كتاب المنح الفكريه على متن الجزريه

للعلامة ذى الفضل الشهير

البارى الملا على بن

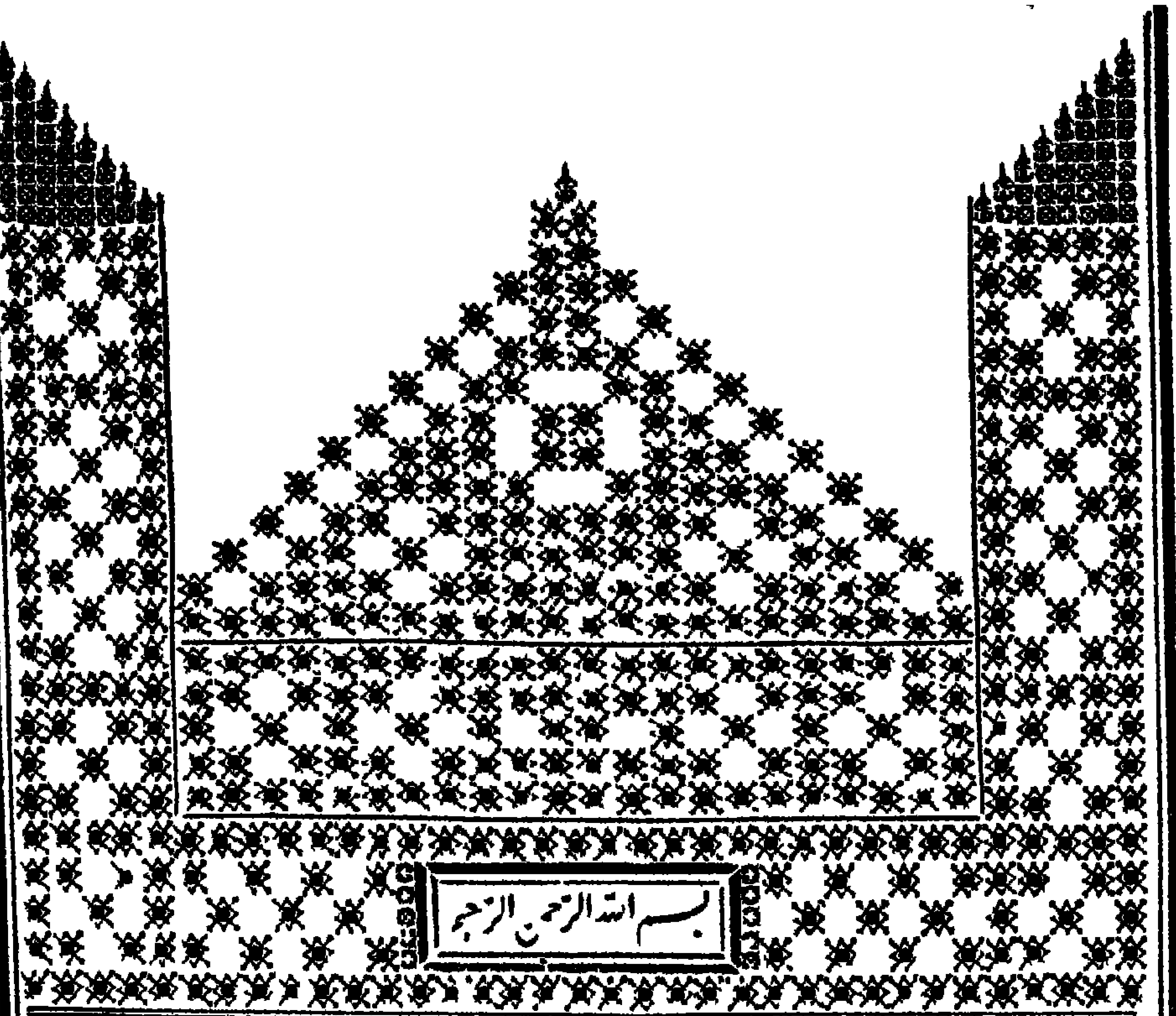
سلطان القارى

رحمه الله

آمين

(وبهامشه شرح العلامة شيخ الاسلام زكريا الانصارى)

(على مقدمة الجزرية أيضا نفع الله بهم المسلمين بمنه آمين)



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أودع جواهر المعاني الصمدانية في قوالب زواهر المباني من الحروف الهجائية وأبدع المكونات لظهور حقيقة ذاته العلية في مرآة صفاته الجلية وأنزل القرآن بلسان عربي مبين مع وساطة الروح الأمين على رسوله خاتم النبيين وسابق الأولين الذي أشار إلى صفاء صدقه سورة صاد وهو أفصح من نطق بالضاد من بين العباد وأظهر المعجزات مما أدغم وأخفى وقلب على قلب أهل العناد صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه المقربين إليه والمرضيين لديه التالين على سبيل الترتيل لكتابه والمجودين لأداء آدابه الواقفين على عتبة بابه الواصلين إلى حضرة جنابه المترسمين على وفق خطابه حيث شموا رائحة فاتحة الكتاب وراموا فيما أموا الانتهاء لاستماع خاتمة الكتاب *(أما بعد)* فيقول الملتجي إلى حرم كرم ربه الباري علي بن سلطان محمد القاري عاملهما الله بلطفه الخفي وكرمه الوفي إن المقدمة المنسوبة للعلامة شيخ الإسلام والمسلمين وخاتمة الحفاظ والمحدثين سيدنا وسندنا ومولانا وشيخ مشايخنا ومن أولانا الشيخ أبي الخير شمس الدين محمد بن محمد بن محمد الجزري قدس الله سره السري ما رأيت لها شرحا كاملا يبين بيانا شاملا يكون لتحقيق الحقائق كافلا فسنح ببالي أن أضع عليها شرحا معتدلا لا مختصرا مخلا ولا مطولا مملا وبالله التوفيق وبيده أزمة التحقيق إن قوله *(يقول راجي عفو رب سامع)* بإشباع كسرة العين للوزن وفي نسخة بإثبات الياء *(محمد بن الجزري الشافعي)* يشير إلى أن العبارة المتوجهة إذا كانت من جنس العلوم المقولة ينبغي أن تنسب إلى قائلها لتكون سندا لناقلها وعبر بصيغة المضارع الدال على الاستقبال ليشعر أن الخطبة متقدمة على أصل المقدمة ولو فرض عكس ذلك لوجد له وجه آخر أيضا وهو أن يحمل على حكاية الحال الماضية ويؤيده تعبير بعضهم بقال في أوائل التصانيف المرصعة وأغرب شارح حيث قال وهو أولى من تعبيره في صيغته بقال لأن المقول لم يقع ولا يقال إنه ألف الكتاب ثم عبر عنه بعد القول له بخلاف الدهر آتو ... هو المتبادر بناء على حسن الظن بالأكابر والراجي اسم فاعل من المعتل اللام روى وأبدل واوه ياء لتطرفها وانكسار

بسم الله الرحمن الرحيم

قال شيخ الإسلام والمسلمين زين الملة والدين أبو يحيى زكريا الأنصاري الشافعي تغمده الله برحمته وأعاد علينا وعلى المسلمين من بركته في الدنيا والآخرة بمحمد صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه وعترته

بسم الله الرحمن الرحيم وهو حسبي ونعم الوكيل الحمد لله الذي افتتح بالحمد كتابه وأجزل لمن جوده وعمل به ثوابه وصلى الله على سيدنا محمد الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين (وبعد) فإن المقدمة المنظومة في تجويد القرآن للشيخ الإمام والحبر الهمام شيخ الإسلام حافظ عصره أبي الخير محمد بن محمد الجزري طيب الله ثراه وجعل الجنة مأواه لما اعتنى بها ذوو الجد والاجتهاد وكانت محتاجة إلى بيان المراد وحوت مع صغر الحجم

ماقبلها ثم استثقال الضمة باعث لحذفها وبدونه طو لكونه مضافا اليه بالنسبة الى سابقه وان كان مضافا من جهة لاحقه وتوهم بعضهم بجوز نصبه على أنه مفعول لاسم الفاعل بناء على أنه من قبيل والمقيمي الصلاة حيث قرئ فى الشواذ بنصبها وليس كذلك لعدم التوافق هنالك كان الاولى أن يجعله نظيرا لقوله تعالى انكم لذائقو العذاب على رواية شاذة فى القراءة وفيه ضعف فى العربية الا أن نصب عفو مع تنوين راج لايصح رواية ولادراية وكذا لايجوز تنوين راج ونصب عفو لما ذكر مع مخالفته للرسم وسطر نعم عمل اسم الفاعل المضاف اذا كان معرفا نصب مفعوله تخفيفا معتبر فى العربية وأما عمله كذلك مع كونه نكرة فهو ضعيف كما صرحوا به وان قرئ قوله انكم لذائقو العذاب بالنصب فلا يقاس عليه سيما مع مخالفته الرسم لديه والرب بمعنى المربي على الاظهر من جملة معانيه المناسبة فى مبانيه وأما قول ابن المصنف لايقال له رب بمعنى الصاحب لانه ليس من أسمائه ففيه نظر لورود اللهم أنت الصاحب فى السفر مع أنه لا يلزم من عدم كون الصاحب من أسمائه وصفاته تعالى عدم جواز اطلاق الرب بمعنى الصاحب عليه فتأمل فيما يتوجه اليه ثم قول المصنف سامع باشباع كسر العين على مافى الأصول المحررة والنسخ المعتبرة قال الشيخ لكن سميع أبلغ فى العبارة مناقشة كما أن فى الاطلاق مسامحة فان أسماء الله تعالى توقيفية ولا يجوز تغيير ما أورد من الصفات الجلية مع اقتضائها وصف الأبلغية حتى قيل فى الصفة السلبية قد تأتى بصيغة المبالغة للاشعار بأنه لو كانت ثابتة له لكانت بهذه الصفة الحقيقية كما حقق فى قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد وهذا مسلك دقيق ليس عليه مزيد للمريد ثم من المعلوم أنه لم يرد سامع فى السامع بحسب اطلاقه وان جاء فى بعض الروايات السامع خلقه نعم قد يكون السمع بمعنى القبول والاجابة ومنه قول المصلى سمع الله لمن حمده قال عصام الدين أى ممن حمده وهو بعيد مبنى ومعنى أما أولا فلان اللام بمعنى من غير معروفة وأما ثانيا فلان تحته ليس افادة تامة لان صفة سماعه بمعنى ادراكه عامة فيحمل على معنى القبول والاجابة لتمام الافادة وأما قول ابن المصنف معناه قبل حمد من حمده وأجاب من حمده الى ما طلب منه فمستقيم من جهة المعنى الا انه يحتاج الى القول بزيادة اللام فى المبنى فالاظهر أن يقال ان سمع بمعنى استجاب فانه يتعدى بنفسه كما فى القاموس وباللام كما فى الكتاب وأما قول ابن المصنف وهذا المعنى هو المراد به هنا يعنى فى هذا البيت ففيه نظر ظاهر من جهة حصر الارادة اذ يمكن حمله على المعنى المشهور من السمع وهو ملايم لقوله يقول نعم الأولى أن يحمل عليه لما سبق من الاشارة اليه وقد جمع الشيخ زكريا بين ارادة الحقيقة والمجاز واستعمل بين المعنيين المشتركين على ما أجازه الشافعى فقال فى المسئلتين أى سامع لرجائه وغيره ومجيبه بما رجاه ولا يخفى ان قوله مؤمل صفح مالك تفسير برجاه وأخفى فالاولى أن يقال المعنى يقول طامع مغفرة رب عظيم لما ذكر الرب من الاستعطاف والايماء الى عادته سبحانه فى الكرم والعطاء وسائر الالطاف المستفاد من قوله سامع أى سماع اجابة وقبول كما قيل فى قوله تعالى واسمعوا وحينئذ يكون الاجابة والقبول قيدا فى السماع لا أنه معنى مستقل مضموم اليه ولا يبعد أن يكون سامعى بياء الاضافة على الالتفات من الغيبة الى التكلم وحينئذ اما أن يكون خبرا بتقدير كان أو بتقدير هو على أن الجملة معترضة وأخطأ شارح حيث قال السميع والسامع صفتان مشتقتان من السمع بمعنى القبول والاجابة بل السميع صفة مبالغة من السمع والادراك للمسموعات ومنه قوله تعالى وهو السميع البصير ثم رفع محمد على أنه بدل أو عطف بيان للراجى ويجوز نصبه بتقدير أعنى أو يعنى وأبعد من جعله فاعلا وجعل راجى مفعولا والجزرى نسبة الى جزيرة ابن عمر ببلاد الشرق كذا ذكره ابن المصنف وتبعه من بعده فى اجماله وفى القاموس بلد شمال الموصل تحيط به دجلة مثل الهلال والله أعلم بالحال والمراد بابن عمر الذى نسب اليه هو عبد العزيز بن عمر وهو رجل من أهل برقعيد من عمل الموصل بناها فنسبت اليه نص على ذلك العلامة أبو الوليد بن الشحنة الحنفى فى تاريخه روضة المناظر فى علم الأوائل والأواخر فليس بصحابى كما توهمه بعضهم والشافعى نسبة الى الامام محمد بن

وحسن الاختصار مالم يحو فى هذا الفن كثير من الكتب الكبار رأيت أن أضع عليها شرحا يحل ألفاظها ويبين مرادها ويبرز دقائقها ويقيد مطلقها ويفتح مغلقها *(وسميته بالدقائق المحكمة فى شرح المقدمة)* وعدة أبياتها مائة وسبعة على مافى أقلها قال ناظمها رحمه الله تعالى

(بسم الله الرحمن الرحيم) أى أبتدئ أو ابتدائى وابتدأ رحمه الله تعالى بها وبالحمدلة كما يأتى اقتداء بالكتاب العزيز وعملا بخبر كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع وفى رواية بالحمد لله رواه أبو داود وغيره وحسنه ابن الصلاح وغيره ولا تعارض بين الروايتين لان الابتداء حقيقى واضافى فبالبسملة حصل الحقيقى وبالحمدلة حصل الاضافى أى بالاضافة الى غيرهما وقدم البسملة عملا بالكتاب والاجماع والله علم على الذات الواجب المستحق لجميع المحامد والرحمن الرحيم وصفان بنيا من الرحمة للمبالغة وقدم الرحمن لانه الابلغ لان فيه زيادة المعنى كما فى قطع وقطع ومن

ادريس بن شافع القرشي المطلبي كذا قال الشراح وقال ابن المصنف نسبة الى مذهب الامام وهو أقرب الى المرام وأنسب في هذا المقام والا فالتحقيق أن الشافعي نسبة للامام الى جده شافع وان القياس في النسبة الى مذهب الشافعي تكرر النسبة وانما اكتفى بواحد منهما تخفيفا وهنا لطيفة خفية وهي أن نسبة الحنفية حقيقية ونسبة الشافعية مجازية ثم الشافعي صفة لمحمد فهو مرفوع أو للجزري فهو مجرور والثاني أقرب والأول أنسب وأسكن الياء وخفضه للضرورة *(الحمد لله وصلى الله * على نبيه ومصطفاه)* بالاشباع فيهما والجملتان مع ما بعدهما من الابيات الى آخر الكتاب مقول القول والجملة الاولى اسمية مفيدة للدوام والثبوت الازلية والابدية وهي في المبنى انشائية والجملة الثانية خبرية وفي المعنى فعلية ماضوية مفيدة للتجدد في كل حالة وقضية وهي خبرية لفظا ودعائية معنى ثم قيل الحمد والمدح والشكر ألفاظ مترادفة والمحققون على أنها حقائق مختلفة فان الحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري على جهة التبجيل من نعمة وغيرها ومثله حد المدح لكن بحذف الاختياري منه فيقال حمدت زيدا على حلمه وكرمه ولا يقال حمدته على حسنه بل مدحته والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب انعامه على الشاكر أو غيره قولا وعملا واعتقادا وفعلا فهو أعم منهما موردا وأخص مطلقا وهما بالعكس والمدح أعم من الحمد مطلقا ثم أل فيه للاستغراق عند أهل السنة خلافا للمعتزلة بناء على خلافهم في مسئلة خلق الافعال اذ المعنى كل حمد صدر من حامد فهو ثابت لله تعالى أو مختص به دون من عداه فان حمد المصنوع راجع الى حمد الصانع سواء علم بذلك أو جهل فيما هنالك أو للجنس وهو يفيد في هذا المقام ما يستفاد من الاستغراق في عموم المرام فان لام لله للاختصاص فلا فرد منه لغيره والا لم يكن مختصا به أو للعهد يعني الحمد الذي حمد الله به نفسه في أزله وأظهره على لسان أنبيائه وأصفيائه مختص به والعبرة بحمد من ذكر فلا فرد منه لغيره وقد يقال في المعنى ان صفة الحامدية والمحمودية ثابتة له تعالى فهو الحامد وهو المحمود ليس في الدار ديار سوى الله تعالى وما في الوجود الا الله والله اسم لذات الواجب الوجود المستجمع لصفات الكمال التي من جملتها الكرم والجود والقول الأتم أنه الاسم الاعظم لكن بشرط أن تقول الله وليس في قلبك سواه واختلف هل هو مشتق أولا وقد ذكرنا بعض ما يتعلق به لغة واعلالا في بعض الرسائل بحسب ما ظهر لنا من الوسائل ليكون مقنعا لكل طالب وسائل وان لم يكن طائل تحت هذه المسائل وبدأ بالحمد اقتداء بالقرآن المجيد واقتفاء بحديث النبي الحميد صلى الله عليه وسلم كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم أي مقطوع البركة وفي رواية فهو أقطع وفي أخرى فهو أبتر والحديث أخرجه أبو داود وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه وحسنه ابن الصلاح وغيره وورد أيضا عنه مرفوعا كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع وفي رواية عنه أيضا كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله والصلاة علي فهو أقطع أبتر ممحوق من كل بركة والمراد بذي بال صاحب شان في حال ومآل فتحصل من مجموع الاحاديث أنه ينبغي أن يقع الابتداء بكل من الثلاثة وان الابتدائية يعتبر فيها التوسعة في أجزائها الزمانية المقيدة بما قبل الشروع في المقاصد التصنيفية والترتيب مستفاد من ورود الآيات قرآنية فتعين تأخير الصلاة المحمدية عن الجملة الحمدية لنقصان مرتبة العبودية عن صفة الربوبية وأما تقديم الشاطبي رحمه الله الجملة الصلاتية فلعله أراد بأن البسملة بمنزلة الشهادة للوحدة والصلاة بمنزلة الاعتراف بالنبوة وبهما يحصل مقام الايمان فيناسب أن يقع بعدهما حمد لله على ذلك الاحسان ثم ان الشاطبي رحمة الله عليه تكلف وأتى بأجزاء البسملة منظومة لكنها متفرقة منفصلة ولم يسع الناظم هنا أن يأتي تلك الطريقة فاكتفى بالحمدلة كما يدل عليه حديث كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بذكر الله الجامع لرفع النزاع في أن الابتداء يكون حقيقة واضافة والحاصل أن المقصود من الاحاديث النبوية أن الابتداء لا يصدر في حال الغفلة ليفيد الاخلاص لله تعالى والاختصاص به وينفي الرياء والسمعة وليحصل له بركة الابتداء وتوفيق الانتهاء وعدم الانقطاع في الاثناء سواء يكون

ثم أطلق بجماعة الرحمن على مفيض جلائل النعم والرحيم على مفيض دقائقها (يقول راجي عفو رب) أي مؤمل صفح مالك (سامع) لرجائه وغيره فيجيبه لما رجاه (محمد) عطف بيان على راجي أو بدل منه (ابن محمد) ابن محمد (الجزري) نسبة الى جزيرة ابن عمر ببلاد المشرق (الشافعي) نسبة الى الشافعي امام الأئمة وسلطان الامة محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع ابن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف جد النبي صلى الله عليه وسلم (الحمد لله) مقول القول وأل فيه للاستغراق أو للجنس أو للعهد وعلى كل منها يفيد اختصاص الحمد بالله أما على الاستغراق فظاهر وأما على الجنس فلأن لام لله للاختصاص فلا فرد منه لغيره والا لم يكن مختصا به وأما على العهد فعلى معنى أن الحمد الذي حمد الله به نفسه وحمده به أنبياؤه وأولياؤه مختص بالله تعالى والعبرة بحمد من ذكر فلا فرد منه لغيره والحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري على جهة التبجيل من نعمة

ذكر الله في ضمن البسملة أو الحمدلة أو التصلية أو غيرها ولا يبعد أن المصنف جمع بينهما بأن تلفظ بالبسملة
ولم يجعلها جزأ من الكتابة وأما الشرح للشيخ زكريا فهو يشير الى أن البسملة في أولها قبل الشروع فيها
موجودة بحسب الكتابة لكنه مخالف لما عليه الاصول مع أنها لا تدخل تحت المقول ويؤيده ما ذكرنا
قول ابن المصنف بدأ بالحمد تأسيا بالقرآن وبحديث الحمد في كل أمر ذي شان وأغرب شارح مصري هنا
حيث قال الوقف على بسم الله قبيح وعلى الرحمن كذلك وعلى الرحيم تام اه وهو كلام ناقص كما سيأتي
محله في محله وكذا في قوله يجوز كسر الدال بنقل حركة اللام الى الدال على الاتباع فانه لا نقل في ذلك بل
اتباع مجرد وهنالك كما قرئ شاذا بالكسر والضم في الحمد لله ثم النبي اما مهموز من النبأ وهو الخبر فعيل
بمعنى الفاعل وهو الاظهر لانه مخبر عن الله تعالى واما غير مهموز وهو الاكثر فقيل انه مخفف المهموز
فأبدلت همزته ياء وهو المختار كما أشار اليه الشاطبي بقوله

وجمعا وفردا في النبي وفي النبو * ءة الهمز كل غير نافع أبدلا

وأغرب الشارح بقوله هو مأخوذ من الانباء وقيل من النبأ اه وقيل انه من النبوة بمعنى الرفعة لان
النبي مرفوع الرتبة على سائر البرية وهو انسان أوحي اليه بشرع وان لم يؤمر بتبليغه والرسول انسان
أوحي اليه بشرع وأمر بتبليغه فالنبي أعم منه مطلقا وأما قول ابن المصنف والفرق بينه وبين الرسول
أن الرسول مأمور بتبليغ ما أنبئ به والنبي هو المخبر ولم يؤمر بالتبليغ فكل رسول نبي وليس كل نبي
رسولا فتفريع غير صحيح على قوله وهو قول جماعة لانهما حينئذ متباينان بل هو صريح فيما قدمناه من أن
الرسول أخص من النبي كالانسان بالنسبة الى الحيوان والله المستعان ثم اختيار وصف النبوة لانها أعم
وفي الاحوال أتم ولانه اذا كان بنعت النبوة يستحق الصلاة وانزال الرحمة فباعتبار وصف الرسالة أولى
كما لا يخفى أو أراد بقوله ومصطفاه رسوله كما يشير اليه قوله تعالى الله يصطفي من الملائكة رسلا ومن الناس
وهو لا ينافي حديث مسلم ان الله اصطفى كنانة من ولد اسمعيل واصطفى من كنانة قريشا واصطفى من قريش
بني هاشم واصطفاني من بني هاشم واعترض الشيخ زكريا على المصنف حيث قال وكان ينبغي له ذكر
السلام لان افراد الصلاة عنه مكروه كعكسه لاقترانهما في قوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما ولعله ذكره
لفظا اه وهو مبني على ما قال النووي والمصنف ذهب الى الخلاف حيث قال في مفتاح الحصن وأما الجمع
بين الصلاة والسلام فيقال صلى الله عليه وسلم فهو الاولى والافضل والاكمل ولو اقتصر على أحدهما جاز
من غير كراهة فقد جرى عليه جماعة من السلف منهم الامام مسلم في أول صحيحه وهلم جرا حتى الامام ولي الله
أبو القاسم الشاطبي في قصيدته اللامية والرائية وهو قول النووي وقد نص العلماء على كراهة الاقتصار
على الصلاة من غير تسليم اه فليس ذلك بحثا كذا فاني لا أعلم أحدا نص على ذلك من العلماء ولا من
غيرهم أقول ولا دلالة في الآية للجمع بينهما على وجه المعية وأما قول من قال يكره تركه ولو خطا فخطأ ثم
لاشك أن الاضافة في نبيه ومصطفاه عهدية وهو الفرد الاكمل ممن اتصف بالنبوة والاصطفائية لكن مع
هذا أوضحه المصنف بقوله (محمد وآله وصحبه * ومقرئ القرآن مع محبه) بجر محمد على أنه بدل أو عطف
بيان من نبيه وهو علم مأخوذ من حمد مبالغة حمد لما اقتضاه من الصيغة التفعيلية ثم نقل من الوصفية الى
الاسمية والمراد بآله أقاربه وأهل بيته أو جميع أتباعه من أمته فعطف صحبه من باب عطف الخاص على
العام فلا يحتاج الى قول ابن المصنف والتقدير وصحبه غير الآل ليقوى العطف معنى اذ الاصل فيه المغايرة
لكن نقول يكفي فيه المغايرة الاعتبارية واختيار الآل مختص بذوي الشرف أما على المعنى الاول فبينهما
عموم وخصوص من وجه فتأمل فان الصحب بفتح الصاد وبكسره اسم جمع كركب للراكب وهو اختيار
سيبويه وقيل جمع صاحب وهو مختار الاخفش وضعف بانه لا يجمع فاعل على فعل والصحيح في حد الصحابي
أنه من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا به ومات على الايمان من غير تخلل بالردة وقد حققنا هذا البحث

وغيرها ومثله المدح لكن
بحذف الاختياري تقول
حمدت زيدا على علمه وكرمه
ولا تقول حمدته على حسنه
بل مدحته والشكر فعل
ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب
انعامه على الشاكر أو غيره
قولا وعملا واعتقادا فهو
أعم منهما موردا وأخص
متعلقا وهما بالعكس
والمدح أعم من الحمد مطلقا
وعطف على الحمد لله قوله
(وصلى الله) وسلم والصلاة
من الله رحمة ومن الملائكة
استغفار ومن الآدميين
تضرع ودعاء بخير وكان
ينبغي له ذكر السلام لان
افراد الصلاة عنه مكروه
كعكسه لاقترانهما في قوله
تعالى صلوا عليه وسلموا
تسليما ولعله ذكره لفظا
(على نبيه) بالهمز من النبأ
أي الخبر لان النبي مخبر عن
الله وبلا همز وهو الاكثر
قيل انه مخفف المهموز
فقلبت همزته ياء وقيل
انه الاصل من النبوة أي
الرفعة لان النبي صلى الله
عليه وسلم مرفوع الرتبة
على سائر الخلق وهو انسان
أوحي اليه بشرع وان لم
يؤمر بتبليغه والرسول
انسان أوحي اليه بشرع
وأمر بتبليغه فالنبي أعم منه
مطلقا (ومصطفاه) من

فى شرحنا شرح النخبة والمراد بقارئ القرآن معلم القرآن وهو يشمله صلى الله عليه وسلم وآله وأصحابه وأتباعه ولا يدعى حينئذ توارد التصلية باعتبار الصفات المتخالفة فلا يحتاج الى تخصيص الاقراء بالتابعين وغيرهم ممن بعدهم كما ذكره ابن المصنف والضمير فى محبه راجع الى القرآن وهو صادق لعموم أهل الايمان فلا يحتاج الى تقييده بالعامل به كما ذكره الشيخ زكريا أو الى مقرئه وهو أبلغ فى مقام البرهان ثم هو أعم من أن يكون قارئا أو غيره لان المرء مع من أحبه وقيل الضمير فى محبه راجع الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو فى غاية من البعد وكذا قول الشارح الرومى أصله مقرئين سقط النون بالاضافة وفى الجمع بين الآل والصحابة ايماء الى اعتقاد أهل السنة خلافا للخوارج والرافضة أبعدهم الله عن مرتبة المحبة * (تنبيه) * وقع اختلاف بين أكابر الامة فى أن النبوة أفضل أم الرسالة ولكل وجهة اذ النبوة المجردة من حيث التوجه الى الله تعالى وأخذ الفيض منه سبحانه وتعالى أولى من حيث التوجه الى الخلق وايصال الفيض اليهم الا أن الرسول من حيث انه كامل مكمل أفضل من النبي من حيث انه كامل مع أن الرسالة لا تنافى الولاية فله المرتبة الجمعية المستفادة من صفة الاصطفائية فان الكامل الواصل الى مرتبة جمع الجمع لا يحجبه الكثرة عن الواحد ولا الوحدة عن الكثرة وأما عبارة بعض الصوفية ان الولاية أفضل من النبوة فيعنون بها أن ولاية الرسول أفضل من النبوة كما سبق لا مطلقا اذ لا يلزم منه أن يكون الولى أفضل من النبي اذ لم يقل به أحد من أهل الاسلام وأما قول الحليمى يحصل الايمان بقول الكافر آمنت بمحمد النبي بخلاف محمد الرسول لان النبي لا يكون الا نبيه والرسول قد يكون لغيره فمبنى على الاستعمال العرفى الآن لفظ الايمان يمنع من حمله على المعنى العرفى كما لا يخفى على أهل الايقان وفى البيت ايماء الى قوله عليه السلام اغد عالما أو متعلما أو مستمعا أو محبا ولا تكن الخامسة فتهلك رواه البزار والطبرانى عن أبي بكرة (وبعد ان هذه مقدمة) أى بعد ما تقدم من الحمد والصلاة وهى كلمة يؤتى بها للانتقال من غرض أو أسلوب الى آخر يستحب الاتيان بها فى الخطب والمكاتبات اقتداء بالنبي عليه السلام كذا ذكره خالد وفيه الاتيان بأما بعد وهو مستحب بلا شبهة وانما الكلام فى وبعد ولا يبعد أن يقال ما لا يدرك كله لا يترك كله خصوصا فى ضرورة الكلام مع احتمال تقدير أما لتحصيل المرام هذا وقد روى عبد القاهر الرهاوى فى الاربعين بأسانيد عن أربعين صحابيا أنه عليه السلام كان يأتى بها فى خطبه وكتبه قال ابن المصنف وتقدير المضاف اليه محذوف فى هذا البيت وفيه أن التقدير مغن عن المحذوف وكذا عكسه والرواية بضم الدال وان أجاز هشام فتحها لكن أنكره النحاس وأما تجويز الفراء رفعه منونا وكذا نصبه فليس هذا محله وأما ما ذكره شارح عن بعض مشايخه من أن وجه الرفع والتنوين كونه فاعلا لكن المقدر فى قولهم مهما يكن من شئ بعد فى أبعده عن التحقيق والله ولى التوفيق وهذه اشارة الى الرسالة الارجوزة أو القصيدة وهى ان تأخرت الخطبة عن فراغ المقدمة حسية وان تقدمت عليه ذهنية ومنه قوله تعالى ذلكم الله وتلك الجنة والمقدمة طائفة من العلم كمقدمة الجيش وهى بكسر الدال من قدم اللازم بمعنى تقدم ومنه قوله تعالى لا تقدموا بين يدى الله ورسوله أى لا تتقدموا وقيل فى الآية ان المفعول مقدر أى لا تقدموا أمرا وتكلف بعضهم هنا أيضا وقال المعنى هذه مقدمة نفسها على غيرها ويجوز فتح الدال على لغة قليلة كمقدمة الرحل من قدم المتعدى واقتصر عليه بحرق فى شرحه وأما قول جمع من الشراح ان هذه طائفة من علم التجويد فليس على ظاهره لان التجويد أحد مسائلها كما سيأتى بيانه فى محلها اللهم الا أن يقال نسب اليه تغليبا لكونه المراد الاصلى منها وقول خالد ويقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه الشروع فى مسائله ومقدمة الكتاب لطائفة من كلام قدمت أمام المقصود لارتباط له بها وانتفاع فيه بها يوهم أن المراد هنا بالمقدمة أحد معنيي المقدمة وليس كذلك بل المراد بها طائفة من مسائل علم القراءة ينبغى الاهتمام بها والاعتناء بشأنها ثم أشار اليه المصنف بقوله فيجب على قارئه أن يعلمه أى بيان ما يجب على كل قارئ من قراءة القرآن حال ابتدائه قبل الشروع فيها أو قبل أن يعلمه وقيل تعلم أن يعلمه

الصفوة بتثليث الصاد وهى الخالص أى مختاره روى الشيخان خبر أنا سيد ولد آدم ولا فخر وروى مسلم خبر ان الله اصطفى كنانة من ولد اسمعيل واصطفى قريشا من كنانة واصطفى من قريش بنى هاشم واصطفانى من بنى هاشم فأنا خيار من خيار من خيار (محمد) عطف بيان على نبيه ومصطفاه أو بدل منهما وهو علم منقول من اسم مفعول المضعف للمبالغة يقال لمن كثرت خصاله الحميدة محمد وسماه به جده عبد المطلب فى سابع ولادته لموت أبيه قبلها فقيل له لم سميته محمدا وليس من أسماء آبائك ولا قومك فقال رجوت أن يحمد فى السماء والارض وقد حقق رجاه (و) على (آله) وهم مؤمنو بنى هاشم وبنى المطلب على الاصح وأصله أهل لتصغيره على أهيل قلبت الهاء همزة والهمزة ألفا وقيل أول لتصغيره على أويل قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولا يستعمل الا فى الاشراف والعقلاء بخلاف أهل وانما قيل آل فرعون لتصوره بصورة الاشراف (و) على (صحبه) بفتح الصاد ويجوز

وتجويز شارح كون ما مصدرية في غاية غرابة من القواعد العربية وأما قول ابن المصنف هذه مقدمة مغنية له عن غيرها فليس على اطلاقه (واعلم) أن هذه المقدمة أرجوزة من بحر الرجز وأجزاؤه مستفعلن ست مرات * (اذ واجب عليهم محتم) باشباع ضمة الميم * (قبل الشروع أولا أن يعلموا) اذ تعليل للوجوب المقدر في ضمن قوله فيما على قارئه كما ذكره ابن المصنف وغيره وقال شارح للوجوب المفهوم من على لا من مقدر كما توهمه بعضهم بتصريحهم بأنه قد يراد بها الوجوب قلت لم يذكر صاحب المغني ولا صاحب القاموس من معانيها الوجوب وانما الوجوب مستفاد منها بقرينة المقام الدال باعتبار متعلقه على المرام ثم الوجوب الشرعي ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه والعرفي ما لا بد منه في فعله ولا يستحسن تركه فيجب حمل كلام المصنف على المعنى الاصطلاحي وهو لا ينافي الوجوب الشرعي في بعض الصور من الفن العرفي ولا يجوز حمله على المعنى الشرعي لان معرفة جميع ما في هذه المقدمة ليس من هذا القبيل الا اذا حمل على وجوب الكفاية فقول شارح أراد بالوجوب هنا الوجوب الشرعي وأما ما ذكره بعضهم من أنه يراد به ما لا بد منه مطلقا وحمل عليه كلام الناظم هنا فمحمول على من أمكنه التجويد بطبعه وسليقته كالعرب الفصحاء وغيرهم ممن رزقه الله تعالى ذلك بالجبلة وطبع عليه فلا شك انه ليس معناه الواجب عند الفقهاء الذي يعاقب على تركه وأما من لم يتصف بما ذكر فلا بد في حقه من التجويد وعليه يحمل كلام الناظم ويراد به الوجوب الشرعي اهـ فبنى على ما يجوز عند الشافعي من الجمع بين الحقيقة والمجاز في اطلاق واحد كما اختاره الشيخ زكريا بقوله اذ واجب صناعة بمعنى ما لا بد منه مطلقا وشرعا بمعنى يأثم تاركه اذا أوهم خلل المعنى أو اقتضى تغيير الاعراب والمبنى والتحقيق المرضي عند الكل ما قدمناه مع أن هذه المقدمة ليست منحصرة في بيان التجويد فقط كما تقدم والله أعلم قال ابن المصنف ضمير عليهم راجع الى كل المقدر في قوله فيما على قارئه وتبعه خالد ولا يحتاج الى ذلك فان المراد به جنس قارئ القرآن وأغرب شارح في قوله الضمير الى القارئ لأن لامه التي للاستغراق في معنى كل قارئ ونبه على أنه كذا في بعض النسخ اهـ ولا يستقيم له ذلك لعدم اتزان البيت به كما لا يخفى وقوله محتم تأكيد لقوله واجب اذ قد لا يكون الواجب فرضا لازما وقوله قبل الشروع ظرف لواجب وأكد بقوله أولا أي يجب عليهم قبل الشروع في قراءة القرآن وفي ابتداء قصدهم تعلم القرآن أن يعلموا * (مخارج الحروف والصفات) * لا قبل أن يشرع في أدائه على المشايخ كما قال بحرق فانه حينئذ يأخذ العلم والعمل بالاداء عن أفواههم وأسماعهم

* (ليلفظوا بأفصح اللغات) * وفي نسخة صحيحة لينطقوا قيل وهذه هي النسخة التي ضبطت عن لفظ الناظم آخرا والمؤدى منهما واحد الا أن النطق يشمل الحروف الهجائية بخلاف اللفظ فانه موضوع للمركب ولو على سبيل الغالبية كما يشير اليه قوله تعالى ما يلفظ من قول والمراد أفصح اللغات مطلقا أو أفصح من لغات سائر العرب العرباء فانه المراد به لغة قريش وهم قومه صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه ولقوله عليه السلام أحب العرب لثلاث لاني عربي والقرآن عربي ولسان أهل الجنة في الجنة عربي والحديث أخرجه الطبراني والحاكم والضياء عن ابن عباس رضي الله عنهما وسيأتي تحقيق معنى المخرج والحرف وصفته في محل المقصود به تفصيله فان هذا مقام اجمال ما في هذه الرسالة بمنزلة فهرس الكتاب ولذا قال في هذا الباب

* (محرري التجويد والمواقف * وما الذي رسم في المصاحف) *

باشباع كسرة الفاء الى حد الياء ورسم بتشديد السين المكسورة وفي نسخة بتخفيفه أي كتب والمعنى حال كون علماء المخارج والصفات طالبي تحرير تجويد القرآن واتقانه من تحسينه وامعانه ومريدي معرفة المواقف والمبادي من الكلمات القرآنية ومعرفة رسوم المصاحف العثمانية لانه أحد أركان القرآن والركنان الآخران التواتر وموافقة العربية وحذف المبادي من باب الاكتفاء كقوله تعالى سرابيل تقيكم الحر أي

كسرها اسم جمع لصاحب عند سيبويه وجمع له عند الاخفش والصحابي كل مسلم لقي النبي صلى الله عليه وسلم ولو لحظة (و) على (مقرئ القرآن) العامل به (مع محبه) أي القرآن أو مقرئه وتجوز الصلاة على غير الانبياء بلا كراهة تبعا وبها استقلالا لانها حينئذ شعار أهل البدع وأما صلاته صلى الله عليه وسلم على آل أبي أوفى فقيل من خصائصه وقيل لبيان الجواز (وبعد) أي وبعد البسملة والحمدلة والصلاة (ان هذه) اشارة الى محسوس ان تأخرت الخطبة عن فراغ المقدمة والى معقول ان تقدمت عليه (مقدمة) بكسر الدال على الاشهر كمقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منه من قدم اللازم بمعنى تقدم ومنه لا تقدموا بين يدي الله وبفتحها على قلة كمقدمة الرحل في لغة من قدم المتعدي والمراد أن هذه أرجوزة لطيفة (فيما يجب (على قارئه) أي القرآن (أن يعلمه) مما يعتبر في تجويده (اذ واجب) صناعة بمعنى ما لا بد منه مطلقا وبمعنى ما يؤثم بتركه اذا أوهم خلل

والبردو المراد بالمواقف المواضع التي يحسن الوقف اليها فهو اسم مكان لا مصدر بمعنى الوقف كما قال بعضهم ولما لم يستوف المصنف جميع ما يتعلق بالرسم على ما استوعبه الشاطبي رحمه الله في قصيدته الرائية بل اكتفى بالمقدار المحتاج اليه في القواعد والوفاقية بين ما رسم بقوله (من كل مقطوع) أي ما يكتب مقطوعا منه الكلمات لا من الحروف كما قاله الرومي (وموصول بها) أي فيها والضمير يعود الى المصاحف

(وتاء أنثى لم تكن تكتب بها) أي بهاء وقصر كما هو قراءة حمزة في الوقف على الهمزة لا كما قال ابن المصنف وتبعه غيره أنه للضرورة وتكتب في الاصل مرفوع لانه خبر كان وانما أدغم على مذهب السوسي في الادغام الكبير والمعنى تاء تأنيث لم تكتب بتاء مربوطة بل تكتب بتاء مجرورة كما سيجيء تحقيقه وبيان فوائد كل منها في محله وفي الجمع بين المقطوع والموصول صنعة الطباق وهو الجمع بين معنيين متقابلين وفيما بينهما وبها صنعة الجناس وهو الجمع بين المتشابهتين في اللفظ والخط وأغرب شارح في قوله ما استفهامية فانها اما أن تكون زائدة أو موصولة مؤكدة وعلى كل تقدير عطفت على التجويد لا على مفعول يعلموا كما قال الشارح فانه في كمال البعد والله أعلم (مخارج الحروف) أي العربية الاصول (سبعة عشر) أي مخرجا وهو موضع الخروج في الاصل لكنه هنا عبارة عن الحيز المولد للحرف كذا قال جماعة من الشراح والأظهر أنه موضع ظهوره وتميزه عن غيره ولذا قالوا في تعريف الحرف هو صوت معتمد على مقطع محقق وهو أن يكون اعتماده على جزء معين من أجزاء الحلق واللسان والشفة أو مقطع مقدر وهو هواء الفم اذ الألف لا معتمد له في شئ من أجزاء الفم بحيث انه ينقطع في ذلك الجزء ولذا يقبل الزيادة والنقصان ثم المراد بالحرف حرف المبنى هنا الحروف الهجائية لا حرف المعنى مما هو مذكور في الكتب العربية وأصل الحرف معناه الطرف وانما سمي حرفا لان حرف التهجي طرف الاصوات وبعض منها وحرف المعنى طرف أي جانب مقابل لمعنى الاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع الا فضلا في المرام ومادة الصوت وحده هواء يتموج بتصادم جسمين ومن ثم عم به ولم يخص بالانسان بخلاف الحرف فانه يختص بالانسان وضعا والحركة عرض تحله على خلاف في ذلك يطول بحثه ولا طائل تحته ثم الاصول في الحروف العربية تسعة وعشرون حرفا باتفاق البصريين الا المبرد فانه جعل الالف والهمزة واحدا محتجا بأن كل حرف يوجد مسماه في أول اسمه والالف أوله همزة وأجيب بلزوم أن الهمزة تكون هاء لانها أول اسمها والتحقيق في الفرق بينهما أن الالف لا تكون الا ساكنة ولا يتصور أن يوجد لها اسم يكون مسماه ساكنا والهمزة انما تكون متحركة أو مجزومة فكان حقها أن يقال لها امزة لكنها أبدل منها هاء ولذا قيل دليل تعددهما ابدال أحدهما من الآخر كما حقق في الآل والاهل وأراق وهراق والشئ لا يبدل من نفسه * والحاصل أن الالف على نوعين لينة وغيرها فهو أعم لغة واعتبارا وان كان مغايرا للهمزة اصطلاحا وأن مخرج الهمزة محقق ومخرج الالف مقدر هذا وقال سيبويه وتبعه الاكثر على ما نقله الجعبري ان مخارج الحروف ستة عشر فجعل الالف من مخرج الهمزة كما اختاره الشاطبي والواو والياء الساكنين أعم من مخرج المتحركين وقال الفراء وأتباعه أربعة عشر فجعل مخرج النون واللام والراء واحدا والجمهور على أن لكل واحد مخرجا كما سيأتي تحقيقه وقول الخليل وهو شيخ سيبويه وأتباعه من المحققين وهو الذي عليه الجمهور انها سبعة عشر كما أشار اليه المصنف بقوله (على الذي يختاره من اختبر) أي بناء على قول من اختار ذلك باختباره الاقوال وتمييزه بين الاحوال واختير المضارع لحكاية الحال الماضية وأغرب شارح حيث قال أي على القول الذي يختاره ممن بين الاقوال من سبق اختباره للحروف وأعجب من هذا حيث أعجب بكلامه وقال هذا المعنى غني عن تأويل المضارع بالماضي كما جنح اليه ابن الناظم وغيره ويحصر هذه المخارج الحلق واللسان والشفة وزاد جماعة منهم الشاطبي والناظم الجوف والخيشوم هذا واذا أردت ان تعرف مخرج حرف صريحا بمرتبته التي اتصل به فسكنه أو شدده وهو الاظهر وأدخل عليه همزة وصل بأي

المعنى أو اقتضى تغيير الاعراب (عليهم) أي القراء (محتم) تأكيد لواجب (قبل الشروع) في القراءة (أولا) تأكيد لما قبله (أن يعلموا مخارج الحروف) الهجائية وهي تسعة وعشرون حرفا وسيأتي عدة مخارجها ومخرج الحرف موضع خروجه بواسطة صوت وهو هواء يتموج بتصادم جسمين والحرف صوت يعتمد على مقطع محقق أو مقدر ويختص بالانسان وضعا والحركة عرض تحله (و) أن يعلموا (الصفات) التي للحروف والمراد مشهورها وهو سبعة عشر كما يعلم مما يأتي (لينطقوا) وفي نسخة ليلفظوا (بأفصح اللغات) وهي لغة العرب التي نزل القرآن بها ولغة نبينا صلى الله عليه وسلم ولغة أهل الجنة فيها لخبر أحب العرب لثلاث لاني عربي والقرآن عربي ولسان أهل الجنة في الجنة عربي وأنزل القرآن بلغتهم رواه ابن الناظم في شرحه للمقدمة المذكورة وقد يتفرع على ما ذكر ورع بأن يتولد الحرف من حرفين ويتردد بين مخرجين بعضها فصيح وبعضها غير

حركة واصغ اليه السمع فحيث انقطع الصوت كان مخرجه المحقق وحيث عكن انقطاع الصوت فى الجملة كان
مخرجه المقدر وقد يرتم اذا استثلت عن التلفظ بحرف من كلمة وكان ساكنا حكيته بهمزة وصل وان كان
متحركا حكيته بهاء السكت لانه لما سأل الخليل أصحابه كيف تلفظون بالجيم من جعفر فقالوا جيم قال انما
لفظتم بالاسم لا بالمسمى لكن قولوا جه وأغرب شارح هنا حيث اعترض على الجعبرى وابن الناظم فى
قولهما والصوت هواء يتموج بتصادم جسمين فقال الذى عليه أهل السنة أن الصوت كيفية تحدث بمحض
خلق الله تعالى من غير تأثير لتموج الهواء والقرع والقلع خلافا للحكماء فى زعمهم ان الصوت كيفية
فى الهواء بسبب تموج الى آخر ماذكر فانه كلام غير محرر نشأ من غير تأمل وتدبر والتحقيق أن مذهب أهل
السنة هو أن لا تأثير لغير الله وان الاشياء قد توجد بسبب من الاسباب لكن عند خلق الله اياها كما أنه
سبحانه يخلق الشبع بسبب الاكل وهو قادر على أن يشبع من غير أكل وأن يجعل الاكل سببا لزيادة
الجوع كما هو مشاهد فى المستسقى والمبتلى بجوع البقر * ثم اعلم أن الحروف المذكورة هى الاصول
الاصلية وثمة حروف فرعية تكون ممتزجة بالاصلية لعلل المقتضية لها ليس هذا محلها وهى الهمزة المسهلة
بينها وبين الالف والواو والياء وكذا الالف الممالة والاام المفخمة والصاد المشمة والنون المخفاة وهذه
الحروف الخمسة كلها فصيحة جاءت بها القراءة الصحيحة والروايات الصريحة وقول خالد والشين كالجيم
فى نحو اجدق من الحروف المتفرعة المستحسنة وجدت فى القرآن وغيره من فصيح الكلام خطأ ظاهر فى
مقام المرام وأما الكاف العجمية وكذا الزاى والباء الفارسية فليست من اللغات القرآنية وان كانت
لغة لبعض العرب المصرية او اليمانية * ثم اعلم أن شارحا ذكر هنا حديثا عن مشايخه فى حاشيته على
الازهرية مما تلوح لوائح الوضع عليه فى المرتبة الاظهرية ثم قال التحقيق ان لكل حرف مخرجا مخالفا لمخرج
الآخر والا لكان اياه فيكون الحكم تقريبا قلت هذا التعليل بعيد من التحقيق فان الجمهور من أرباب
التدقيق جعلوا الحروف متعددة مخرجا واحدا بناء على ان التمييز حاصل باعتبار اختلاف الصفات وان كان
الاتحاد باعتبار الذوات واذا قيل ان معرفة المخرج بمنزلة الوزن والمقدار ومعرفة الصفة بمنزلة المحك والمعيار

*(فألف الجوف واختاها وهى * حروف مد للهواء تنتهى)*

ضبط الجوف بالرفع على تقدير مخرجها قبل الجوف وبعده أو فمخرج ألف الجوف وبالجر على انه من باب
الاضافة الى الظرف نحو صائم النهار وقائم الليل أو الاضافة لامية لادنى ملابسة وفى نسخة للجوف ألف وهو
غير متزن ثم قوله واختاها أى كذلك والمراد شبيهتاها بأن تكونا ساكنتين وحركة ماقبلهما من جنسهما
بان تكون قبل الواو ضمة وقبل الياء كسرة وجعلت الالف أصلا لانها لاتختلف عن حالها أصلا لا وقفا
ولا وصلا بخلاف غيرها فصح قوله وهى حروف مد أى حروف مدية لايتحقق وجودها الا بعد هاقدر ألف
ويسمى المد الاصلى والذاتى والطبيعى وقد يزاد بسبب من أسباب المد الفرعى كما سيأتى بيانه فى مقامه الوضى
وتسمى هذه الحروف أيضا اللينية وان كانت اللينية مختصا بكونها ساكنة ولا تكون حركة ماقبلها من جنسها
كخوف وغير والتحقيق أن هذه الحروف تسمى حروف العلة بالمعنى الاعم سواء تكون متحركة أو ساكنة
حركة ماقبلها من جنسها أولا ثم حروف المد ثم اللين بالوجه الاخص وهو يختص بالواو والياء دون الالف كما
سيأتى وهذه الحروف تنتهى الى هواء الفم من غير اعتماد على جزء من أجزائه ولذا يقال لهذه الحروف
جوفية وهوائية وقول ابن المصنف مخرجهن من جوف الفم والحلق يريد أن مبدأها مبدأ الحلق ويمتد
ويمر على كل جوف الفم وهو الخلاء الداخل فيه فانهن لاحيز لهن محقق تنتهى اليه بل تنتهى بانتهاء الهواء
أعنى هواء الفم وهو الصوت ولهذا يقبل الزيادة والنقصان فى مراتبها وقول الشارح الرومى كل خال هواء
ليس بخال عن قصور بل كل خال محل هواء ثم انهن بالصوت المجرد أشبه منهن بالحروف ويتميزن عن
الصوت المجرد بتصعد الالف وتسفل الياء واعتراض الواو فنسبت الى الجوف لانه آخر انقطاع مخرجها

فصيح والوارد من الثانى فى
القرآن خمسة الالف الممالة
والهمزة المسهلة والاام
المفخمة والصاد كالزاى
والنون المخفاة واللغات
جمع لغة وهى الالفاظ
الموضوعة من لغى بالكسر
يلغى لغيا اذا لهج بالكلام
وأصلها لغى أو لغو والهاء
عوض عن المحذوف
(محررى) أى واجب عليهم
أن يعلموا ماذكر حالة
كونهم محققى (التجويد)
للقرآن (المواقف) أى
محال الوقف ومحال الابتداء
(وماالذى رسم) أى كتب
(فى المصاحف) العثمانية
(من كل مقطوع وموصول
بها) أى فيها (و) من كل
(تاء أنثى لم تكن تكتب
بها) بالقصر للوقف
والتجويد لغة التحسين
واصطلاحا تلاوة القرآن
باعطاء كل حرف حقه من
مخرجه وصفته كما سيأتى
وطريقة الاخذ من أفواه
المشايخ العارفين بطرق
أداء القراءة بعد معرفة
مايحتاج اليه القارئ من
مخارج الحروف وصفتها
والوقف والابتداء والرسم
كما سيأتى بيانها وفى البيت
الاخير الجناس اللفظى
والخطى وهو الجمع بين
متشابهين فى اللفظ والخط

وحيث لزمت الالف هذه الطريقة المعتادة من كونها ساكنة وحركة ماقبلها من جنسها وهى الفتحة لم
يختلف حالها من أنها اذا انما تكون هوائية بخلاف أختيها فانهما اذا فارقاها فى صفة المشابهة صار لهما حيز
محقق ومن ثمة كان لهما مخرجان مخرج حال كونهما مديتين ومخرج حال كونهما متحركتين ثم كل حرف
مساو لمخرجه أى لمقداره لا يتجاوزه ولا يتقاصر عنه الا حروف المد فانها دون مخرجها ومن ثمة قبلت الزيادة فى
المد الى انقطاع الصوت وسميت حروف المد واللين لانها تخرج بامتداد ولين من غير كلفة على اللسان لاتساع
مخرجها فان المخرج اذا اتسع انتشر الصوت وامتد ولان واذا ضاق انضغط فيه الصوت وصلب ثم التحقيق
أن معنى جعل سيبويه الالف من مخرج الهمزة أن مبدأه مبدأ الحلق ويمتد ويمر على جميع هواء الفم
فيرتفع النزاع وهذا أيضا معنى قول مكى فى الرعاية لكن الالف حرف يهوى فى الفم حتى ينقطع مخرجه فى
الحلق فنسب فى الخروج الى الحلق لانه آخر خروجه اذ لا منافاة بين أن يكون مبدؤه مبدأ الحلق وانقطاع
مخرجه فى الحلق لان المراد أنه ليس له اعتماد على شئ من أجزاء الفم بل يبتدأ من الحلق وينتهى الى الصوت
الناشئ من الحلق وهذا معنى قول الدانى لا معتمد للالف فى شئ من أجزاء الفم وعلى هذا وهو أن يكون مبدؤه
الحلق ومنقطع مخرجه فى الحلق يحمل جعل الشاطبى وغيره الالف حلقيا و ينزل قوله مع غيرهم فى هذه
الحروف أعنى الواو والياء على غير المدية هذا وقال الناظم فى النشر والصواب اختصاص هذه الثلاثة بالجوف
دون الهمزة لانهن أصوات لا يعتمدن على مكان حتى يتصلن بخلاف الهمزة * ثم اعلم أنه قدم حروف المد على
سائر الحروف لعموم مخرج المدية وكونها بالنسبة الى مخارج البقية بمنزلة الكل فى جنب الجزء فيستدعى
التقديم من هذه الحيثية وان كان المناسب تأخيرها عنها باعتبار أن حيزها مقدر وما حيزه مقدر فهو حقيق
بان يؤخر عما حيزه محقق * ثم اعلم أن كل مقدار يكون منتصبا وله نهايتان أى طرفان وغايتان أيهما فرضت
أوله كان مقابله آخره ولما كان وضع الانسان على الانتصاب مخالفا لباقى الحيوان لزم منه أن يكون رأسه
أوله ورجلاه آخره فاذا كان كذلك كان أول المخارج الشفتين وأولهما مما يلى البشرة وثانيها اللسان وأوله
مما يلى الاسنان وآخره مما يلى الحلق وثالثها الحلق وأوله مما يلى اللسان وآخره مما يلى الصدر ولو كان
وضع الانسان على التنكيس لانعكس ولما كان مادة الصوت الهواء الخارج من داخل الانسان كان أوله
آخر الحلق وآخره أول الشفتين فرتب الناظم رحمه الله الحروف باعتبار الصوت وفاقا للجمهور حيث قال
فألف الجوف ورتب تسمية المخارج باعتبار وضعها الاصلى حيث جعل الاقصى وهو الابعد مما يلى الصدر
والادنى وهو الاقرب لمقابله فقال *(ثم لاقصى الحلق همز هاء)* أى لابعده من الفم حرفان وهى همز
وهاء وحذف العاطف رعاية للوزن ومنهم من ضم الالف اليهما وجعلها بعدهما كالشاطبى ونسب هذا
القول الى سيبويه ونقل عنه أيضا تقدم الالف على الهاء كما يفهم من كلام الجاربردى وقيل الهمزة والهاء
فى مرتبة واحدة وقيل الهمزة أولى *(ثم لوسطه فعين حاء)* وحقه أن يقال عين فحاء وغير للضرورة ووسط
الشئ محركة ما بين طرفيه كاوسطه فاذا سكنت كان ظرفا أوهما فيما هو مصمت كالحلقة فاذا كانت أجزاؤه
متباينة فبالاسكان فقط أو كل موضع صلح فيه بين فهو بالتسكين والا فهو بالتحريك كذا فى القاموس
فقول شارح سين وسطه ساكنة فى النظم على لغة ضعيفة ضعيف وفى نسخة ومن وسطه بالتحريك وفى
نسخة ومالوسطه فعين حاء فلا اشكال فى الفاء وتقديم العين على الحاء كلام سيبويه وهو قول مكى ونص
أبو الحسن بن شريح على أن الحاء قبل العين وهو كلام المهدوى وغيره *(أدناه غين خاؤها والقاف)*
أى أقرب الحلق الى الفم وهو أوله من جانب الفم مخرج غين وخائها واضافة الخاء اليها لادنى ملابسة
وهى المشاركة فى الحروف الهجائية أو فى صفة الحلقية أو فى الاتصاف بالمعجمة وتقديم الغين على الحاء
هو مختار سيبويه أيضا وعليه الشاطبى وتبعه الناظم ونص مكى على تقديم الخاء على العين وقال ابن
خروف النحوى ان سيبويه لم يقصد ترتيبا فيما هو من مخرج واحد فهذه ثلاثة مخارج لستة أحرف

والطباق وهو الجمع بين
معنيين متقابلين (مخارج
الحروف سبعة عشر)
مخرجا (على) القول (الذى
يختاره من اختبر) ذلك من
أهل المعرفة بها كالخليل
ابن أحمد وستة عشر على
قول سيبويه باسقاط حروف
الجوف وأربعة عشر على
قول الفرا باسقاط ذلك
وجعل مخرج النون واللام
والراء مخرجا واحدا
وحصرها فيما ذكر تقريب
والا فلكل حرف مخرج
ويحصر أنواع المخارج
الحلق واللسان والشفتان
و يعمها الفم وزاد جماعة
منهم الناظم عليها الجوف
والخياشيم وسيأتى بيان
ذلك كله واذا أردت
معرفة مخرج الحرف فسكنه
وأدخل عليه همزة الوصل
واصغ اليه فحيث انقطع
صوته كان مخرجه (فألف
الجوف) أى فمخرج
الالف الجوف وهو الخلاء
الداخل فى الفم فلا حيز لها
محقق (واختاها) وهما
الواو والياء الساكنتان
المجانس لهما ماقبلهما بان
انضم ماقبل الواو وانكسر
ماقبل الياء بخلافهما اذا
تحركا أو سكنتا ولم
يجانسهما ماقبلهما فيصير
لهما حيز محقق ومن ثم كان

وتسمى هذه الحروف حلقية لخروجها من الحلق في الجملة وقوله والقاف بتقدير المضاف أي ومخرجها
(أقصى اللسان فوق ثم الكاف) بضم قاف فوق على تقدير مضاف أي فوق الكاف لان مايلي الحلق من
اللسان بعد فوقا ومايقابله تحتا لما سبق من النكتة في اعتبار مبدأ الصوت في ترتيب المخارج أو المراد به
أقصى اللسان ومافوقه من الحنك الاعلى ثم الكاف أي مخرجها أقصى اللسان *(أسفل والوسط
لجيم شين يا)* أي أسفل من القاف وهو مبني على الضم مثل فوق ظرف الكاف السابق أي في أسفل اللسان
بالنسبة الى القاف أو ما يليه ماتحته من الحنك الاعلى وهو أقرب الى الفم من القاف ويقال لهما اللهوية
لانهما يخرجان من آخر اللسان واللهاة اللحمة المشرفة على الحلق وقيل اللهاة أقصى الفم واللسان واللام
في الوسط بدل من المضاف اليه أي وسط اللسان أي مع ما يحاذيه من وسط الحنك الاعلى أو وسطهما فمخرج
الجيم والشين والياء وفي نسخة الجيم الشين بحذف تنوين الجيم وعاطف الشين والياء ونكر وعرف
بحسب ما استقام له الوزن في هذا المقام وقصر ياوقفا للضرورة وقال المهدوي ان الشين تلي الكاف ثم
الجيم والياء تليان الشين كما حكاه عنه الناظم وتسمى الحروف الثلاث شجرية لانها تخرج من شجر اللسان
ومايقابله والشجر مفتح الفم وقيل مجمع اللحيين والمراد بالياء غير الياء المدية *(والضاد من حافته اذوليا)*
أي ومخرج الضاد من جانب اللسان وطرفه اذا قرب الجانبان أي أحدهما فالتذكير باعتبار معنى الحافة
وهو الجانب والطرف أو لاكتسابه التذكير من الاضافة والالف للتثنية والحكم لكل واحد منهما
على انفراده وقيل الالف للاطلاق أي اذا قرب جانب اللسان *(الاضراس من أيسر أو يمناها)*
أصلها الاضراس فنقلت حركة الهمزة الى اللام واكتفي بها عن همزة الوصل على أحد الوجهين في أمثاله كما
يستفاد من الشاطبية وتبدأ بهمز الوصل في النقل كله * وان كنت معتدا بعارضه فلا وأبعد
شارح حيث قال الرواية في الاضراس هو النصب على أنه مفعول وليا والفاعل مستتر عائد الى اللسان وبعده
من وجهين لفظا ومعنى أما أولا فلان الضمير يرجع الى المضاف وان المضاف اليه غالبا وأما معنى فلانهم
اعتبروا الولاء بين الاضراس والحافة لا بين الاضراس وطرف اللسان ثم قال ولو قيل برفعه على الفاعلية
فيكون المراد اذوليه الاضراس لكان ملائما لعباراتهم أقول لانهم اعتبروا أيضا ولاء الاضراس بالحافة دون
العكس اه ولا يخفى ما في قوله أيضا وقوله دون العكس من المناقضة مع أن القرب والميل انما هو من حافة
اللسان الى الاضراس دون العكس لبقائها في محلها وأما ما أسند اليه صلى الله عليه وسلم تبعا للشيخ زكريا
من قوله أنا أفصح من نطق بالضاد فقد صرح الحفاظ منهم الناظم بانه موضوع والمعنى تخرج الضاد من
طرف اللسان مستطيلة الى مايلي الاضراس من الجانب الايسر وهو الايسر والاكثر ومن الايمن وهو
اليسير العسير والمعتبر أومن الجانبين معا وهو من مختصات سيدنا عمر رضي الله عنه وهو معنى قول الشاطبي
* وهو لديهما يعز وباليمنى يكون مقللا * وكان حق المصنف أن يقول من أيسر أو يمنى أو يسراها
أو يمناها لكن غاير بينهما ضرورة والضمير في يمناها الى الاضراس أو الحافة وهما متلازمان ثم الحافة
مخففة الفاء على ماذكر في القاموس من مادة الاجوف وتوهم الجعبري كونه من المضاعف فقال تخفف
للوزن * ثم اعلم أن الاسنان على أربعة أقسام منها أربعة تسمى ثنايا اثنتان من فوق وثنتان من تحت
من مقدمها ثم أربعة مما تليها من كل جانب واحدة تسمى رباعيات ثم أربعة كذلك تسمى أنيابا ثم الباقي تسمى
أضراسا منها أربعة تسمى ضواحك ثم تسمى اثناعشر طواحن ثم أربعة نواجذ ويقال لها ضرس الحلم
وضرس العقل وقد لا توجد في بعض أفراد الانسان وأغرب شارح حيث قال سقطت همزة الوصل في
الاضراس والمراد بالاضراس الاسنان وشارح آخر قال أراد بها الطواحن اه فالتحقيق أن المراد بها
الاضراس العليا من أحد الجانبين ممتدا ثانيا حاذى أوسط اللسان بقرينة ذكره بعده منتهيا الى أول مخرج
اللام والله أعلم بالمرام *(واللام أدناها لمنتهاها)* أي ومخرج اللام أقرب الحافة وأولها الى نهايتها أو الى

لهما مخرجان (وهي) بكسر
الهاء أي الالف واختاها
(حروف مد) ولين
(للهواء) أي هواء الفم
وهو الصوت أي عند
انتهائه (تنتهي) حروف
المد أي ترجع اليه فهي
به أشبه وتتميز عنه بتصعد
الالف وتسفل الياء
واعتراض الواو ونسبت الى
الجوف لانه آخر انقطاع
مخرجها وسميت حروف
المد واللين لانها تخرج
بامتداد ولين من غير كلفة
على اللسان لاتساع
مخرجها فان المخرج اذا
اتسع انتشر الصوت وامتد
ولان واذا ضاق انضغط فيه
الصوت وصلب وكل حرف
مساو لمخرجه الا هي فلذلك
قبلت الزيادة واعلم أن كل
مقدار له نهايتان أيتهما
فرضت أوله كان مقابلها
آخره ولما كان وضع
الانسان على الانتصاب
كان رأسه أوله ورجلاه
آخره ومن ثم كان أول
المخارج الشفتين وأولهما
مما يلي البشرة وآخرهما
مما يلي الاسنان وثانيهما
اللسان وأوله مما يلي
الاسنان وآخره مما يلي
الحلق وهو ثالثها وأولها
مما يلي اللسان وآخره
مما يلي الصدر ولو كان

منتهى طرفها كما قال الشاطبي * وحرف بأدناها الى منتهاه قد * يلى الحنك الاعلى أى حرف منها بادنى الحافة واصلا الى منتهى اللسان على ماذكره الجعبري فاللام بمعنى الى وقيل اللام للاختصاص أى الاقرب المخصوص بمنتهى حافة اللسان ولا يخفى ما فيه من التكلف فى البيان ثم المراد من الحنك الأعلى من اللثة فى سمت الضاحك لا الثنية خلافا لسيبويه واللثة بضم فتخفيف مثلثة منبت الاسنان والثنية مقدم الاسنان والضاحك كل سن تبدو من مقدم الاضراس عند الضحك * والحاصل أن مخرج اللام مادون أول احدى حافتى اللسان وذلك لان ابتداء مخرج اللام أقرب الى مقدم الفم من مخرج الضاد وينتهى الى منتهى طرف اللسان وما يحاذى ذلك من الحنك الأعلى فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية وليس فى الحروف أوسع مخرجا منه وأغرب شارح فى قوله أدنى حافة اللسان أى آخرها *(والنون من طرفه تحت اجعلوا)* بنصب النون على أنه مفعول لقوله اجعلوا وتحت مبنى على الضم وطرفه بفتحتين أى واجعلوا مخرج النون من طرف اللسان وهو رأسه وأوله مع ما يليه من اللثة مائلا الى ما تحت اللام قليلا وقيل فوقها وهو أضيق من مخرج اللام وقيل النون مبتدأ بتقدير مخرج ومن طرفه خبره وتحت ظرف اجعلوا ومفعوله محذوف أى اجعلوا النون تحت اللام *(والرا يدانيه لظهر أدخل)* بقصر الراء ضرورة باشباع هاء يدانيه لغة أى ومخرج الراء يقارب مخرج النون لكنه الى ظهر من اللسان أدخل وهذا معنى قول ابن المصنف والراء من ظهر رأس اللسان ومحاذيه من لثة الثنيتين العليين وقال المصنف فى النشر مخرج الراء من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا العليا غير أنها أدخل فى ظهر اللسان قليلا وقول الشاطبي * وحرف يدانيه الى الظهر مدخل قال أبو شامة يعنى يدانى النون وهو الراء يخرج من مخرجها لكنها أدخل فى ظهر اللسان قليلا من مخرج النون لانحرافه الى اللام وقال ابن المصنف فى شرحه أى الراء أكثر انحرافا الى ظهر اللسان من النون ثم المراد بالظهر ظهر اللسان لا ظهر طرفه كما اختاره خالد ويمكن أن يكون التقدير والراء يقاربه مائلا الى ظهر وهذا القول أدخل وأقرب الى التحقيق فانه مذهب الحذاق وأهل التدقيق كسيبويه ومن وافقه وقطرب والجرمى الى أن اللام والنون والراء من رأس اللسان ومحاذيه ثم هذه الثلاثة تسمى ذلقية وذولقية لأنها من ذلق اللسان وهو طرفه وحده ثم أدخل مفرد يقرأ باشباع الضمة واوا وفى نسخة أدخلوا باثبات الواو بصيغة الجمع وهو يحتمل الأمر والمضى وأغرب بحرق فى قوله أى ومخرج هذه الثلاثة من أدنى حافة اللسان ممتدا الى منتهاها الا أن اللام تخرج من أدناها والنون من طرف اللسان والراء يدانى مخرج النون داخلا الى ظهر رأس اللسان فلا يكون حينئذ مقدما على مخرج النون

*(والطاء والدال وتا منه ومن * عليا الثنايا والصفير مستكن)*

بتخفيف النون مراعاة للوزن قال خالد المراد بالثنايا فى هذه المواضع الثنيتان وانما عبر الناظم رحمه الله بلفظ الجمع لان اللفظ به أخف مع كونه معلوما اه ويمكن أن يحمل على القول بأن أقل الجمع اثنان والتحقيق أن الثنايا أربعة أسنان متقدمة اثنان فوق واثنان تحت والتقدير وعليا الاسنان الثنايا أى العليا منها وانما الاشكال اذا قيل التركيب من اضافة الصفة الى الموصوف أى مخرج الطاء والدال والتاء من طرف اللسان ومن الثنايا العليا يعنى مما بينه وبين أصول الثنايا العليا مصعدا الى الحنك الأعلى ولا معنى لقول شارح يعنى اما من أصولهما أو من وسطهما ويقال لهذه الحروف الثلاثة نطعية لخروجها من نطع الغار الأعلى أى سقفه والغار داخل الحنك والتحقيق انها انما سميت نطعية لمجاورة مخرجها نطع الغار الأعلى وهو سقفه لا انها تخرج منه فتأمل يظهر لك وجه الخلل ثم أخبر أن حروف الصفير وهى الصاد والزاى والسين كما سيذكرها الناظم فى بيان الصفات مستقر خروجهن *(منه ومن فوق الثنايا السفلى)* أى من طرف اللسان ومن أطراف الثنايا السفلى كذا قال ابن المصنف وفيه بحث لأن الناظم اعتبر فوق الثنايا السفلى الذى هو تحت العليا بعينه ويريد به ما بينهما وهو وهم يعتبر بذلك اذ طرف الشئ غير فوقه نعم يمكن التوفيق

وضعه على التشكيك لا التمكين ولما كان مادة الصوت الهواء الخارج من داخل كان أوله آخر الحلق وآخره أول الشفتين فرتب الناظم كالجمهور الحروف باعتبار الصوت حيث قال فالف الجوف الى آخر ما يأتى ورتب تسمية المخارج باعتبار وضعها حيث جعل الابعد مما يلى الصدر والاقرب مقابله فقال (ثم لاقصى الحلق) أى أبعده وهو آخره مما يلى الصدر حرفان (همز) ثم (هاء) ولم يذكر الالف معهما للمتروذكرها الشاطبي وغيره معهما لان مبدأها مبدأ الحلق ثم تمتد وتمر على الكل لكنه جعلها بعدهما وغيره جعلها بينهما لان الثلاثة وان كانت من مخرج واحد فهى مرتبة فيه الهمزة ثم الالف ثم الهاء (ثم لوسطه) باسكان السين لغة ضعيفة فى فتحها عكس نحو جلست وسط القوم مما يصلح فيه بين (فعين حاء) أى ثم لوسط الحلق حرفان عين ثم حاء مهملتان (أدناه غين) أى ثم لاقرب الحلق وهو أوله حرفان الغين ثم (خاؤها) المعجمتان فمخارج الحلق ثلاثة وحروفه ستة أو

يحمل

بحمل الطوق على الطرف لمجاورته اياه مجازا وقال الشاطبي ومنه ومن بين الثنايا ثلاثة أى وثلاثة منها من رأس اللسان ومن بين الثنايا السفلى قال الجعبرى وقال ز كريا عبارة الشاطبي رحمه الله ومن بين الثنايا يعني العليا ولا منافاة فهي من طرف اللسان ومن بين الثنايا العليا والسفلى اه ويقال لهذه الثلاثة أسلية لخروجهن من أسلة اللسان وهو مستدقه *(والطاء والدال وتا العليا)* أى مخرج هذه الثلاثة خاص للثنايا العليا *(من طرفيهما)* أى من طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا ويقال لهذه الثلاثة لثوية لخروجها من اللثة وهي منبت الاسنان وبه تم مخارج اللسان وهي عشرة وحروفها ثمانية عشر حرفا وانما قدم المصنف حروف الصفير على اللثوية تبعا لسيبويه ولانها تقارب مخرج الطاء واختيها لانها اقبل أطراف الثنايا ثم ذكر الناظم مخارج الشفة وحروفها بقوله *(ومن بطن الشفه)* بفتح الشين ويكسر *(فالفا مع اطراف الثنايا المشرفه)* بكسر الراء والفاء زائدة في الفاء لانه مبتدأ والمعنى أن الفاء تخرج من بطن الشفة السفلى مع أطراف الثنايا العليا المعينة بقوله المشرفة وأطلق الناظم الشفة ومراده السفلى كما تقرر لعدم تأتي النطق بالفاء مع العليا ومع ساكنة على لغة ربيعة ثم نقلت حركة الهمزة اليها على لغة الجادة *(للشفتين الواو باء ميم)* أى مخرج هذه الثلاثة خاص للشفتين حيث تخرج من بين الشفة العليا والسفلى الا أن الواو بانفتاح والباء والميم بانطباق الا ان انطباقهما مع الباء أقوى من انطباقهما مع الميم فكان ينبغي تأخير الواو عنهما الذلك كما فعل مكي حيث قدم الباء وذكر الميم عقبها وختم بالواو والمراد بالواو غير المدية *(وغنة مخرجها الخيشوم)* أى أقصى الانف وبرهان الغنة في سد الانف ولهذا لو أمسكت الانف لم يمكن خروجها ثم الغنة من الصفات لانها صوت أغن لا عمل للسان فيه فكان اللائق ذكرها مع الصفات لا مع مخارج الذوات قال ابن المصنف والغنة صفة النون ولو تنوينا والميم المدغمتان والمخفاتان وقال الجعبرى الغنة صفة النون ولو تنوينا والميم تحركتا أو سكنتا ظاهرتين أو مخفاتين أو مدغمتين وهذا معنى قول الداني وأما الميم والنون فيجافي بهما اللسان الى موضع الغنة من غير قيد وهي في الساكن أكمل منها في المتحرك وفي المخفى أكمل منها في المظهر وفي المدغم أكمل منها في المخفى عند مثبتها وقول الشاطبي

وغنة تنوين ونون وميم ان * سكن ولا اظهار في الانف يجتلا

أى اذا سكنا أو أخفيا أو أدغما وقول مكي الساكن قيد لكمال الغنة لا لأصلها لما تقدم والله أعلم اه ولذا قال بعضهم مخرج حرفها قال ابن المصنف وكان ينبغي أن يذكرهنا وضاع عنها مخرج النون المخفاة فان مخرجها من الخيشوم وهي حرف بخلاف الغنة قلت ولهذا قال بعض الشراح أى مخرج محلها من النون والميم وفيه أن مخرجهما من النون والميم قد سبق وأن النون المخفاة مركبة من مخرج الذات ومن تحقق الصفة في تحصيل الكمالات وقد أغرب الشارح اليماني حيث قال الغنة تارة تكون صفة وتارة تكون حرفا وهي النون والميم المدغمتان والمخفاتان وهو مذهب المصنف اه وغرابته مما لا يخفى وعلى كل تقدير فعد الغنة من مخارج الحروف السبعة عشر لا يخلو عن اشكال فتدبر ثم رأيت المصنف ذكر في النشر أن المخرج السابع عشر الخيشوم وهو الغنة وهي تكون في النون والميم الساكنتين حالة الاخفاء أو ما في حكمه من الادغام بالغنة فان مخرج هذين الحرفين يتحول في هذه الحالة عن مخرجهما الاصلي على القول الصحيح كما يتحول مخرج حروف المد من مخرجه الى الجوف على الصواب وقال سيبويه ان مخرج النون الساكنة من مخرج النون المتحركة انما يريد به النون المظهرة اه وقد نص مكي في الرعاية على ان الغنة نون ساكنة خفية تخرج من الخياشيم وهي تكون تابعة للنون الساكنة الخالصة السكون غير المخفاة وهي التي تحرك مرة وتسكن مرة وللتنوين والميم الساكنة ثم قال والغنة حرف مجهور شديد لا عمل للسان فيها وقد صرح الجعبرى ان النون الساكنة المخفاة تسمى غنة وانها من الحروف المتفرعة ثم بين ذلك بقوله فانك اذا قلت عن كان مخرجها من طرف اللسان وما فوقه واذا قلت عنك لم يكن لها مخرج

سبعة وتسمى حلقية لخروجها من الحلق وأضاف الخاء الى الغين لمشاركتها لها في صفاتها الا في الجهر فانها مهموسة والغين مجهورة كما سيأتي ثم لما فرغ من مخارج الحلق وحروفه أخذ في بيان مخارج اللسان وحروفه فقال (والقاف) أى مخرجها (أقصى اللسان) أى آخره مما يلي الحلق (فوق) أى وما فوقه من الحنك الأعلى (ثم الكاف) أى مخرجها أقصى اللسان (أسفل) أى وما تحته من الحنك الاعلى ويسمى الحرفان لهويين لانهما يخرجان من آخر اللسان عند اللهاة وهي اللحمة المشرفة على الحلق والجمع لها لهوات ولهيات (والوسط) باسكان السين مثل ما مر (فجيم) بترك التنوين للوزن (الشين يا) بالقصر للوقف أى وسط اللسان مع ما يحاذيه من وسط الحنك الاعلى مخرج الجيم ثم الشين ثم الياء المثناة تحت وقدم بعضهم الشين على الجيم وتسمى الثلاثة شجرية لخروجها من شجر الفم وهو منفتح ما بين اللحيين (والضاد من حافته اذ وليا) بالف الاطلاق (الاضراس)

من الفم لكنها الغنة تخرج من الخيشوم فلو نطق بها الناطق مع هذه الحروف وأمسك أنفه لبان اختلالها فيمكن حمل الغنة هنا على النون المخفاة نفسها من غير تكلف بقرينة ان الكلام فى الحرف لا فى صفاتها وهذا بخلاف الغنة فى قوله وأظهر الغنة وغيره من المواضع الآتية فان المراد بها الصفة حتما ومما يؤيده قول أبي شامة نقلا عن أبي عمرو وهذه الغنة المسماة بالنون الخفية ليست النون التى مر ذكرها فان تلك من الفم وهذه من الخيشوم وشرط هذه أن يكون بعدها حرف من حروف الفم ليصح اخفاؤها فان كان بعدها حرف من حروف الحلق أو كانت آخر الكلام وجب أن تكون الأولى

*(صفاتها جهر ورخو مستفل * منفتح مصمتة والضد قل)*

الصفة ما قام بالشئ من المعانى كالعلم والسواد وقد تطلق الصفة ويراد بها النعت النحوى والمراد بها ههنا عوارض تعرض للاصوات الواقعة فى الحروف من الجهر والرخاوة والهمس والشدة وأمثال ذلك فالمخرج للحرف كالميزان يعرف به ماهيته وكميته والصفة كالمحك والناقد يعرف بها هيئته وكيفيته وبهذا يتميز بعض الحروف المشتركة فى المخرج عن بعضها حال تأديته ولولا ذلك لكان الكلام بمنزلة أصوات البهائم التى لها مخرج واحد وصفة واحدة فلا يفهم منها المرام وهذا معنى قول المازنى اذا همست وجهرت وأطبقت وفتحت اختلفت أصوات الحروف التى من مخرج واحد وقال الرمانى وغيره لولا الاطباق لصارت الطاء دالا لأنه ليس بينهما فرق الا الاطباق ولصارت الظاء ذالا ولصارت الصاد سينا فسبحان من دقت فى كل شئ حكمته وروى أن الامام أبا حنيفة رحمه الله تعالى ناظر معتزليا فقال له قل با فقال قل حا فقال له بين مخرجهما فبينهما فقال ان كنت خالق فعلك فاخرج الباء من مخرج الحاء فبهت المعتزلى وصفات الحروف منها ماله ضد ومنها ما ليس لها ضد كما سيأتى بيانها وانما ذكر الشيخ رحمه الله ههنا صفاتها المشهورة اللائقة لمقدمته المختصرة والا فقد ذكر بعضهم أن لها أربعا وأربعين صفة وزاد بعضهم عليها كما فى الكتب المبسوطة وذكر المصنف من صفاتها سبعة عشر نوعا منها الجهر والرخوة والاستفال والانفتاح والاصمات بحسب ما اتفق له من الوزن تارة بلفظ المصدر وأخرى بصيغة الوصف وستأتى معانيها مع أضدادها فى محالها اللائقة بها وقوله والضد قل أى واذكر أضداد هذه الصفات الخمسة بالمقابلة المرتبة كما قال (مهموسها فحثه شخص سكت) فان الاشياء تتبين بأضدادها وبتعداد حروف بعض الاضداد تعرف سائر الاضداد من جهة الاعداد ولما كانت الحروف المهموسة وأمثالها قليلة قابلة لسرعة ضبطها وحفظها بينهما وترك بيان ضدها لما يعرف من مفهوم ما عينها *والحاصل ان الحروف المهموسة مجتمعة فى كلمات مركبة منها عبر عنها بقوله فحثه شخص سكت وهى عشرة الفاء والحاء المهملة والثاء المثلثة والهاء والشين والخاء المعجمتين والصاد والسين والكاف والتاء المثناة من فوق فالحث بمعنى الحض والشخص معروف وسكت فعل ماض من السكوت ثم الهمس فى اللغة الخفاء ومنه قوله تعالى فلا تسمع الا همسا والمراد به حس مشى الاقدام الى المحشر أو حس كلام أهله من هول ذلك المنظر ومما يناسب المعنى الاول قول الشاعر

وهن يمشين بنا هميسا * ان يصدق الطير ننك لميسا

وسميت مهموسة لجريان النفس معها لضعفها ولضعف الاعتماد عليها عند خروجها وضدها المجهورة والجهر فى اللغة الصوت القوى الشديد وسميت مجهورة لمنع النفس وحصره أن يجرى معها لقوتها وقوة الاعتماد عليها عند خروجها والتحقيق أن الهواء الخارج من داخل الانسان ان خرج ذلك بدفع الطبع يسمى نفسا بفتح الفاء وان خرج بالارادة وعرض له تموج بتصادم جسمين يسمى صوتا واذا عرض للصوت كيفيات مخصوصة بأسباب معلومة يسمى حروفا واذا عرض للصوت كيفيات أخر عارضة بسبب الآلات تسمى تلك الكيفيات صفات ثم ان النفس الخارج الذى هو صفة حرف ان تكيف بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوى كان الحرف مجهورا وان بقى بعضه بلا صوت يجرى مع الحرف كان ذلك الحرف مهموسا وأيضا

أصلها الاضراس نقلت حركة الهمزة الى اللام واكتفى بها عن همزة الوصل أى والضاد تخرج من طرف اللسان مستطيلة الى ما يلى الاضراس (من أيسر) أى أيسرها وهو أكثر وأيسر (أو) من (يمناها) وهو قليل وعسير أو منهما وهو أقل وأعسر قيل كان عمر رضى الله عنه يخرجها منهما وبالجملة هى أصعب الحروف وأشدها على اللسان ولهذا قال صلى الله عليه وسلم أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أنى من قريش أى الذين هم أصل العرب وهم أفصح من نطق بها وأنا أفصح العرب وخصها بالذكر لعسرها على غير العرب وقوله بيد بمعنى من أجل وقيل بمعنى غير وانه من تأكيد المدح بما يشبه الذم كقوله

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * بهن فلول من قراع الكتائب

(واللام أدناها لمنتهاها) أى واللام مخرجها من أول حافة اللسان مع ما يليها من الحنك الأعلى الى آخرها قال سيبويه فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية (والنون) تخرج (من طرفه) أى اللسان مع

اذا انحصر صوت الحرف في مخرجه انحصارا تاما فلا يجري جريانا سهلا يسمى شديدا فانك لو وقفت على قولك
الحج وجدت صوتك راكدا محصورا حتى لو رمت مد صوتك لم يمكنك وأما اذا جرى الصوت جريانا تاما ولا ينحصر
أصلا يسمى رخوة كما في الطش فانك اذا وقفت عليها وجدت صوت الشين جاريا بمدة ان شئت وأما اذا لم يتم
الانحصار ولا الجري يكون متوسطا بين الشدة والرخوة كما في الظل فانك اذا وقفت عليه وجدت الصوت
لا يجري مثل ذلك يعني مثل جري الطش ولا ينحصر مثل انحصار الحج بل يخرج على حد اعتدال بينهما فاذا
عرفت ذلك تبين لك أيضا معنى قوله *(شديدها لفظ أجد قط بكت)* فأجد أمر من الاجادة وقط منون
مجرور مخفف بمعنى حسب وبكت مجرد التبكيت يقال بكته اذا غلبه بالحجة والمراد بها هنا أن الحروف
المتصفة بالشدة مجموعة في الكلمات الثلاث مركبة منها وهي الهمزة والجيم والدال المهملة والقاف والطاء
المهملة والباء الموحدة والكاف والتاء المثناة من فوق فما عداها وما عدا البينية التي ذكرها في قوله
(وبين رخو والشديد) أي وما بينهما حروف خمسة يجمعها تركيب (لن عمر) كلها حروف رخوة
والشدة في اللغة القوة وسميت شديدة لمنعها الصوت أن يجري معها لانها قويت في مواضعها فلزمته الشدة
والرخوة مثلثة الراء والكسر أشهر والرخاوة في اللغة اللين وسميت بذلك لجري النفس والصوت معها حتى
لانت عند النطق بها وضعف الاعتماد عليها ثم الحروف التي بين الرخوة والشدة خمسة يجمعها قولك لن عمر
بكسر اللام أمر من لان يلين وعمر منادى بحذف حرف النداء وهذا التركيب أولى من جمع بعضهم في لم
نرع وبما وقع في الشاطبية من قوله عمر نل مع ما فيه من خلوص المبنى وخلاصة المعنى كما لا يخفى وهي اللام
والنون والعين المهملة والميم والراء وانما وصفت بذلك لان الرخوة اذا نطق بها في نحو اجلس وافرش جرى
معها الصوت والنفس عند سكونها والشديدة اذا نطق بها في نحو اضرب واقعد انحبس الصوت والنفس
معها ولم يجريا والتي بين الرخوة والشدة اذا نطق بها في نحو انعم واعمل لم يجر الصوت والنفس معها جريانهما
مع الرخوة ولم ينحبس انحباسهما مع الشدة هذا وقد قال ابن الحاجب في الشافية المجهورة ما ينحصر أي ينقطع
جري النفس مع تحركه والمهموسة بخلافها وخالف بعضهم فجعل الضاد والظاء والذال أي المعجمات والزاي
والعين والغين والباء أي الموحدة من المهموسة والكاف والتاء أي المنقوطة بنقطتين من فوق من المجهورة
ورأى أن الشدة تؤكد الجهر والشديدة ما ينحصر جري صوته عند اسكانه في مخرجه فلا يجري قال شارحها
النظامي والجهر انحصار النفس مع تحركه فقد يجري النفس ولا يجري الصوت كالكاف والتاء المنقوطة
بنقطتين من فوق وقد يجري الصوت ولا يجري النفس كالضاد والعين المعجمتين فظهر الفرق بينهما والله أعلم
(وسبع علو) بضم العين وتكسر (خص ضغط قظ حصر) أي حصر سبع علو حروف خص ضغط قظ
فقظ أمر من قاظ بالمكان اذا أقام به في الصيف والخص بضم الخاء المعجمة البيت من القصب والضغط الضيق
والمعنى أقم في وقت حرارة الصيف في خص ذي ضغط أي اقنع من الدنيا بمثل ذلك وما قاربه واسلك طريق
السلف الصالح وما وافقه فقد جاء عن أبي وائل شقيق بن سلمة وهو من أكابر التابعين من أصحاب عبد الله
ابن مسعود رضي الله عنه نحو من ذلك قال عبد الملك بن عمير كان لابي وائل خص من قصب يكون فيه هو ودابته
فاذا غزا نقضه واذا رجع بناه كذا ذكره أبو شامة رحمه الله وقول الشارح خص فعل ماض مبني للمفعول
بمعنى اختص صحف عليه والمراد هنا أن حروف الاستعلاء سبعة انحصرت في مركبات هذه الكلمات وهي
الخاء المعجمة والصاد المهملة والضاد والغين المعجمتين والطاء والقاف والظاء وسميت مستعلية لاستعلاء اللسان
عند النطق بها الى الحنك الأعلى وما عداها مستفلة لانخفاض اللسان عن الحنك عند لفظها
(وصاد ضاد طاء ظاء مطبقة) بفتح الباء ويجوز كسرها ويتزن البيت بتنوين الثاني والرابع واهمال تركب
هذه الحروف الاربعة المطبقة على قياس سائرها لعدم حصول معنى في تركيبها ولثقلها على اللسان بخلاف
غيرها *والحاصل ان حروف الاطباق أربعة الصاد والضاد والطاء والظاء وهي من جملة الحروف المستعلية

ما ذكر (تحت اجعلوا) أي
واجعلوها أيها القراء
تحت اللام قليلا وقيل من
فوقها قليلا (والرا) بالقصر
للوزن مخرجها (يدانيه)
أي يقارب مخرج النون
(لظهر أدخل) أي وهو
أدخل الى ظهر اللسان
قليلا لانحرافه الى اللام
وقضية هذا تقديم الراء على
النون وجرى عليه بعضهم
وما ذكره الناظم من تغاير
مخارج الثلاثة مذهب
سيبويه والحذاق وذهب
يحيى والفراء وقطرب
والجرمي الى أن مخرجها
واحد وهو طرف اللسان
مع ما ذكر وتسمى الثلاثة
ذلقية وذولقية لانها من
ذلق اللسان وهو طرفه
(والطاء والدال) المهملتان
(وتا) بالقصر للوزن مثناة
فوق تخرج (منه) أي من
طرف اللسان (ومن)
أصول (عليا الثنايا) أي
مما بينهما مصعدا الى الحنك
وتسمى الثلاثة نطعية لانها
من نطع غار الحنك الأعلى
وهو سقفه والثنايا الاسنان
المتقدمة اثنتان فوق
واثنتان تحت (والصفير
مستكن) أي وحروف
الصفير الآتية وهي الصاد
والزاي والسين مستقر
خروجها (منه) أي من

وأخص منها وسميت بها لانطباق ما يحاذى اللسان من الحنك على اللسان عند خروجها وهو أبلغ من الاستعلاء وهو لغة الالصاق وضدها المنفتحة وسميت بها لانفتاح ما بين اللسان والحنك وخروج الحروف من بينهما عند النطق بها وهو لغة الافتراق ومن الغرائب أن قوله تعالى سحب جمعهم قرئ بتجميع حروف المطبقة ولم يجتمع فى كلمة غيرها (وفرمن لب الحروف المذلقه) أى والحروف المذلقة مجموع حروف فر من لب وهو بضم اللام وحذف التنوين للوزن على أن من حرف جر واللب الذى هو العقل بمعنى العاقل والمعنى هرب الجاهل من العاقل ويمكن أن يكون المعنى فر من فر من الخلق من عقل به عرف الحق ففيه ايماء الى قوله تعالى ففروا الى الله وقوله سبحانه وتبتل اليه تبتيلا والحاصل أن الفاء والراء والميم والنون واللام والباء الموحدة يقال لها المذلقة لخروجها من ذلق اللسان والشفة أى طرفيهما والمراد أن خروج بعضها من ذلق اللسان وهى الراء واللام والنون وبعضها من ذلق الشفة وهى الباء والفاء والميم وما عداها مصمتة لانها من الصمت وهو المنع قال الاخفش لان من صمت منع نفسه من الكلام والمراد بها هنا أنها ممنوعة من انفرادها أصولا فى بنات الاربعة والخمسة بمعنى أن كل كلمة على أربعة أحرف وخمسة أصولا لابد أن يكون فيها مع الحروف المصمتة حرف من حروف المذلقة وانما فعلوا ذلك لخفتها فلذلك عادلوا بها الثقيلة ولاجل ما ذكر حكموا بان عسجدا اسم للذهب أعجمى لكونه من بنات الاربعة وليس فيه حرف من حروف المذلقة وقال مكى فى الرعاية ان الالف ليست من المذلقة ولا من المصمتة لانها هوائية لا مستقر لها فى المخرج وبهذا تمت أضداد الصفات الخمسة المذكورة فشرع فى ذكر صفات اختصت ببعض الحروف دون بعضها من غير تحقق وجود أضدادها فقال (صفيرها صاد وزاى سين) أى حروف الصفير ثلاثة صاد مهملة وزاى وسين مهملة ولم يركب كما سبق فى المطبق وجعل الروحى ضمير صفيرها الى الصفات فيحتاج الى تكلف فى صحة الحمل بان يقال حروف صفيرها والمعنى ان هذه الحروف موصوفة بصفة الصفير وهو صوت زائد يخرج من بين الشفتين يصحب هذه الحروف عند خروجها وهو لغة صوت يصوت به للبهائم ثم اعلم أن السين حرف مهموس من حروف الصفير ويمتاز عن الصاد بالاطباق وعن الزاى بالهمس كما فى القاموس (قلقلة قطب جد واللين) أى حروف القلقلة ويقال لها القلقة خمسة يجمعها قولك قطب جد وهى القاف والطاء المهملة والباء الموحدة والجيم والدال المهملة وانما وصفت بذلك لانها حين سكونها لاسيما اذا وقفت عليها تقلقل المخرج حتى يسمع له نبرة قوية لما فيها من شدة الصوت الصاعد بها مع الضغط دون غيرها وهى فى اللغة التحرك والاضطراب والقطب بتثليث القاف والضم أشهر وهو ما يدور عليه الامر ومنه قطب الرحى والجد البخت والعظمة وخفف للوزن ثم قوله واللين أى حروفه اثنان *(واو وياء سكنا وانفتحا)* بألف الاطلاق أى وقع الفتح *(قبلهما والانحراف صححا)* بصيغة المجهول والالف للاطلاق أى سكن الواو والياء وانفتح ما قبلهما يسمى لينا لقلة المد فيهما بالنسبة الى حروف المد التى حركة ما قبلها من جنسها وذلك لان فى حرف المد مدا أصليا وفى حرف اللين مدا يضبط بالمشافهة كل منهما كما ذكره الجعبرى ولذا أجرى حرفا اللين مجرى حروف المد حتى اذا وقع بعدهما ساكن بوقف أو ادغام جاز المد والتوسط والقصر الا ان هذا الترتيب أولى فى المد وعكسه فى اللين وقد رجح قصر ورش فى نحو شئ وسوء على التوسط والتوسط على الطول بهذا المعنى ووصف الانحراف صحح ثبوته *(فى اللام والرا)* مقصورا *(وبتكرير جعل)* وانما قيل اللام والراء منحرفان لان اللام فيه انحراف وميل الى طرف اللسان والراء فيه انحراف الى طرف اللسان وميل قليل الى جهة اللام ولذلك يجعلها الالثغ لاما والضمير فى جعل راجع الى الراء والمعنى أن الراء يوصف بالتكرار أيضا كما وصف بالانحراف والتكرار اعادة الشئ وأقله مرة على الصحيح ومعنى قولهم ان الراء مكرر هو ان الراء له قبول التكرار لارتعاد طرف اللسان به عند التلفظ كقولهم ان الضاحك تسن ضاحك بمعنى انه قابل للضحك وفى الجعل اشارة الى ذلك ولهذا قال ابن الحاجب تحسه من شبه ترديد اللسان فى مخرجه

وأما

طرف اللسان (ومن فوق الثنايا السفلى) وعبارة الشاطبى ومن بين الثنايا يعنى العليا ولا منافاة فهى من طرف اللسان ومن بين الثنايا العليا والسفلى وتسمى الثلاثة أسلية لانها من أسلة اللسان وهى مستدقه (والظاء والذال) المعجمتان (وتا) بالقصر للوزن مثلثة (للعليا من طرفيهما) يعنى تخرج من طرفى اللسان والثنايا العليا وتسمى الثلاثة لثوية نسبة الى اللثة وهى اللحم النابت حول الاسنان فمخارج اللسان عشرة وحروفه ثمانية عشر ثم أخذ فى بيان مخارج الشفتين وحروفهما فقال (ومن بطن الشفه فالفا) بالقصر للوزن وزيادة الفاء (مع اطراف) باسكان العين ونقل حركة الهمزة اليها أى والفاء تخرج من باطن الشفة السفلى مع أطراف (الثنايا المشرفه) أى العليا وأطلق الشفة ومراده السفلى كما تقدم لعدم تأتى النطق بالفاء مع العليا (للشفتين الواو باء ميم) أى الواو والباء الموحدة والميم تخرج من بين الشفتين لكن بانفتاحهما فى الاول وانطباقهما فى الآخرين

وأما قوله وأنه الشجرى مجرى حرفين فى أحكام متعددة فليس كذلك بل تكريره لحن فيجب معرفة التحفظ عنه للتحفظ به وهذا كمعرفة السحر ليجتنب عن ضرره وليعرف ويجوز دفعه قال الجعبرى وطريقة السلامة أنه يلصق اللافظ ظهر لسانه بأعلى حنكه لصقا محكما مرة واحدة ومتى ارتعد حدث من كل مرة راء وقال مكى لا بد فى القراءة من اخفاء التكرير وقال واجب على القارئ أن يخفى تكريره ومتى أظهر فقد جعل من الحرف المشدد حروفا ومن المخفف حرفين اهـ ثم قول ابن الحاجب فى أحكام متعددة بينه أبو شامة حيث قال فحسن اسكان ينصركم ويشعركم ولم يحسن اسكان يقتلكم ويسمعكم وحسن ادغام مثل وان تصبروا وتتقوا لا يضركم أحسن منه فى ان يمسسكم ولم يمل طالب وغانم وأميل طارد وغارم وامتنع وامن امالة راشد ولم يمتنعوا من امالة ناشد وكل هذه الاحكام راجعة فى المنع والتسويغ الى التكرير الذى فى الراء

(والتفشى الشين ضادا استطل) التفشى الانبثاث والانتشار والكلام من باب القلب أى صفة التفشى ثابتة للشين والمعنى أن الشين موصوف بانتشار الصوت عند خروجها حتى تتصل بحروف طرف اللسان منها مخرج الظاء المشالة والحال أن مخرجها حافة اللسان من محاذاة وسطه وقوله استطل أمر من الاستطالة وهى لغة أبعد المسافتين والمراد منها هنا الامتداد من أول حافة اللسان الى آخرها كما قاله الجعبرى والمعنى صفه بالاستطالة والحاصل ان الضاد حرف مستطيل وانما وصف بالاستطالة لانه يستطيل حتى يتصل بمخرج اللام والتمييز بين المخرجين باعتبار واحد صعب اللفظ بها وقد ألحق المتقدمون الثاء المثلثة بالشين فى التفشى وقالوا انما تفشت حتى اتصلت بمخرج الفاء ولذا تبدل منها فيقال جدف وجدث قال ابن المصنف وسبيل تسهيل النطق بها قطع النظر عن الحيز المقابل وتمكينها فى مخرجها وتحصيل صفاتها المميزة لها عن الظاء قال الجعبرى والفرق بين المستطيل والممدود أن المستطيل جرى فى مخرجه والممدود جرى فى نفسه* ثم اعلم أن خمسا من الصفات العشرة المتقابلة قوية وخمسا منها ضعيفة فالقوية الجهر والشدة والاستعلاء والاطباق والاصمات والضعيفة الخمس المقابلة وهى الهمس والرخاوة والاستفالة والانفتاح والذلق وأما السبع المفردة فكلها قوية الا اللين ثم كل حرف من التسعة والعشرين لا بد أن يتصف بخمس من الصفات العشرة فما جمع جميع الصفات القوية كالطاء المهملة فهو أقوى الحروف وما جمع جميع الصفات الضعيفة فهو أضعفها كالهاء والفاء وما اجتمع فيه الامران فهو متوسط فيها وضعفه وقوته بحسب ما تضمنه منها (والاخذ بالتجويد حتم لازم) جمع بينهما تأكيد الوجوب وجعل الشيخ زكريا الثانى تفسيرا للاول بناء على أنه عطف بيان وقدر بعدهما القارئ لان الحكم ليس على اطلاقه والاظهر أن يقال تقديره وأخذ القارئ بتجويد القرآن وهو تحسين ألفاظه باخراج الحروف من مخارجها واعطاء حقوقها من صفاتها وما يترتب على مفرداتها ومركباتها فرض لازم وحتم دائم ثم هذا العلم لا خلاف فى انه فرض كفاية والعمل به فرض عين فى الجملة على صاحب كل قراءة ورواية ولو كانت القراءة سنة وأما دقائق التجويد على ما سيأتى بيانه فانما هو من مستحسناته فالاظهر أن المراد هنا بالحتم أيضا الوجوب الاصطلاحى المشتمل على بعض أفراده من الوجوب الشرعى لا الجمع بين الحقيقة والمجاز أو استعمال المعنيين بالاشتراك كما ذهب اليه الشراح من الشافعية فان اللحن على نوعين جلى وخفى فالجلى خطأ يعرض للفظ ويخل بالمعنى والاعراب كرفع المجرور ونصبه ونحوهما سواء تغير المعنى به أم لا والخفى خطأ يخل بالحرف كترك الاخفاء والقلب والاظهار والادغام والغنة وكترقيق المفخم وعكسه ومد المقصور وقصر الممدود وأمثال ذلك ولا شك أن هذا النوع مما ليس بفرض عين يترتب عليه العقاب الشديد وانما فيه خوف العقاب والتهديد وأما تخصيص الوجوب بقراءة القرآن كما ذكره بعض الشراح فليس مما يناسب المرام فى هذا المقام (من لم يجود القرآن آثم) أى من لم يصحح كما فى نسخة صحيحة بأن يقرأ قراءة تخل بالمعنى والاعراب كما صرح به الشيخ زكريا خلافا لما أخذه بعض الشراح منهم ابن المصنف على وجه العموم الشامل للحن الخفى فانه لا يصح كما لا يخفى وأغرب

وبعضهم قدم الباء على الواو والميم وبالجملة فمخارج الشفتين اثنان وحروفهما أربعة (وغنة) وهى صوت أغن لا عمل للسان فيه قيل شبيه بصوت الغزال اذا ضاع ولدها (مخرجها) أى مخرج محلها (الخيشوم) وهو أقصى الانف ولهذا لو أمسكت الانف لم يمكن خروجها ومحلها النون ولو تنوينا والميم اذا سكنتا ولم تظهرا والتقييد بهذين ذكره كثير منهم الشاطبى وهو تقييد لكمال الغنة لا لاصلها كما ذكره الجعبرى وسيأتى ايضاحه فى الكلام على قول الناظم وأظهر الغنة وللحروف صفات أى كيفيات بها تميز الحروف المشتركة بعضها عن بعض كما يتميز غيرها بالمخارج اذ المخرج للحرف كالميزان تعرف به كميته والصفة له كالناقد تعرف بها كيفيته وقد أخذ فى بيان المشهور منها وهو سبعة عشر فقال (صفاتها) أى المشهورة (جهر ورخو) بتثليث الراء والكسر أشهر و(مستفل) و(منفتح) و(مصمتة) المناسب التعبير بالاستفال والانفتاح والاصمات (والضد) لها (قل) وهو

من هذا أن الشارح المصري ضعف قول الشيخ زكريا مع أنه شيخ الاسلام في مذهبه ثم لفظ القرآن منقول في البيت على قراءة ابن كثير كما قال الشاطبي رحمه الله * ونقل قران والقران دواءنا * فلا يحمل على ضرورة الوزن هذا ومن موصولة وان جعلت شرطية فحذف الفاء من قبيل * من يعمل الحسنات الله يشكرها * (لأنه به الاله أنزلا) بألف الاطلاق والضمير في لانه للشان أو للقرآن وفي به للتجويد أي لان الله أنزل في القرآن الامر بالتجويد حيث قال ورتل القرآن ترتيلا مؤكدا بالمصدر مبالغة في الامر ومن المعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان مجودا كما أنزل لكنه خطاب له والمراد أمته ونقل عن علي كرم الله وجهه أنه قال الترتيل هو تجويد الحروف ومعرفة الوقوف لكن فيه أن معرفة الوقوف ليست من الواجبات لقول الناظم

* وليس في القرآن من وقف وجب * اللهم الا أن يقال المراد بمعرفة الوقوف هو أن يعلم كل كلمة اذا وقف عليها كيف يقف عليها فانه ربما يقف عليها من ليس له وقوف بها على وجه يخل بمعناه وعن مجاهد أي ترسل فيه ترسلا والمعنى تمهل في المبنى ليتبين لك المعنى كما قال تعالى ولا تعجل بالقرآن ولا تحرك به لسانك لتعجل به وعن الضحاك أنبذه حرفا حرفا وعن ابن عباس بينه تبيينا وقال بعض العلماء أي تلبث وتثبت في قراءته وافصل الحرف من الحرف الذي بعده ولا تستعجل فيتداخل بعض الحروف في بعض اه ولا يخفى أن الآية بهذه المعاني لادلالة فيها على المدعى وكذا ماذكره ابن المصنف من قوله سبحانه وقرآنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث وغير المكث بالترتيل وهو غير مستقيم بحسب التفسير والتأويل وكذا في قوله تعالى ورتلناه ترتيلا أي أنزلناه بالترتيل أي بالتجويد فانه أنزله بأفصح اللغات بل معناه بيناه تبيينا وفصلناه تفصيلا كما دل عليه صدر الآية وأما ماروي عنه صلى الله عليه وسلم رب قارئ للقرآن والقرآن يلعنه فانه متناول لمن يخل بمبانيه أو معانيه أو بالعمل بما فيه (وهكذا منه الينا وصلا) بألف الاطلاق أي ووصل القرآن من الاله الينا على لسان جبريل عليه السلام ببيان متواتر من اللوح المحفوظ وبيان النبي صلى الله عليه وسلم وتعلم التابعين ثم أتباعهم منهم وهلم جرا الى مشايخنا رحمهم الله متواترا هكذا بوصف الترتيل المشتمل على التجويد والتحسين وتبيين مخارج الحروف وصفاتها وسائر متعلقاتها التي هي معتبرة في لغة العرب الذي نزل القرآن العظيم بلسانهم لقوله تعالى وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه فينبغي أن يراعي جميع قواعدهم وجوبا فيما يتغير به المبنى ويفسد المعنى واستحبابا فيما يحسن به اللفظ ويستحسن به النطق حال الاداء وانما قلنا بالاستحباب في هذا النوع لان اللحن الخفي الذي لا يعرفه الا مهرة القراء من تكرير الراآت وتطنين النونات وتغليظ اللامات في غير محالها وترقيق الراآت في غير موضعها كما سيأتي بيانها ولا يتصور أن يكون من فرض عين يترتب العقاب على فاعلها لما فيه من حرج عظيم وقد قال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج ولا يكلف الله نفسا الا وسعها وهو الحق الذي يعض عليه بالنواجذ ولا يعدل عنه الى غيره الا المذامد

*(وهو أيضا حلية التلاوة * وزينة الاداء والقراءة)*

بالاشباع فيهما وجاز الوقف عليهما وهو بضم الهاء ولا يجوز اسكانها للوزن وقوله أيضا أي مع كونه حتما وأبعد الشارح الرومي في قوله أي كمخارج الحروف والصفات لانها مادخلان في تعريف التجويد ثم الحلية بمعنى الزينة ههنا وان كان أخص منها عرفا حيث يختص بالصيغة فالمعنى انه صفة مستحسنة للقراءة كالحلي للنساء والفرق بين التلاوة والاداء أن التلاوة قراءة القرآن متتابعة كالدراسة والاوراد والوظيفة والاداء الاخذ عن الشيوخ والقراءة أعم ذكره ابن المصنف والاخذ عن الشيوخ على نوعين أحدهما أن يسمع من لسان المشايخ وهو طريقة المتقدمين وثانيهما أن يقرأ في حضرتهم وهم يسمعونها وهذا مسلك المتأخرين واختلف أيهما أولى والاظهر أن الطريقة الثانية بالنسبة الى أهل زماننا أقرب الى الحفظ وبهذا تبين بطلان قول الشارح المصري والحق أن الاداء القراءة بحضرة الشيوخ عقيب الاخذ من أفواههم لا الاخذ نفسه ثم التجويد على ثلاث مراتب ترتيل وتدوير وحدر فالترتيل هو تؤدة وتأن وهو مختار ورش وعاصم وحمزة

الهمس والشدة والاستعلاء والاطباق والانذلاق وقد أخذ في بيانها مع بيان عدة حروفها المعلومة منه عدة حروف الخمسة الاولى فقال (مهموسها) عشرة أحرف يجمعها لفظ (فحثه شخص سكت) فحروف الجهر تسعة عشر وهي ماعدا هذه العشرة وانما ذكر عدة المهموسة وأخواتها دون المجهورة وأخواتها لقلتها والهمس لغة الخفاء سميت حروفه مهموسة لضعفها وجريان النفس معها لضعف الاعتماد عليها في مخارجها والجهر لغة الاعلان سميت حروفه مجهورة للجهر بها ولقوتها ومنع النفس أي الكثير أن يجري معها القوة الاعتماد عليها في مخارجها (شديدها) ثمانية أحرف يجمعها (لفظ أجد قط بكت) فحروف غيره أحد وعشرون وهي ماعدا هذه الثمانية لكن حروف الرخو منها ستة عشر وحروف المتوسط بينه وبين الشديد خمسة كما ذكره بقوله (وبين) أي ومابين (رخو والشديد) خمسة أحرف يجمعها لفظ (لن عمر) والشدة لغة هي القوة وسميت حروفها

والحدر هو الاسراع وهو مختار قالون وابن كثير وأبي عمرو والتدوير هو التوسط بينهما وهو مختار ابن عامر
والكسائي وهذا كله انما يتصور في مراتب المد ودون أما ما ذكره ابن المصنف من أن اسكان المرتل وتحريكه
وتشديده ومده أتم وكذلك المتوسط بالنسبة الى الحادر فهو غير الظاهر وخلاف المتبادر

*(وهو اعطاء الحروف حقها * من كل صفة ومستحقها)*

بفتح الحاء عطفا على حقها ومن بيانية لما قبلها وهذا تعريف التجويد وما سبق نعت له أي التجويد هو اعطاء
الحروف بعد احسان مخارجها وتمكينها في محازها حقها من كل صفة من صفاتها المتقدمة واعطاؤها
مستحقها من تفخيم وترقيق وسائر أوصافها الآتية والفرق بين حق الحروف ومستحقها أن حق الحرف
صفته اللازمة له من همس وجهر وشدة ورخاوة وغير ذلك من الصفات الماضية ومستحقها ما ينشأ عن هذه
الصفات كترقيق المستفل وتفخيم المستعلي ونحو ذلك من ترقيق الرا آت وتفخيم بعضها وكذا حكم اللامات
و يدخل في الثاني ما ينشأ من اجتماع بعض الحروف الى بعض مما حكموا عليه بالاظهار والادغام والاخفاء
والقلب والغنة والمد والقصر وأمثال ذلك فالحق صفة اللزوم والمستحق صفة العروض هذا ولا يخفى أن اخراج
الحرف من مخرجه أيضا داخل في تعريف التجويد كما صرح به الناظم في كتابه التمهيد فكان ينبغي أن يذكر
فيه وقد أشرنا الى جواب لطيف في ضمن تعريفه وهو أن الحروف لا تتحقق الا باعتبار اخراجها من حيزها
لكن يبقى فيه اشكال من جهة أن بعض الصفات أيضا مميزة لها لا يقال ان المخارج قد تقدم حكمها فأما نقول
الصفات أيضا قد تبين علمها والاظهر أن المراد بقوله *(ورد كل واحد لأصله)* بيان مخرج كل واحد من
الحروف فان معناه أن التجويد هو رد كل واحد من الحروف لأصله أي صرفه الى أصل من حيزه ومخرجه
لكن يرد عليه أنه كان ينبغي أن يقدم بيان المخرج على الصفة لان الاول بيان الحقيقة والماهية والثاني بيان
الصفة والكيفية وغاية ما يتكلف في الجواب عنه أن يقال الواو لمطلق الجمعية لا لافادة الترتيب بين المتعاطفة
(واللفظ في نظيره كمثله) المراد بالنظير والمثل هنا واحد وكان الأولى أن يقول واللفظ في شبهه كمثله
والكاف زائدة والمعنى أن من التجويد أن يتلفظ في اللفظ الثاني مثل ما يتلفظ بمثله أولا يعني انه اذا أراد أن
ينطق بالحرف مرققا ومفخما أو مشددا أو مقصورا أو ممدودا أو مظهرا أو مدغما وأمثال ذلك جاء شبهه
مما يقتضي تلك الصفات السابقة فيتلفظ به بلا تفاوت لتكون القراءة على المناسبة والمساواة ولا يبعد أن
يكون النظير على بابه ويراد ان مده بألف الرحمن يكون على مقدار مده بياء الرحيم وأمثال ذلك *(مكملا من
غير ما تكلف)* بكسر الميم أي حال كون اللافظ مكمل الصفات حقا واستحقاقا أو بفتح الميم أي حال كون
الملفوظ مكمل الاداء مخرجا وصفة من غير تكلف وارتكاب مشقة في قراءته بالزيادة على أداء مخرجه والمبالغة
في بيان صفته وما زائدة لتأكيد النفي *(باللطف في النطق بلا تعسف)* أي وأن يتلفظ في نطقه بالقراءة
بلا خروج عن استقامة جادة الاداء الى طرفي الافراط والتفريط والمعنى أنه ينبغي أن يتحفظ في الترتيل عن
التمطيط وفي الحدر عن الادماج والتخليط فان القراءة بمنزلة البياض ان قل صار سمرة وان كثر صار برصا وزاد
الامام حمزة وما فوق الجعودة فهو القطط وما كان فوق القراءة فليس بقراءة وأما ما ذكره الشيخ زكريا من
قوله وفي نسخة باللفظ في النطق فلا وجه لصحتها فما كان ينبغي له ذكرها الا مقرونا بالتنبيه على ضعفها * ثم
اعلم أن كتاب الله تعالى يقرأ بالترتيل والتحقيق وبالحدر والتخفيف والاول أولى لظهور المعنى والثاني أفضل
لتكثير المبنى وقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم قال من أحب أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل فليقرأ قراءة ابن
أم عبد يعني عبد الله بن مسعود رضي الله عنه والمراد بالغض الطري فانه رضي الله عنه كان قد أعطي حظا
عظيما في تجويد القرآن وتحقيقه وترتيله كما أنزله الله تعالى وقد أمره صلى الله عليه وسلم أن يسمعه القرآن
فقال أأقرأ عليك وعليك أنزل فقال نعم أحب أن أسمع من غيري فقرأ عليه سورة النساء الى أن وصل الى قوله
فكيف اذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيدا فقال حسبك الآن وكانت عيناه تذرفان وفي

شديد لمنعها النفس أن
يجري معها لقوتها في
مخارجها والرخاوة لغة اللين
سميت حروفها رخوة لجريان
النفس معها حتى كانت
عند النطق بها وسميت
الحسة المذكورة متوسطة
بينهما لان النفس لم يحبس
معها انحباس الشديدة ولم
يجر معها كجريانه مع
الرخوة (وسبع علو) بضم
العين وكسرها أي
والمستعلية سبعة أحرف
يجمعها لفظ (خص ضغط
قظ) ونبه على جمعها في
هذه بقوله (حصر) أي
جمعها بعضهم في هذه
فحروف الاستفال اثنان
وعشرون وهي ما عدا هذه
السبعة والاستعلاء من
العلو وهو لغة الارتفاع
سميت حروفه مستعلية
لاستعلاء اللسان عند
النطق بها الى الحنك الاعلى
والاستفال لغة الانخفاض
سميت حروفه مستفلة
لتسفلها وانخفاض اللسان
عند النطق بها عن الحنك
(وصاد) و(ضاد) و(طاء)
بترك تنوين الاول والثالث
للوزن و(ظاء) أربعتها
(مطبقة) بفتح الباء
وكسرها فالمنفتحة خمسة
وعشرون حرفا وهي ما عدا
هذه الاربعة والانطباق لغة

الحديث الوارد فى الصحيحين ايماء الى بيان الطريقين فى أخذ القراءة عن الشيوخ ولما كان عبد الله من أجلاء علماء القراء من الصحابة خصه صلى الله عليه وسلم بهذه المنقبة وتجوز القراءة سرا وعلانية وبأيهما اقترن نية صالحة كان أعلى وأولى * وفى الموطأ وسنن النسائى عن حذيفة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم اقرؤا القرآن بلحون العرب واياكم ولحون أهل الفسق والكتابين وفى رواية أهل العشق والكتابين فانه سيجىء قوم بعدى يرجعون بالقرآن ترجيع الغناء والرهبانية والنوح لا يجاوز حناجرهم مفتونة قلوبهم وقلوب من يعجبهم شأنهم والمراد بألحان العرب القراءة بالطبائع والاصوات السليقة وبألحان أهل الفسق الانغام المستفادة من القواعد الموسيقية والامر محمول على الندب والنهى محمول على الكراهة ان حصل له معه المحافظة على صحة ألفاظ الحروف والا فمحمول على التحريم والقوم الذين لا تجاوز حناجرهم قراءتهم الذين لا يتدبرونه ولا يعملون به ومن جملة العمل به الترتيل والتلاوة حق تلاوته ونقل الزيلعى من الائمة الحنفية أنه لا يحل التطريب فيه ولا الاستماع اليه لان فيها تشبها بفعل الفسقة فى حال فسقهم وهو التغنى ولا يعكر عليه قوله صلى الله عليه وسلم ليس منا من لم يتغن بالقرآن لان المراد بالتغنى به الاستغناء على ما اختاره سفيان بن عيينة ونقله عنه شارح المصابيح أو المراد به تحسين الصوت وتزيينه على وفق التجويد وتبيينه لقوله صلى الله عليه وسلم زينوا القرآن بأصواتكم ومن القراءة المنهية ما أحدثه الجماعة الازهرية حيث يجتمعون فيقرؤن بصوت واحد ويقطعون القرآن فيأتى بعضهم ببعض الكلمة والآخر ببعضها ويحذفون حرفا ويزيدون آخر ويحركون الساكن ويسكنون المتحرك وأمثالها ويمدون تارة ويقصرون أخرى فى غير محالها مراعاة للاصوات خاصة دون أحوالها مع أن الغرض الاهم من القراءة انما هو تصحيح مبانيها لظهور معانيها بما فيها كما قال الله تعالى كتاب أنزلناه اليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكر أولو الالباب ثم اذا اجتليت المبانى على اسماع السامع والتالى فى أعلى معارضها وأجلى جهات النطق بها كان تلقى القلوب واقبال النفوس عليها زائدا فى الحلاوة على ما لم يبلغ منها فى نتيجة اكتساب أوامره واجتناب زواجره والرغبة فى وعده والرهبة من وعيده وتلك فائدة جسيمة وعائدة عظيمة وهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم زينوا القرآن بأصواتكم أى اظهروا زينتها بحسن أصواتكم وهذا لا ينافى ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم زينوا أصواتكم بالقرآن وبما تحرر وتقرر من البيان تبين حكمة شرع الانصات لقراءة القرآن وجوبا فى الصلاة وندبا فى غيرها وحسن دأب الائمة فى السكوت على التمام من الكلام لما فى ذلك من سرعة وصول المعانى الى الافهام هذا ويؤيد الاخير ما رواه الترمذى وصححه عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قرأ حرفا من كتاب الله فله حسنة والحسنة بعشر أمثالها ولان عثمان رضى الله عنه وغيره قرؤا القرآن فى ركعة ويقوى الاول ما ورد فى حديث من قرأ القرآن أقل من ثلاث لم يفهمه ومال الى هذا القول ابن مسعود وابن عباس وغيرهم من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم هذا وقال المصنف رحمه الله روينا باسناد صحيح عن أبى عثمان النهدى قال صلى بنا ابن مسعود رضى الله عنه بقل هو الله أحد ووالله لوددت أنه قرأ سورة البقرة من حسن صوته وترتيله وهذه سنة الله تبارك وتعالى فيمن يقرأ القرآن مجوّدا مصححا كما أنزل تلتذ الاسماع بتلاوته وتخشع القلوب عند قراءته حتى يكاد ان يسلب العقول عن حالته قال ولقد أدركنا من شيوخنا من لم يكن له حسن صوت ولا معرفة بالالحان الا أنه كان جيد الاداء قيما باللفظ والبناء فكان اذا أقرأ أطرب المسامع وأخذ القلوب بالجامع وكان الخلق يزدحمون عليه ويجتمعون للاستماع اليه قال وأخبرنى جماعة من شيوخى وغيرهم أخبارا بلغت التواتر عن شيخهم الامام تقى الدين محمد بن أحمد الصائغ المصرى رحمة الله تعالى عليه وبركاته وكان أستاذا فى التجويد أنه قرأ يوما فى صلاة الصبح وتفقد الطير فقال مالى لا أرى الهدهد وكرر هذه الآية فنزل طائر على رأس الشيخ ليستمع قراءته حتى أكملها فنظروا اليه فاذا هو هدهد قال وبلغنا عن الاستاذ الامام أبى على البغدادى المعروف بسبط الخياط صاحب المبهج وغيره فى

الالتصاق سميت حروفه مطبقة لانطباق طائفة من اللسان بها على الحنك الاعلى عند النطق بها والانفتاح لغة الافتراق سميت حروفه منفتحة لانفتاح ما بين اللسان والحنك عند النطق بها واعلم أن حروف الاستعلاء أقوى الحروف وأقواها حروف الاطباق ومن ثم منعت الامالة لاستحقاقها التفخيم المنافى للامالة (وفر من لب) بحذف التنوين للوزن واللب العقل أى و (الحروف المذلقة) بالمعجمة ستة يجمعها لفظ فر من لب أى هرب الجاهل من العاقل فالمصمتة ثلاثة وعشرون حرفا وهى ماعدا هذه الستة والذلق لغة الطرف سميت حروفه مذلقة لخروج بعضها من ذلق اللسان وبعضها من ذلق الشفة أى طرفيها والاصمات من الصمت وهو لغة المنع سميت حروفه مصمتة لانها ممنوعة من انفرادها أصولا فى بنات الاربعة والخمسة أى ان كل كلمة على أربعة أحرف أو خمسة أصول لابد أن يكون فيها مع الحروف المصمتة حرف من الحروف المذلقة وانما فعلوا ذلك لخفتها

القراءة أنه كان قد أعطي حظا عظيما وانه أسلم على يده جماعة من اليهود والنصارى من سماع قراءته وحسن صوته اه وفي الحديث الشريف عن زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ان الله يحب أن يقرأ القرآن كما أنزل خرجه ابن خزيمة في صحيحه ويؤيده قوله تعالى الذين آتيناهم الكتاب يتلونه حق تلاوته وفي صحيح البخاري عن أنس أنه سئل عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كانت مدا أو تمد ابسم الله الرحمن الرحيم يمد الله ويمد الرحمن ويمد الرحيم أما الاولان فمدهما طبيعي قدر ألف وأما الاخير فمده عارض بالسكون فيجوز فيه ثلاثة أوجه الطول وهو مقدار ثلاث ألفات والتوسط وهو قدر ألفين والقصر قدر ألف وقال قاضيخان في فتاواه لو قرأ القرآن في صلاته بالالحان ان غير الكلمة تفسد صلاته لما عرف فان كان ذلك في حرف المد واللين لا يغير المعنى الا اذا فحش اه وفيه بحث اذ فحش امتداد حروف المد لا يغير المعنى أبدا قال وعند الشافعي الخطأ في غير الفاتحة لا يفسد الصلاة لان الكلام عنده لا يقطع الصلاة اذا لم يكن متعمدا وهذا ليس بمتعمد لانه يريد قراءة القرآن وانما تفسد الصلاة بالخطأ في الفاتحة لانه عنده لا تجوز الصلاة بدون الفاتحة وأن قراءة القرآن بالالحان في غير الصلاة اختلفوا في جوازه وعامة المشايخ على منعه وكرهوا الاستماع أيضا لانه تشبه بالفسقة بما يفعلونه في فسقهم وكذا الترجيع في الأذان اه ولعل محل اختلاف الجواز ما لم يغير المبنى والمعنى والله سبحانه أعلم ثم رأيت في شرح منية المصلي رجل يقرأ ويلحن يجب على السامع أن يرده الى الصواب ان علم أنه لا يقع بسبب ذلك عداوة وضغن والا فهو في سعة من تركه ويكره الترجيع والتلحين بقراءة القرآن عند عامة المشايخ لانه شبيه بفعل الفسقة وهذا اذا كان لا يغير الحروف أما اللحن المغير فحرام بالاخلاف وهو الغاية في المدعى

*(وليس بينه وبين تركه * الا رياضة امرئ بفكه)*

اسم ليس قوله بينه فانه ظرف لمقدر هو اسم حقيقة وهو فرق والا بمعنى غير ورياضة خبر ليس وبفكه متعلق برياضة والمعنى ليس بين التجويد وتركه فرق بمعنى فارق الا مداومة امرئ على التكرار وسماعه من ألفاظ المشايخ الحذاق الابرار لا بمجرد اقتصار على النقل من الكتب المدونة أو اكتفاء بالعقل المختلف الافكار والفكان ملتقى الشدقين من الجانبين على ما قاله ابن المصنف وغيره وهو بالكسر ويفتح وداله مهملة جانب الفم وجمعه الاشداق كما في الصحاح وقال بعض الشراح ان الفك اللحي وهو موافق لما في الصحاح والقاموس والمراد به منبت اللحية قال خالد يريد به فكيه يعني الاضافة للجنس وقال ابن المصنف أي بفمه وهذا من اطلاق الجزء والمراد به الكل اه وتبعه غيره ويرده تفسير القاموس للفك بمنبت اللحي فانه ليس من أجزاء الفم أصلا والاظهر أن المراد به ذكر المحل وارادة الحال وهو اللسان المعتبر للبيان هذا ولله در الناظم حيث قال ولا أعلم سببا لبلوغ نهاية الاتقان والتجويد ووصول غاية التصحيح والتشديد مثل رياضة الالسن والتكرار على اللفظ المتلقى من فم المحسن اه واذا عرفت أن التجويد ما ذكره أرباب التوفيق والتأييد (فرققن) بالنون المؤكدة المخففة (مستفلا من أحرف) بالنقل والحذف ويجوز من غير نقل أيضا ومن بيانية للذات الموصوفة بنعت الاستفالة وهي ما عدا الحروف السبعة المستعلية المجتمعة في خص ضغط قظ فلا يجوز تفخيم شيء من الحروف المستفلة الا اللام من اسم الله الواقعة بعد الفتحة أو الضمة والا الراء على تفصيل سيأتي بيانه في أثناء هذه المقدمة وأما الحروف المستعلية فمفخمة كلها من غير استثناء شيء منها (وحاذرن) بالنون المخففة المؤكدة وفي بعض النسخ المصححة وهو الملائم للمطابقة بين المتعاطفين على أنه لا يحتاج الى تقدير عامل مع افادة المبالغة من صيغة الامر على بناء المفاعلة التي هي موضوعة للمغالبة فالمعنى احذر احذر البتة (تفخيم لفظ الألف) وفي نسخة بالتنوين في حاذرا فالتقدير كن حاذرا من تفخيمها خصوصا الالف من بين الحروف المستفلة الا أنها مقيدة بما اذا كانت بعد حرف مستعل لانها اذا كانت بعد حرف مستعل فانها تكون تابعة له في التفخيم بناء على القاعدة المقررة من أن الالف لازمة للحرف الذي قبلها بدليل وجودها بوجوده وعدمها

فعادلوا بها الثقيلة ولذلك قالوا ان عسجد اسم الذهب أعجمي لكونه من بنات الاربعة وليس فيه حرف من المذلقة (صفيرها) أي حروف الصفير (صاد) مهملة (وزاي) و(سين) مهملة سميت بذلك لصوت يخرج معها بصفير يشبه صفير الطائر وفيها لاجل صفيرها قوة وأقواها في ذلك الصاد للاطباق والاستعلاء وتليها الزاي للجهر ثم السين (قلقلة) أي وحروف القلقلة ويقال لها اللقلقة خمسة يجمعها لفظ (قطب جد) بتخفيف الدال والقلقلة واللقلقة لغة الحركة سميت حروفها بذلك لانها حين سكونها تتقلقل وتتلقلق عند خروجها حتى يسمع لها نبرة قوية لما فيها من شدة الصوت الصاعد بجامع الضغط دون غيرها من الحروف (واللين) أي وحروف اللين بلا مد (واو وياء سكنا وانفتحا) بألف الاطلاق أي وانفتح ما (قبلهما) نحو خوف وبيت وسميا بذلك لانهما يخرجان في لين وعدم كلفة على اللسان كما مر وأجرى بعضهم حرفي اللين مجرى حروف المد واللين حتى اذا وقع بعدهما ساكن لوقف

بعدمه ولذلك لايكون قبل الالف الامفتوح فحيث كانت الالف مع حرف مستعل أوشبههما مما يستحق التفخيم استعلت الالف للزومها له ففخمت وحيث كانت مع حرف مستفل استفلت الالف للزومها له فرققت والمراد بشبها لحرف المستعلى الراء المفتوحة لانها تخرج من طرف اللسان وما يليه من الحنك الاعلى والحنك الاعلى محل حروف الاستعلاء وبهذا المبنى تحقق الشبه بين الراء وحروف الاستعلاء فى المعنى كذا قرره ابن المصنف وغيره ثم قال ولا اعتبار بقول من قال ينبغى المحافظة على ترقيق الالف خصوصا اذا جاءت بعد حروف الاستعلاء فان الذى ذكرناه هو الحق وقول الناظم رحمه الله محمول على ماذكرناه وبه نأخذ يعنى ولو كان لفظه مطلقا لكنه ينبغى أن يعتبر مقيدا جمعا بين قوله وقول غيره من المحققين وقد قال المصنف فى نشره ان الالف اذا وقعت بعد حرف التفخيم تفخم اتباعا لما قبلها نحو طال وقال والصالات الالف لاحيز لها حتى توصف بالترقيق والتفخيم فتكون تابعة لما اتصلت اه وبه يعلم ضعف مامشى عليه المصنف فى التمهيد وجزم به شيخه ابن الجندى حيث قال ان تفخيمها بعد حروف الاستعلاء خطأ اه فلا ينبغى حمل كلامه هذا على اطلاقه كما جوزه بعض الشراح فان المصنف صنف التمهيد أولا فى سن البلوغ والعمدة على تصنيفه النشر فانه وقع آخرا وهو الحق كما جزم به القسطلانى وقال الشارح الرومى لما اشتهر عند بعض الاعجام لاسيما الاروام تفخيم الالف حيث يصيرونها كالواو أمر بالتحرز عن مثل هذا التفخيم لا عن تفخيمه مطلقا لما سبق من أن الالف بعد الحرف المستعلى تفخم اتفاقا ثم قال وانما حملنا كلامه على ذلك بناء على أن تقدير كلامه أن يقال يجب ترقيق الالف اذا كان بعد حرف مستفل كما فعله ولد المصنف فى شرحه مما لا تساعده العبارة فحمل كلامه على هذا التقييد لايخلو عن التعقيد قلت وكذا حمل التفخيم الذى ضده الترقيق المعروفين عند أهل التحقيق على التفخيم العرفى اللغوى عند العامة بعيد عن اصطلاح الخاصة وأما الاطلاق والتقييد فقد وقع فى كلام الفصحاء والبلغاء مما لا ينكره أحد من العقلاء ثم قال وأما السكوت عن التحرز عن تفخيمه اذا كان بعد حرف مستعل فذلك أمر ظاهر لايحتاج الى التصريح بذكره اذ يعرف كل من له أدنى دراية أن الحروف اذا فخمت تفخم حركتها واذا رققت رققت فكذا مايكون تابعا لحركتها أعنى الالف وهذا من الظهور بحيث لا يساعد اللسان خلافه فلا حاجة الى التعرض لامثاله قلت أما قوله انه أمر ظاهر فليس يقول به الا كابر وعلى تقدير ظهوره عند الخاصة لابد من تقريره وتحريره فى مقام تعليم العامة فالقول قول ابن المصنف عند المنصف دون المتعسف وقد أبعد الشارح حيث قال الظاهر أن مراده بالالف الهمزة مطلقا مصدرة كانت أومتوسطة أومتأخرة اذ الالف القائمة ملازمة لصحة ماقبلها فتلزم صفته أيضا من ترقيق وتفخيم لها اه ووجه البعد لايخفى اذ الهمزة حيزها محقق وهى حلقية والالف جوفية هوائية فلا يصح اطلاق أحدهما على الآخر الا على طريقة مجازية دون ارادة حقيقية مع أنه لافائدة حينئذ لذكرها مع دخولها فى عموم ماقبلها وانما حذر من تفخيم الالف لانفتاح الفم عند التلفظ بها وذلك يؤدى الى تسمين الحرف وتفخيمه وقال الشارح المصرى وماعلل به شيخ الاسلام يعنى زكريا تبعا لابن المصنف بقوله وذلك لانها لازمة الخ فيه بحث فانا لانسلم أن الالف لازمة لفتحة ماقبلها بل هى لازمة للالف لانها توجد لوجود الالف وتعدم الالف لعدمها ولا عكس بدليل قولهم ضرب ضربا فظهر أن فتحة ماقبل الالف فى ضربا وهى الباء لاتعدم بعدم الالف ولا توجد الالف بوجودها والالم يقولوا ضرب من غير ألف اه ولايخفى أن قوله هذا مبنى على تحريف المبنى وتصحيف المعنى اذ المراد بقولهم ان الالف لازمة للحرف الذى قبلها بدليل وجودها بوجوده أوعدمها بعدمه لان الالف بذاتها لايمكن تحقق وجودها الا بوجود حرف قبلها اذ لا يتصور ألف من غير تقدم حرف عليها وغايته أن حركة ذلك الحرف الذى قبلها لايكون الا فتحة دون أختيها فتسقط علته التى ذكرها من أصلها وأما قول الجعبرى ايلف وتفخيم الالف المصاحبة للام كالصلاة والطلاق وطال فانه لحن فمحمول على قراءة غير ورش اذ اللام مرققة فى هذه الامثلة عند الجمهور ولا وجه لتفخيم الالف حينئذ بعد ترقيق اللام

أوادغام جاز المد والقصر والتوسط (والانحراف صححا) بألف الاطلاق أى صحح جمهور القراء ثبوته (فى اللام والرا) بترك الهمزة للوزن والانحراف لغة الميل سمى حرفاه منحرفين لانحرافهما الى طرف اللسان الا أن الراء فيها انحراف قليل (وبتكرير) له (جعل) أى وصف لانها تتكرر فى نحو فروخ لا فى نحو نار وهو مراد قول ابن الناظم ومعنى قولهم الراء مكرر أن له قبول التكرار لارتعاد طرف اللسان عند التلفظ به كقولهم لانسان غير ضاحك ضاحك وماقيل انه مراد من قال انه جرى مجرى حرفين فى أمور متعددة ليس كذلك بل هو لحن يجب التحفظ منه (وللتفشى الشين) من باب القلب أى والتفشى ثابت للشين المعجمة والتفشى لغة الاتساع واصطلاحا انتشار الريح فى الفم حتى يتصل بمخرج الظاء المشالة وبذلك عرف وجه تسمية حروفه متفشية وعد بعضهم مع الشين فى ذلك الفاء وبعضهم الثاء المثلثة وبعضهم الضاد (ضادا) معجمة (استطل) أنت أى اجعلها حرفا

التي هي من حروف الاستطالة فحصت القاعدة السابقة اذ الالف تتبع ما قبلها في تفخيمها وترقيقها وأما
ادخال طال فوهم منه لانه ليس من الامثلة التي فيها الالف مصاحبة للام بل هي مصاحبة للطاء وهي من حروف
الاستعلاء فتفخم تبعا للطاء البتة وانما الكلام في لامه على قاعدة ورش من أن الطاء اذا تقدمت على اللام
واتصلت بها سواء فتحت أو سكنت تفخم وأما اذا فصل بينهما بالالف كطال وتصالحا فهل تفخم اللام
أو ترقق فوجهان والمفخم مفضل عند الاعيان وأما قول المصري وكذلك لا يجوز تفخيم الالف الواقعة بعد الراء
وان كانت الراء عند الناظم شبه المستعلي لتصريحه في تمهيده بالتحذير من ذلك فمدفوع بما سبق من أن المعتبر
ما اختاره في النشر فتدبر وأما قوله وفيه تصريح أيضا بأنه لا بد من ترقيقها اذا كانت بعد اللام المفخمة نحو
ان الله والصلاة والطلاق في مذهب ورش قال وبعض الناس يتبعون الالف اللام يعني فيفخمونها وليس
بجيد فهو الصواب المطابق لما قدمناه في هذا الباب وأما قوله ماذكره الشيخ زكريا تبعا لابن المصنف من
قوله لانها تخرج من طرف اللسان الخ لا يصلح تعليلا لما فهم من كون الراء شبها بالمستعلي لانه يستلزم أن
تكون النون واللام شبيهين له لوجود العلة المذكورة ولم يقل به أحد لا هو ولا غيره فمردود لان العلة
لا تستلزم أن تكون مطردة مع أن القوم اعتبروا تفخيم الراء في حالة واحدة وهي الواقعة قبل الالف مع
اجماعهم على أن النون واللام اذا وقعتا قبل الالف لا تفخمان * والحاصل أن الصحيح بل الصواب هو الذي
مشى عليه الناظم في النشر حيث قال وأما الالف فالصحيح أنها لا توصف بترقيق ولا تفخيم بل بحسب ما تقدمها
فانها تتبعه ترقيقا وتفخيما وما وقع في كلام بعض أئمتنا من اطلاق ترقيقها فانما يريدون التحذير مما يفعله
بعض العجم من المبالغة في لفظها الى أن يصيروها كالواو وأما نص بعض المتأخرين على ترقيقها بعد الحروف
المفخمة فهو شيء وهم فيه ولم يسبقه اليه أحد وقد رد عليه الائمة المحققون من معاصريه وأما قول المصري النون
في قوله فرقنا أو حاذرا نون التأكيد الخفيفة ورسم بالالف وفاقا للرسم قوله تعالى وليكونا بيوسف ولنسفعا
بالفرأ فمدفوع اذ خطان لا يقاسان رسم المصحف والعروض وأما قوله يحتمل أن يكون حاذرا اسم فاعل من
حاذرت الشيء بمعنى تحذرت نفطا لان اسم الفاعل من حاذر انما يكون محاذرا لا حاذرا وانما يصح كونه اسم
فاعل من حذر الثلاثي المجرد (وهمز الحمد أعوذ اهدنا) بحذف العاطف فيهما على قبيل التعداد في بيان
الامثلة وقطع همزة وصل الحمد ضرورة ورفع الحمد كفاية ويجوز اعرابه لو ثبت رواية ونصب همز على تقدير
فرقن همز الحمد ويجوز جره على تقدير وحاذرا تفخيم همز الحمد وأما ما جعله الشارح اليماني من قوله كهمز
الحمد أصلا ثم قال وفي بعض النسخ وهمز بالواو فغير مقبول لانه مخالف للاصول المصححة والنسخ المعتبرة
المشهورة وان كان بكاف التشبيه وجه في العربية اذ يصح أن يقال التقدير رقق مستقلا كهمز الحمد
وحاذرا تفخيم لفظ الالف كتفخيم همز الحمد وعلى كل تقدير فالكلام تتميم وتخصيص بعد تعميم وانما حذر من
تفخيم الهمزة بخصوصها وأمر بترقيقها بعد دخولها في الحروف المستفلة ومعرفة حكمها في الجملة لئلا تنقلب
عينا بانقلاب صفتها كما هو مسموع عن بعض الجهلة عند قراءتها فالمراد ايجاب ترقيقها مطلقا سواء جاورها
مرقق كالحمد وأعوذ واهدنا أم مفخم كاسم الله أو جاورها رخو كالهاء من اهدنا أم متوسط بين الشدة والرخوة
كاللام من الحمد والعين من أعوذ أم جاورها متحد معها في أصل مخرجها كالعين من أعوذ أيضا أولا الا أنه
لما كانت هذه الامثلة مظان التقصير في ترقيقها نص ذكرها حذرا من تفخيمها قال في النشر فان كان أي
الملاقي للهمزة حرفا مجانسا أو مقاربا كان التحفظ بسهولتها أشد وبترقيقها آكد نحو أعوذ اهدنا وأعطى
احطنا أحق فكثير من الناس ينطق بها في ذلك كالمتهوع اه يقال تهوع القيء اذا تكلفه (الله ثم لام لله
لنا) الله بالجر أي همز الله في الابتداء ووصلا حالة النداء لمجاورتها اللام المفخمة في الاداء ثم لام فيها الوجهان
السابقان في الهمز وأمر بترقيق اللام الاولى من الله بكسرتها الموجبة لترقيق لام الجلالة ولام لنا لمجاورتها
النون كما قاله ابن المصنف وغيره (وليتلطف وعلى الله ولا الض) أمر بترقيق لامي وليتلطف لمجاورة الاولى

مستطيلا والاستطالة لغة
الامتداد وسمي حرفها بذلك
لانه يستطيل حتى يتصل
بمخرج اللام والفرق بين
المستطيل والممدود أن
المستطيل جرى في مخرجه
والممدود في نفسه وقد علم
مما تقرر أن الصفات ثلاثة
أقسام قوية وضعيفة
ومتوسطة بينهما ولما فرغ
من مخارج الحروف
وصفاتها أخذ فيما يترتب
عليها فقال (والاخذ
بالتجويد حتم) أي (لازم)
للقارئ فحينئذ (من لم يجود)
وفي نسخة يصحح (القرآن)
بأن يقرأه قراءة تخل بالمعنى
أو بالاعراب فهو (آثم
لانه) أي القرآن (به) أي
بالتجويد (الاله أنزلا وهكذا
منه الينا وصلا) قال تعالى
ورتل القرآن ترتيلا أي
ائت به على تؤدة بتبيين
الحروف والحركات
وأكد الامر بالترتيل
بالمصدر تعظيما لشأنه
وترغيبا في ثوابه والقارئ
بتركه ذلك من الداخلين
في خبر رب قارئ للقرآن
والقرآن يلعنه وعلم بذلك
طلب التحرز عن اللحن
وهو هنا الخطأ والميل عن
الصواب وهو جلي وخفي
فالجلي خطأ يعرض للفظ
ويخل بالمعنى والاعراب

الباء الرخو نحو لمجاورة الثانيـة الطاء المستعلية وأما ما قاله بعضهم من جواز تفخيم اللام الثانية لوقوعها بين تاء وطاء فمردود كما قطع به الجعبري وفاقا لغيره من المحققين و يرقق اللام الاولى من على الله لمجاورتها لام الجـلالة وكذا اللام الاولى من قوله ولا الضالين لمجاورتها الضاد المسـتعلية وانمـا قطع المصنف الكلمة للضرورة والا فلا يجوز مثل هذا الا في حالة الاضطرار لا في حالة الاختيار ولا في الاختبار لا قراءة ولا كتابة وأما قول المصري وانمـا وقف على الضاد السـا كنة من ولا الضالين لانها بدل عن لام التعريف أي بقلبه ضادا عند ارادة ادغامه فغـير مفيد لوجه الاعتذار عن المصنف لانه بعـد الادغام يصير ضادا مشددا لا يجوز فكه مع أن القلب لا يصح الا عند اجتماعه مع الضاد دون انفكاكه عنه على أن الوقف على لام التعريف وقطعه عن مدخوله لا يصح لا كتابة ولا قراءة بلا خلاف بين أرباب الدراية والرواية فيتعين أن يكون فعل هذا للضرورة فلا يصح مقابلة قوله هذا بقوله وقيل لضرورة النظم ثم قاعدة ورش في تغليظ اللام محله الشاطبية وغـيرها من كتب القراآت الموضوعة للوجوه الخلافية والشيخ انمـا التزم في مقـدمته الامور الضرورية الوفاقيـة *(والميم من مخمصة ومن مرض)* لمجاورة الميمين الاولين للحرفين المفخمين وكذا الميم الاخيرة هذا وقول خالد أمر بترقيق الهمزة عند مجاورة الهاء في الحمد ثم تعليله بأن اللام لما كانت سا كنة صارت كأنها معدومة بعيد جدا ثم قوله تبعا لابن المصنف أمر بالمحافظة على سـكون اللام الاولى من قوله وليتلطف أبعـد مما قال أوّلا لان الكلام هنا في الترقيق والتفخيم لا في التسكين والتحريك كما لا يخفى على ذوي التحقيق والله ولي التوفيق وقال اليماني أي رقق اللام الثانيـة لان اللام مرققة لا محالة قلت وكذا اللام الثانية مرققة لا محالة نعم كون الثانية لمجاورتها الحروف المفخمة يصـعب ترقيقها فينبغي أن يكد الاهتمام بحالها *(و باء برق باطل بهـم بذي)* أي ورقق باء برق لمجاورتها الراء المفخمة لا سيما و بعدها القاف المستعلية وكذا باء باطل لاجل الطاء المسـتعلية من غير اعتبار كون الالف فاصـلة فانها لا يؤمن معها السراية وأما قول الشيخ زكريا و باء باطل لمجاورتها الالف المدية ففيه بحث حيث يشعر بأنها ترقق لمجاورتها ما هو مرقق فيلزمه أن يكون ما قبل الالف تابعا لها في الترقيق مع أنه سبق عن الجمهور في بيان التحقيق أنها هي التابعة له حيث ترقق بعد المستفلة وتفخم بعد المستعلي نعم في التمهيد ما يقتضي أنها متبوعة لا تابعـة حيث قال اذا وقع بعـد الباء ألف وجب على القارى أن يرقق اللفظ بها لا سيما ان وقع بعـدها حرف اسـتعلاء أو اطباق نحو قوله تعالى باغ و باسـط والاسـباط والباطل و بالغ وأما عبارته الصحيحة في النشر فصريحة بترقيق الباء حيث وقع بعدها حرف مفخم نحو باطل والبغي و بصلها ثم قال فيه فان حال بينهمـا ألف كان التحفظ بترقيقها أبلغ نحو باطـل و بالغ و باغ والاسـباط فكيف اذا وليها حرفان مفخمان نحو البرق والبقرة وكذا رقق باء بهـم و بذي وان كان بعـدها الحروف المسـتعلية لعموم الحكم في المسـئلة وأما قول ابن المصنف أي بين باء بهم و بذي لمجاورتها حرفا خفيا وهو الهاء والذال فمحـل بحث اذ ليس الكلام في التبيين بل سوق العبارة في الترقيق وهو لا ينافي ما ذكره من التعليل في التحقيق حتى يقال جعله من باب علفتها تبنا وماء باردا مع أن أمر البيان لا يختص بحرف ولا حركة كما لا يخفى على الاعيان مع أن الذال ليست من الحروف الخفيـة المجتمعة الاربعة في تركيب هاوي فالاحسن ما علله الشيخ زكريا بقوله لمجاورتها الرخوة الا أن فيـه بحثا للمصري حيث قال مجاورة الرخوة لا تقتضي الترقيق والا لاقتضت مجاورة الشدة ضـده قلت قد تكون العلة مطردة لا منعكسة نعم الاولى أن يعلل ترقيق الباء في بهـم لمجاورتها حرفا خفيا وهو الهاء وفي بذي لمجاورتها حرفا ضعيفا كما قال المصنف في النشر وليحذر بترقيقها من ذهاب شدتها كما يفعله كثير من المغاربة لا سيما ان كان مجاورا حرفا خفيا وهو الهاء نحو بهم و به و بها أو بالغ و باسـط أو ضعيفا نحو بذي و بثلاثة و بساحتهم وان سكنت كان التحفظ بما فيها من الشـدة والجهر أشد والى ذلك أشار الناظم بقوله (واحرص) وفي نسخة وحرص على (الشدة والجهر الذي) وانما لم يقل اللذين لوزن البنى أو لاتحادهما في المعنى أو لتقـدير مثله في المعطوف والاصح أن يقال التقـدير

كرفع المجرور ونصبه والخفي خطأ يعرض للفظ ولا يخل بالمعنى ولا بالاعراب كترك الاخفـاء والاقلاب والغنة (وهو) بضم الهاء أي التجـويد (أيضا حليـة التلاوة) أي زينتها (وزينة الاداء والقراءة) والفرق بين الثلاثة ان التلاوة قراءة القرآن متتابعا كالاوراد والاسـباع والدراسـة والاداء الاخذ عن المشايخ والقراءة تطلق عليهـما فهي أعم منهما ومراتب التجويد ثلاثة ترتيل وتدوير وحدر والاول أتم ثم الثاني فالترتيـل التؤدة وهو مذهب ورش وعاصم وحمزة والحـدر الاسراع وهو مذهب ابن كثير وأبي عمرو وقالون والتدوير التوسط بينهـما وهو مذهب أبي عامر والكسائي وهذا هو الغالب عـلى قراءتهم والا فكل منهـم يجيز الثلاثة (وهو) بضم الهاء أي التجويد (اعطاء الحروف حقها من صفة) لازمة (لها) من همس وجهر وشـدة ورخاوة ونحـوها مما مر (و) اعطاؤها (مستحقها) مما ينشأ عـن الصـفات المـذكورة كترقيـق المستفل وتفخيم المسـتعلي ونحوهـما وعطف عـلى

والحرص على كل واحد من الشدة والجهر الذى (فيها وفى الجيم كحب الصبر) بالاضافة اما للوزن أولادفع الملابسة وهى كونهامثالين للباء الموحدة والظاهر أن كلة كحب محكية على ماورد فى الآية اما بكمالها أو بارادة كاف التشبيه فيها لقوله تعالى يحبونهم كحب الله وأما الصبر فعطف عليه من غير عاطف وانما أمر بالحرص على اتيان صفة الشدة والجهر الكائنتين فى الباء والجيم لئلا تشتبه الباء بالفاء والجيم بالشين كقوله تعالى يحبونهم كحب الله وتواصوا بالصبر (ربوة اجتثت وحج الفجر) بالاضافة أيضا لما سبق ولا يصح فيه الحكاية كما توهم المصرى اذلم يعرف لفظ حج منكرا مجرورا فى القرآن والمعنى وكاربوة وجيم البقية أوربوة بفتح الراء لابن عامر وعاصم وهى فى الموضعين كمثل جنة بربوة والى ربوة ويجوز ضم تنوين ربوة وكسرها كما قرئ بهما فى قوله كشجرة خبيثة اجتثت والحج جاء معرفا باللام ومجردا عنها قال الله تعالى ولله على الناس حج البيت والحج أشهر معلومات والمراد هذه الامثلة وأمثالها من الآيات وخص الجيم بالذكر من بين حروف الجهر والشدة أيضا لاخراج أهل مصر والشام اياها من دون مخرجها فيتشربها اللسان فيمزجونها بالشين وكذا بعض أهل اليمن يمزجونها بالكاف لارتفاع اللسان فى مخرجها سيما اذا أتى بعدها بعض الحروف المهموسة فان التحفظ على جهرها وشدتها يكون أتم وألزم والله أعلم وأحكم (وبين) بالنون الخفيفة (مقلقلا) بفتح القاف وكسرها (ان سكنا) بألف الاطلاق أى بين بيانا تاما سكون حرف مقلقل من حروف القلقلة المتقدمة المجموعة فى قطب جد ان سكن الحرف المقلقل بسكون أصلى لازمى لا يختلف حاله أصلا لا وقفا ولا وصلا نحو يقطعون وفطرة وربوة الفجر ويدخلون (وان يكن) أى السكون (فى الوقف كان) أى المقلقل أو التقلقل *(أبينا)* أبينا بألف الاطلاق أى أكثر بيانا وأظهر عيانا من القلقلة عند سكونه الغير الوقف نحو برق ومحيط وكسب وحرج والمهاد والظاهر أن المراد بسكونه فى الوقف أعم من أن يكون عارضيا فى الوقف أم أصليا ليستقيم تمثيل ابن المصنف فى الباء بقوله فارغب وأما قول المصرى أو عارضا لوقف نحو ومن لم يتب وان يسرق فغفلة عن قواعد العربية لانه عارض لجازم لا لوقف فهو فى حكم سكون اللازم فلازم العالم وأما قوله وقيد شيخ الاسلام يعنى زكريا المصراع الاول بغير الوقف بناء على أن تبيين القلقلة فى الوقف معلوم من المصراع الثانى وما ذكرناه أولى لان الاصل الاطلاق فليس فى محله اذ كلام شيخ الاسلام فى مقام النظام لمن يتأمل فى المرام لان الكلام انما هو فى السكون الاصلى مطلقا والعارض وقفا ولا يختلف الحكم حينئذ فى الاول ان يقف على تلك الكلمة التى فيها سكون أصلى أو يدرجها فتأمل يظهر لك وجه الخلل ثم لاشك أنه اذا تكرر حرف القلقلة مدغما يكون المبالغة فى القلقلة متعينا نحو الحق وتب والحج وصد ثم اعلم أن الاظهر كون مقلقلا بالفتح على أنه نعت لحرف مقدر وأما تقديم ابن المصنف الكسر على انه حال من فاعل بين فيحتاج الى مفعول مقدر أى بين الحرف حال كونك مقلقلا ولا يخفى أن الاولى هى الاولى وبلا غمه عطف المصنف رحمه الله على مقلقلا قوله *(وحاء حصحص أحطت الحق)* باشباع ضمة القاف رعاية للقافية ورفعه بناء على الحكاية ولو فى آية مع أنه مجرور بحسب القاعدة العربية من حيث انه وما قبله معطوفان على حصحص المضاف اليه بحذف العاطف والمعنى وبين ترقيق حاء نحو حصحص الشاملة للاولى والثانية وحاء أحطت وحاء الحق لمجاورتها حروف الاستعلاء المفخمة حذرا من تفخيم الحاء حال المقاربة قال فى النشر والحاء تجب العناية باظهارها اذا وقع بعدها مجانسها أو مقاربها لاسيما اذا سكنت نحو فاصفح عنهم وسبحه فكثيرا ما يقلبونها فى الاول عينا ويدغمونها وكذلك يقلبون الهاء فى سبحه حاء لضعف الهاء وقوة الحاء فيجدبها فينطقون بحاء مشددة وكل ذلك لا يجوز اجماعا وكذلك يجب الاعتناء بترقيقها اذا جاورها حرف الاستعلاء نحو أحطت والحق فان اكتنفها حرفان وجب نحو حصحص اه كلامه (وسين مستقيم) بكسر الميم بلا تنوين ضرورة (يسطو يسقوا) بحذف العاطف فيهما أى بين انفتاح السين المهملة واستفالتها لاسيما حال ضعفها بسكونها مع مجيء القاف ولو بواسطة

اعطاه قوله (ورد كل واحد) من الحروف (لاصله) أى حيزه من مخرجه وقوله (واللفظ فى نظيره) أى نظير ذلك الحرف (كمثله) بزيادة الكاف أى وان تلفظ بنظيره بعد لفظك به مثل لفظك به أولا ان كان الاول مرققا فنظيره كذلك أو مفخما فنظيره كذلك أو غيره فغيره لتكون القراءة على نسبة واحدة (مكملا) ذلك (من غير ما تكلف) فى القراءة وما زائدة للتأكيد ولتكن القراءة (باللطف) وفى نسخة باللفظ (فى النطق بلا تعسف) فيحترز فى الترتيل عن التمطيط وفى الحدر عن الادماج اذ القراءة كالبياض ان قل صار سمرة وان زاد صار برصا وفى الموطا والنسائى عن حذيفة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال اقرؤا القرآن بلحون العرب واياكم ولحون أهل الفسق والكبائر فانه سيجىء أقوام من بعدى يرجعون القرآن ترجيع الغناء والرهبانية والنوح لا يجاوز حناجرهم مفتونة قلوبهم وقلوب من يعجبهم شأنهم والمراد بلحون العرب القراءة بالطبع والسليقة كما جبلوا عليه من غير زيادة ولا نقص

بعدها لئلا تنقلب صادا حال نطقها ثم ايراد مستقيم نكرة لتشمل المعرفة وجوبه صح اعرابا وحكاية لو ورد فى القرآن الى صراط مستقيم وأغرب المصرى فى قوله مستقيم بفتح الميم من غير تنوين على الحكاية لانه كذلك فى سورة الفاتحة اه ولايخفى وجه الغرابة لانه ليس كذلك فى الفاتحة فان الموجود فيها معرفة باللام كما لايخفى على من له المام بمراتب الكلام وكذلك سين يسطون يسقون من قوله تعالى يكادون يسطون ووجد عليه أمة من الناس يسقون لمجاورتهما الطاء والقاف وهما من حروف المستعلية والشديدة مع كون السين مستفلة رخوة وكذا امثال هذه الكلمات فى الآيات البينات ثم حذف النون من المثالين الاخيرين من باب الضرورة الشعرية والا فلا يجوز قطع الكلمة عند القراء لاحال الاختيار ولا الاضطرار وكذا لا يستحسن قطع الكلمة فى الكتابة بأن يكتب النون فى المثالين المذكورين فى أول سطر وماقبلها فى آخر سطر فاحفظ هذه القاعدة فانها كثيرة الفائدة * (ورقق الراء) * أى الذى أصلها التفخيم * (اذاما كسرت) * نحو رزق فائدة مابعد اذا زائدة ومفهومه أنها تفخم اذا ضمت أو فتحت نحو رب رزقا * (كذلك) * أى مثل الراء المكسورة ترقق اذا وقعت * (بعد الكسر حيث سكنت) * أى الراء ومفهومه أنها تفخم اذا كانت ساكنة بعد ضمة أو فتحة والامثلة قرآن وقرن وقرية * (ان لم تكن) * أى الراء الساكنة الموجودة بعد الكسر واقعة * (من قبل حرف استعلا) * بالقصر كوقف حمزة لا للضرورة وجزاء الشرط محذوف دل عليه ماقبله ومفهومه أن حرف الاستعلاء اذا كانت قبله فانها تفخم كرصادا وارصاد وقرطاس وفرقة وليس غيرها فى القرآن * (أو كانت الكسرة) * أى كسرة ماقبلها * (ليست أصلا) * أى أصلية لا عارضية ولا منفصلة لان الاصل هو الاتصال فانها تفخمان كارجعى والذى ارتضى وأم ارتابوا وليس المراد أن الكسرة لاتكون موجودة أصلا على مايتوهم قال الرومى أو كانت عطف على الجملة الشرطية السابقة اه وهو موافق للقواعد العربية ولكنه غير مطابق للقواعد القرآنية فان الكسرة اذا لم تكن أصلية توجب تفخيم الراء بعدها لا ترقيقها المفهوم من ظاهر نظام عبارة الجزرية فالوجه أن تكون عاطفة على مدخول لم الجازمة ولما لم تكن تدخل على الصيغة الماضية يقدر لها مافى معناها اليؤدى مؤداها من افادة النفى فيقال التقدير أو ما كانت على ما أشار اليه الشيخ زكريا وبه تمام نظام مرام الكلام فترقيق الراء التى بعد كسرة مشروط بعدم كون حرف الاستعلاء بعدها و بعدم كون الكسرة عارضية فانها اذا وجد حرف الاستعلاء بعدها تفخم وكذا اذا كانت الكسرة عارضية أو منفصلة فانها تفخم فالقيدان عدميان مانعان كما أشار اليه ابن المصنف الا أن مآل كلام زكريا الى ان الثانى قيد اثبات لان نفى النفى يفيد الاثبات فيصير التقدير أو كانت الكسرة أصلية فيؤخذ حينئذ حكم العارضية بالمفهوم من الشرطية وأما قول اليمانى أو كانت عطف على مقدر تقديره تفخم الراء اذا كانت من قبل حرف استعلاء أو كانت كسرة ماقبلها ليست أصلا أى عارضية فهو أقرب الى المبنى فانه من باب العطف على المعنى كما لايخفى وأما ما اختاره المصرى من أن ما المقدرة عطف على لم تكن فبعيد جدا حيث لا دلالة على هذا المقدر لشئ أبدا أقول ولو قال المصنف أو لم تكن الكسرة ليست أصلا لخلص ثم كان الاظهر أن يقول أو كانت الكسرة أصلا ووصلا أى أصلية لا عارضية ووصلية لا فصلية فيوافق الشاطبية من جهة القيدين فى قوله

وما بعد كسر عارض أو مفصل * ففخم فهذا حكمه متبذلا

وكان يفيد بالاصل أن لايكون عارضا وبالوصل أن لايكون منفصلا فرحم الله من أنصف ولم يتعسف ثم الاولى أن يكون الكلام بالواو الحالية دون أو الترديدية لئلا يتوهم التنويع الموهم بان الكسرة الاولى يراد بها مطلقا فتأمله فانه موضع زلل والعجب من ابن المصنف ومن تبعه من الشراح الكرام حيث لم يتقيدوا بحل هذا المقام من جهة المبنى واكتفوا بما ذكروه من حاصل المعنى * والحاصل أن ترقيق الحرف انحافه أى جعله فى المخرج نحيفا وفى الصفة ضعيفا وضده التفخيم فانه بمعنى التسمين والتجسيم فهو والتغليظ واحد الا أن استعمال الاكثر فى الراء أن يكون ضد الترقيق هو التفخيم وفى اللام التغليظ كما فى

ويلحنون أهل الفسق والكبائر الانغام المستفادة من علم الموسيقى والامر فى الخبر محمول على الندب والنهى على الكراهة ان حصلت المحافظة على صحة ألفاظ الحروف والا فعلى التحريم والمراد بالذين لايجاوز حناجرهم الذين لايتدبرونه ولايعملون به واعلم أن قراء زماننا ابتدعوا فى القراءة شيأ يسمى بالترقيص وهو أن يروم السكت على الساكن ثم ينقز مع الحركة فى عدو وهرولة وآخر يسمى بالترعيد وهو أن يرعد صوته كالذى يرعد من برد أو ألم وآخر يسمى بالتطريب وهو أن يترنم بالقراءة فيمد فى غير محل المد ويزيد فى المد مالم تجزه العربية وآخر يسمى بالتحزين وهو أن يترك طباعه وعادته فى التلاوة ويأتى بها على وجه آخر كانه حزين يكاد يبكى من خشوع وخضوع وانما نهى عنه لما فيه من الرياء وآخر أحدثه هؤلاء الذين يجتمعون فيقرؤن كلهم بصوت واحد فيقطعون القراءة ويأتى بعضهم ببعض الكلمة والآخر ببعضها وهو حرام ويحافظون على مراعاة

قراءة ورش من طريق الازرق وقد عبر قوم عن الترقيق في الراء بالامالة بين اللفظين كما فعله الداني وبعض المغاربة الا أنه تجوز لان الامالة أن ينحو بالفتحة الى الكسرة وبالالف الى الياء والترقيق انحاف صوت الحرف فيمكن التلفظ بالراء مرققة غير ممالة ومفخمة ممالة وان كان لا يجوز رواية مع الامالة الا الترقيق وأيضا لو كان الترقيق امالة لم يدخل على المضموم والساكن والا لكانت الراء المكسورة ممالة وذلك خلاف اجماعهم على الفرق بينهما بان الترقيق في الحرف دون الحركة والامالة في الحركة دون الحرف كذا ذكره المصري والمحقق ماقاله في النشر من أن تغليظ اللام تسمينها لا تسمين حركتها والتفخيم مرادفه الا أن التغليظ في اللام والتفخيم في الراء والترقيق ضدهما وقد يطلق عليه الامالة مجازا لكن الصحيح هو الفرق بينهما بان الترقيق في الحرف دون الحركة والامالة في الحركة دون الحرف ثم الاصل في الراء التفخيم على ما عليه الجمهور واختاره المكي وقال جماعة ليس للراء أصل في التفخيم ولا في الترقيق وانما يعرض ذلك بسبب حركتها فترقق مع الكسرة لتسفلها وتفخم مع الفتحة والضمة لتصعدهما فاذا سكنت جرت على حكم المجاور لها وأيضا فقد وجدناها ترقق مفتوحة ومضمومة اذا تقدمها كسرة أو ياء ساكنة فلو كانت في نفسها مستحقة للتفخيم لبعد أن يبطل ما تستحقه في نفسها بسبب خارج عنها كما كان ذلك في حروف الاستعلاء الا أن المعتمد هو الاول ولهذا لم يتعرض الناظم لذكر أسباب تفخيمها وقد صرح الشاطبي رحمه الله بهذا المضمون في قوله

وفيما عدا هذا الذي قد ذكرته * على الاصل بالتفخيم كن متعملا

فلا ترقق الا لموجب وذلك اذا كانت مكسورة كسرة لازمة مثل رجال والغارمين والفجر وليال عشر و بالصبر أو عارضة مثل أنذر الناس وانحران على قراءة ورش تامة نحو رزقا واذكر اسم أو مبعضة بالاختلاس نحو أرني أو ممالة أولا نحو رأى أو وسطا نحو الذكرى أو طرفا نحو عذاب النار أو وصلا نحو ذكرى الدار منونة نحو ذكرا أو غير منونة نحو البشرى سكن ماقبلها كما تقدم مثالها أو تحرك ماقبلها بأى حركة سواء وقع بعد الراء حرف مستفل كما سبق أو مستعل كما في الرقاب ورزقا سواء كان في الاسم أو الفعل وكذلك اذا كانت الراء ساكنة بعد الكسر فانها ترقق اذا كان سكونها لازما نحو فرعون ومرية أو عارضا نحو وما يشعركم على قراءة الاسكان تكون الراء متوسطة كما سبق أو متطرفة وصلا ووقفا نحو أنذر الناس ان كان قبلها كسرة متصلة حقيقة أو حكما لازمة كما تقدم وليس بعدها حرف استعلاء متصل احترازا عن نحو أنذر قومك ولا تصعر خدك وفاصبر صبرا جميلا مباشر بان لا يكون بين الكسرة والراء حركة أخرى في الفعل نحو استغفر والاسم العربي نحو الاربة والاعجمي نحو فرعون وجملة الكلام وزبدة المرام أن شرط المؤثر أن تكون كسرة متصلة لازمة ووجه اشتراط اللزوم والاتصال في الترقيق هو تقوية السبب ليتمكن من اخراجها عن أصلها فالمتصل اللازم ما كان على حرف أصلي وهو ظاهر أو ينزل منزلة الاصلي كمحراب مرفقا بكسر الميم الزائدة على أصل الكلمة لانها من جملة مفعال ومفعل قال ابن الشريح وكثير من القراء يفخم الساكنة بعد الميم الزائدة نحو مرفقا وأما المتصل العارض فهو ما دخل على كلمة الراء ولم ينزل منزلة الجزء منها وهو الذي لا يخل اسقاطه بها كما في باء الجر ولامه وكهمزة الوصل نحو اركبوا وارتابوا في الابتداء وأما المنفصلة العارضة فهو ما كانت في كلمة منفصلة اعرابا وعروضها الساكنين وصلا نحو ان ارتبتم ولمن ارتضى أو للبناء نحو يابني اركب بكسر التحتية فان أصله يابنى أو للاتباع نحو رب ارجعون فان أصله ربي فكسر الباء لمناسبة الياء ومتابعتها في البناء وأما المنفصلة اللازمة قبل راء ساكنة فهو ما كانت في كلمة أخرى لازمة البناء على الكسر نحو الذي ارتضى عند الكل وما كان أبوك امرأ سوء لورش قال النويري ولا ثاني له وقال ابن المصنف وتبعه غيره والمنفصلة اللازمة لم تجئ في القرآن قبل راء ساكنة لكن فيه نظر ظاهر لوجود ما سبق اللهم الا ان يراد المتفق عليها وانه جعل كسرة الذي كسرة اتباع ولذا فتح في الذان لكنه يخالف ماذكره شراح الشاطبية في قوله

الاصوات خاصة وسماه بعضهم التحريف والغرض من القراءة انما هو تصحيح ألفاظها على ما جاء به القرآن العظيم ثم التفكر في معانيه (وليس بينه) أى التجويد (وبين تركه) فرق (الا رياضة امرئ) أى مداومته على القراءة (بفكه) أى بفمه وبالتكرار والسماع من أفواه المشايخ لا بمجرد النقل والسماع واطلاق الفك وهو اللحى على الفم من اطلاق الجزء على الكل ولكل امرئ فكان ثم شرع في ذكر أحكام وقواعد متعلقة بالتجويد ناشئة من الصفات السابقة فقال (فرققن مستفلا من أحرف) مستفلة (وحاذرن) أى واحذر (تفخيم لفظ الالف) اذا وقعت بعد حرف مستفل فان وقعت بعد حرف مستفل تبعته في التفخيم وذلك لانها لازمة لفتحة الحرف الذى قبلها بدليل وجودها بوجودها وعدمها بعدمها فرققت بعد المستفل وفخمت بعد المستعلى أو شبهه والمراد بشبهه الراء لانها تخرج من طرف اللسان وما يليه من الحنك الاعلى الذى هو محل حروف الاستعلاء (و) حاذرن

وما بعد كسر عارض أو منفصل * فخم فهذا حكمه مبذولا

لان العارض ما حقه السكون فيكسر ابتداء نحو امرأة أو لالتقاء الساكنين نحو أم ارتابوا أو المنفصل بان كان الكسر في حرف منفصل من الكلمة نحو الذى ارتضى وأما المنفصلة اللازمة قبل راء متحركة فانما جاءت على قواعد ورش نحو برسول ولرسول وهذا كله حكم الراء وصلا أما وقفا فلا يستطاع من الجزرية وقد بينتها الشاطبية وبجمل أحكامها في الوقف أنها ان وقفت بالروم فهو كالوصل في جميع الاحوال الا أنه في نحو قدير ترقق لورش وتفخم للجمهور وان وقفت بالسكون وكان قبلها حرف ممال فرققة كالنار وكذا اذا كان قبلها كسرة نحو قد قدر ومستقر ولا ناصر أو ياء ساكنة نحو غير وضير وخير ثم الساكن بين الراء وبين الكسرة ليس بمانع من الترقيق نحو الشعر وأهل الذكر وبكر سواء كانت الراء في الوصل مكسورة أو مفتوحة أو مضمومة كما مثلنا فانها في الوقف بالسكون ولو مع الاشمام تكون مرققة وقد نظمت حكم وقف الراء وذلك نظام

ونفخم الراء زمان الوقف * ان لم تكن بعد ممال الحرف

أو بعد كسر أو سكون الياء * رققها عند سائر البناء

ولا يخفى أن قولى بعد كسر باطلاقه يعم ما يكون بفصل وبدونه فيشمل نحو الشعر والذكر * ثم اعلم ان الساكن الحاجز بين الكسرة والراء اذا كان صادا نحو ادخلوا مصر وطاء نحو عين القطر فقد اختلف في ذلك أهل الاداء فمن اعتد بحرف الاستعلاء فخم كأبى عبد الله بن شريح ومن تبعه وهو قياس مذهب ورش من طريق المصريين ومن لا يعتد به رقق كما نص عليه أبو عمرو الدانى فى كتاب الراآت من جامع البيان وهو الاشبه بمذهب الجماعة ويدل عليه اطلاق الشاطبي وعدم التفاته الى الخلاف لكن المصنف اختار فى مصر التفخيم وفى عين القطر الترقيق نظرا لهما الوصل وعملا بالاصل (والخلف فى فرق لكسر يوجد) أى والاختلاف ثابت فى تفخيم راء قوله تعالى فكان كل فرق وترقيقها لكسر يوجد فى قافها فيكون وجه الترقيق ان حرف الاستعلاء قد انكسرت صولته المفخمة لتحركه بالكسر المناسب للترقيق أو لكسر يوجد فيما قبله وما بعده فيكون وجه الترقيق ضعف الراء بوقوعها بين كسرتين ولو سكن وقفا لعروضه وأما وجه التفخيم فضعف الكسرة لتقابل المانع القوى وهو حرف الاستعلاء قال الدانى الوجهان جيدان الترقيق وبه قطع مكى والصقلى وابن شريح وادعوا فيه الاجماع والتفخيم وبه قطع الدانى فى التيسير كذا ذكره ابن المصنف وقال الدانى فى غير التيسير والمأخوذ به فيه الترقيق نقله النويرى فى شرح الطيبة فهو أولى بالعمل افرادا وبالتقديم جمعا وقال المصنف فى نشره والقياس اجراء الوجهين فى فرقة حال الوقف لمن أمال هاء التانيث ولا أعلم فيها نصا قلت وهو قياس مع الفرق لان الامالة فيها مع ضعفها ليست محض كسرة فيضعف تاثيرها الاسيما وهى عارضة حال وقفها (وأخف تكريرا اذا تشدد) بالاشباع فيه وفيما قبله فى بعض النسخ بصيغة الجمع لا وجه له والمعنى اذا كان الراء مشددا فاخف تكريرها قال مكى لا بد فى القراءة من اخفاء التكرير وواجب على القارى أن يخفى تكرير الراء فمتى أظهره فقد جعله من الحرف المشدد حروفا ومن المخفف حرفين فقوله اذا تشدد ليس بقيد بل اما على سبيل الاهتمام والاعتناء أو من باب الحذف للاكتفاء والحاصل أنك اذا قلت مثلا الرحمن الرحيم فلا تترك لسانك ان تضطرب بالراء بل احفظها من مخرجها لئلا تكون لافظا فى موضع الراء الواحدة براآت متعددة

(باب اللامات)

(ونفخم اللام من اسم الله) أى لا من غير الله الا فى قاعدة ورش لبعض اللامات المخصوصة (عن فتح أو ضم) بالنقل أى بعد أحدهما (كعبد الله) بفتح الدال وضمها ليصح مثالا على وفق العمل القرآنى ولا يبعد أن يقرأ بالجر على وفق الحل الاعرابي والمراد به أنه تفخم بعد أحدهما ثم اللام أصلها الترقيق عكس الراء عند أهل التحقيق فلا تفخيم الا لموجب ومن ثمة كان المانع فى الراء عن التفخيم أو الترقيق سببا لاحدهما فى

تفخيم (همز) شكل من (الحمد) و(أعوذ) و(اهدنا) عند الابتداء بذلك لما فيها من كمال الشدة ولمجاورتها العين والهاء المتحدتين معها فى المخرج ولكون العين واللام من الحروف المتوسطة بين الرخاوة والشدة وكون الهاء من الحروف الرخوة واللام فى اسم الله من الحروف المفخمة فالهمزة مرققة سواء جاورها مفخم أو مرقق أو متوسط فلا يختص ذلك لمجاورة الاحرف المذكورة (ثم) حاذرن تفخيم (لام الله) لكسرتها ولام (لنا) لمجاورتها النون ولامى (وليتلطف) لمجاورة الاولى الياء الرخوة ومجاورة الثانية الطاء المفخمة ولام (وعلى الله) لمجاورتها اللام المفخمة فى اسم الله ولام (ولا الض) من قوله تعالى ولا الضالين لمجاورتها الضاد المفخمة (و) حاذرن تفخيم (الميم) الاولى والثانية (من مخمصة و) الميم (من مرض وباء برق) لمجاورتها الجيم المفخم وباء (باطل) لمجاورتها الالف المدية وباء (بهم) وباء (بذى) لمجاورتهما الرخوة (واحرص) وف

اللام فهي من اسم الله تعالى وان تزيد عليه ميم وصار اللهم اذا تقدمها فتحة محضة أو ضمة كذلك فانها تكون مفخمة نحو الله ربنا ابتداء وسيؤتينا الله وصلا ولما قام عبد الله وقال اللهم وقالوا اللهم لمناسبة الفتحة والضم التفخيم المناسب للفظ الله من التعظيم لكونه الاسم الاعظم عند الجمهور والمعظم فان تقدمتها كسرة مباشرة بان لم تكن بين الكسرة واللام حركة أخرى وهي محضة غير ممالة متصلة اتصال صورة يا رسميا نحو لله و بالله فان الاتصال الحقيقي غير متصور في الحرف الذي يوجد قبل الجلالة أو منفصلة عارضة ولازمة فانها تكون مرققة نحو لله الامر وأقسموا بالله وأفي الله شك وبسم الله ومايفتح الله وقل الحق ولم يذكر في المتن حكم ترقيقها الحالة على أصلها أو اكتفاء بفهوم منطوف حكمها على ماهو المعتبر عندنا في الرواية وعند الشافعي رحمه الله حتى في أدلة الدراية ثم هذه اللامات وقعت بعد ترقيق حال من ممال الكسرة فهي على تفخيمها نحو يبشر الله في قراءة ورش أو بعد امالة كبرى أي محضة وذلك في قراءة السوسي فوجهان نحو حتى نرى الله جهرة التفخيم وبه قرأ أبو العباس والترقيق وبه قرأ عبد الباقي واطلاق المصنف مما يؤيد الاول فتأمل ثم اعلم أن اجتماع اللامين على أربعة أقسام مرققتين نحو على الدين ومفخمتين نحو أضل الله في قراءة ورش عند بعضهم ومرققة مفخمة نحو وأحل الله ومفخمة ومرققة نحو وظللنا عليكم الغمام في قراءة ورش فاعط كل ذي حق حقه خصوصا المختلفين خوف السراية هذا وقيل انما فخمت اللام من لفظة الجلالة فرقا بينه وبين سائر اللامات ولعل مراده أن التفخيم انما هو لمجرد التعظيم وهو لا ينافي ماذكر من أن وجه تفخيمها فيما ذكره ونقل الخلف عن السلف وتوارثهم ذلك كابرا عن كابر من غير نكير ناكر (وحرف الاستعلاء) بحذف همزة الوصل في الدرج ونصب حرف على أنه مفعول مقدم لقوله (فخم) ويجوز رفعه على تقدير فخمه نحو قوله تعالى والقمر قدرناه على القراءتين * ثم المراد بحرف الاستعلاء أعم من أن يكون مطبقا أو غير مطبق ولذا قال (وخصصا) بضم الصاد وبالالف المبدلة من النون المخففة (لاطباق) بنقل الحركة والاكتفاء بها عن همزة الوصل ونصب على أنه مفعول لما قبله أقوى صفة لموصوف محذوف والمعنى خصص حروف الاطباق بتفخيم أقوى من تفخيم سائر حروف الاستعلاء (نحو قال) بالرفع وجوز نصبه (والعصا) بالالف لا بالياء كما في بعض النسخ والحاصل أنه أمر بتفخيم حروف الاستعلاء السبعة المتقدمة المجتمعة في كلمات خص ضغط قظ مثل قاموا والظالمين وخالدين وصادقين ولا الضالين والغارمين والطامة وأمر بتخصيص حروف الاطباق الاربعة من جملتها الصاد والطاء مهملتين ومعجمتين وبينهما عموم وخصوص مطلق اذ كل مطبقة مستعلية ولا كل مستعلية مطبقة وأتى بمثالين مثال لحرف الاستعلاء غير المطبق وهو القاف في قال ومثال لحرف الاستعلاء المطبق وهو الصاد في العصا قال ابن المصنف وتبعه غيره والالف واللام للعهد أي العصا المذكورة في قوله اضرب بعصاك اهـ وفيه بحث لا يخفى فان الحكم شامل له ولغيره أيضا من قوله تعالى حكاية عن موسى قال هي عصاي وقوله تعالى فألقى عصاه وأيضا قوله تعالى وعصى آدم ربه فالصحيح أن اللام للجنس الاستغراقي الشامل لمادتي هذا اللفظ من الواوي واليائي وأما صاد غير هذا البناء فيعلم حكمه من قوله نحو العصا اذ هو معطوف على قال بكل حال نعم لو قال مع عصا بالالف أو الياء لطابق ألفاظ التنزيل وهو أروق في مقام التمثيل وأما قول زكريا لكونه أقوى فلا دلالة على تقديره في المبنى فلا تتعدى على ماقدمناه في المعنى غايته أن الباء في أقوى محذوفة على حد قول القائل شعر * تمرون الديار * أي تمرون بها ثم اعلم أن في اتيان المثالين المتقدمين نكتة بديعة وحكمة منيعة وهي أن الصاد المهملة مع قوتها أضعف حروف الاطباق لانه مهموس والقاف أقوى من باقي حروف الاستعلاء هذا وحروف الاستعلاء بحسب القوة والضعف الناشئين من اختلاف أحوالها ثلاثة أضرب عند ابن الطحان الاندلسي الاول مايتمكن فيه التفخيم وهو ما كان مفتوحا الثاني ما كان دونه وهو المضموم والثالث ما كان دونه أيضا وهو المكسور وعند المصنف على خمسة ما كان

نسخة فاحرص (على الشدة والجهر الذي فيها) أي في الباء (وفي الجيم) لئلا تشتبه الباء بالفاء والجيم بالشين (كحب) و (الصبر) و (ربوة) و (اجتثت وحج) و (الفجر) ثم بين بعض صفات الباء وغيرها من حروف القلقلة حال سكونها في الوقف فقال (وبين) حرفا (مقلقلا) أي بين قلقلته (ان سكنا) في غير الوقف نحو ربوة (وان يكن) سكونه (في الوقف) نحو قريب (كان) قلقلته (أبينا) منها عند سكونه لغير الوقف ومثال بقية حروف القلقلة لغير الوقف يقطعون وقطر واجتباه و يدخلون وللوقف خلاق ومحيط و بهيج ومجيد (و) بين (حاء حصحص) لمجاورتها الصاد المستعلية وحاء (أحطت) و (الحق) لمجاورتهما الطاء والقاف الشديدتين (وسين مستقيم) و (يسطو) من قوله تعالى يسطون و (يسقو) من قوله تعالى يسقون في سورة القصص لمجاورتها التاء والطاء والقاف الشديدات وكل ذلك راجع الى اعطاء الحروف حقها ومستحقها (ورقق الراء اذا ما) زائدة (كسرت) ولو لروم أو

انختلاس أو امالة سواء سكن ماقبلها أم تحرك وسواء وقع بعدها حرف استعلاء أم لا نحو وفى الرقاب وربلا والغارمين والفجر و بشرى بالامالة أما اذا فتحت أوضمت أو سكنت ولم يكن قبلها حال سكونها حرف ممال أو ياء ساكنة أو كسرة وان وقع بينهما ساكن فتفخم على أصلها فان كان شئ من ذلك نحو الغار وخبير وخير وقدر والذكر رققت و بعضه معلوم من قوله (كذلك) ترقق الراء الواقعة (بعد الكسر حيث سكنت ان لم تكن) واقعة (من قبل حرف استعلا أو) ما (كانت الكسرة ليست أصلا) يعنى وكانت الكسرة قبلها لازمة نحو فرعون ومرية فان وقعت قبل حرف استعلاء والواقع منه بعدها فى القرآن ثلاثة أحرف القاف والطاء والصاد نحو فرقة وقرطاس ولبالمرصاد أو كانت الكسرة غير لازمة بل عارضة نحو اركعوا وارجعوا ونحو ارتبتم وأم ارتابوا فخمت ثم بين ماوقع فيه خلاف بسبب كسر حرف الاستعلاء فقال (والخلف) ثابت (فى) راء (فرق) كالطود العظيم فتفخم

بعده ألف ثم ما كان مفتوحا من غير ألف بعدها وهذان النوعان مندرجان تحت جنس أولى الثلاثة ثم ما كان مضموما ثم ما كان ساكنا ثم ما كان مكسورا

*(و بين الاطباق من أحطت مع * بسطت والخلف بنخلقكم وقع)*

أمر ببيان صفة اطباق الطاء من قوله تعالى حكاية عن الهدهد أحطت بمالم تحط به ومن قوله تعالى لئن بسطت الى يدك لئلا تشتبه الطاء المطبقة المستعلية الجهرية بالتاء المنفتحة المستفلة المهموسة المدغمة كما هو أصل القاعدة فى ادغام الحروف المتقاربة وكذا الحكم فى قوله فرطت فى جنب الله ثم أخبر ان الاختلاف وقع بين أهل الاداء من المشايخ فى ابقاء صفة استعلاء القاف مع الادغام فى قوله تعالى ألم نخلقكم من ماء مهين وفى ذهابها معهم مع اتفاقهم على الادغام قال ابن المصنف وكلاهما جائزان وذهابها أولى وقال الناظم فى كتاب التمهيد والاول مذهب المكى وغيره والثانى مذهب الدانى ومن والاه ثم قال قلت كلاهما حسن و بالاول أخذ البصريون و بالثانى أخذ الشاميون واختيارى الثانى وفاقا للدانى وقال فى النشر الادغام المحض أصح رواية وأوجه قياسا أقول ولذا لم يلتفت الشاطبى لهذا الخلاف أصلا ولعله أراد بالقياس اجماعهم على ادغام القاف فى الكاف للسوسى ادغاما محضا مع وجود تحرك القاف وتعدد الكلمتين فمع السكون واتحاد الكلمة بالاولى ثم اعلم أن الادغام على قسمين تام وهو ادراج الاول فى الثانى ذاتا وصفة مثل قالت طائفة وادغام ناقص وهو ادراج الاول فى الثانى ذاتا لا صفة وادغام أحطت ونظائره من قبيل الناقص وأيضا قوة الطاء وضعف التاء يمنع الادغام الكامل ولولا التجانس لم يسغ الادغام أصلا لان القوى لا يدرج فى الضعيف بخلاف العكس نحو قالت طائفة حيث أجمعوا فيه على الادغام الكامل كما أجمعوا فى نحو أحطت على الادغام الناقص ثم ماوقع فى عبارة بعضهم من اظهار القاف فى نخلقكم فذلك خطأ محض اللهم الا أن يحمل على اظهار صفة استعلائها لا على اظهار الحرف ذاته فعلم أن ماذكره ليس بادغام محض ولا اظهار محض بل حالة بينهما فهو بالاخفاء أشبه فيكون نظير ما قال الشاطبى رحمه الله

*(وادغام حرف قبله صح ساكن * عسير و بالاخفاء طبق مفصلا)*

وانما وقع الخلاف فى القاف دون الطاء لان الاطباق أقوى من الاستعلاء فيجب ابقاء الاول دون الثانى وأما ماذكره الرومى من أنهم فرقوا بين بسطت ونخلقكم بأن اعطاء صفة الاستعلاء فى الاول بزيادة الطاء قبل التاء المشددة وفى الثانى بلا زيادة القاف فلم نر فى الكتب المنسوبة اليهم ولا سمعنا من المشايخ الذين قرأنا عليهم وحققنا وجوه القراءة لديهم ثم ماذكره من تلقاء نفسه من وجه الفرق بينهما فمما لا يلتفت اليه ولا يعول عليه ثم رأيت منشأ وهمه كلام ابن الحاجب من غير فهمه حيث استشكل الادغام بأن الاطباق صفة المطبق ولا يتأتى الا به فلو بقى الاطباق مع الادغام للزم اجتلاب طاء أخرى لتدغم فى التاء غير الطاء التى قام بها وصف الاطباق وفى ذلك جمع بين ساكنين فاذا نحو فرطت بالاطباق ليس فيه ادغام حقيقة ولكنه لما اشتد التقارب وأمكن النطق بالثانى بعد الاول من غير نقل اللسان أطلقوا عليه الادغام مجازا لكون ذلك النطق كالنطق بالمثل بعد المثل على ماذكره الجار بردى وغيره وفرق بين الاطباق والغنة بان الغنة لا تتوقف على النون لانها من مخرج غير مخرجه فان النون من الفم والغنة من الخيشوم بخلاف الاطباق فانه مع المطبق واخراجه لا يتأتى الا به وأما ماذكره المصرى بقوله وأجيب بان القراء نصوا على أن فى نحو فرطت تشديدا ولا يمنع ابقاء الاطباق فى الطاء فانما بعض صوت الطاء لان الطاء لم يستكمل ادغامه فى التاء ولا يلزم اجتلاب طاء أخرى ولا جمع بين ساكنين وعلى هذا فقياسه على الغنة مستقيم اه ولا يخفى ما فيه من المصادرة بل ما فى معارضته من المكابرة ثم قوله اذا سكنت الطاء وأتى بعدها تاء وجب ادغامها ادغاما غير مستكمل بل يبقى معه صفة الاطباق لقوة الطاء وضعف التاء فيتعين على المجود أن يوفيها حقها لا سيما اذا كانت مشددة نحو اطيرنا وأن يطوف فظ به ان المثالين الاخيرين ليسا مما نحن فيه بل من قبيل ودت طائفة

حيث أجمعوا على أنه من الادغام الكامل وان أصلهما اتولم نلو يتطوّف فأعلالا باعلال لحق في محلهما فهو من باب ادغام الاضعف في الاقوى ليصير مثله في القوة بخلاف نحو أحطت فانه من باب ادغام الاقوى في الاضعف فيمتنع اندراجه فيه بالكلية وبه يحصل الفرق في هذه القضية على قواعد العربية وقال بعضهم ومن العرب من يبدل التاء طاء ثم يدغم ادغاما مستكملا فيقول أحطت وفرطت بطاء واحدة مشددة مدغمة قال شريح وهذا انما يجوز في كلام الخلق لا في كلام الخالق عز وجل اه لان كلام الله لا يجوز فيه التصرف على خلاف ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالطرق المتواترة في القراآت المشهورة وأما في كلام المخلوقين فيتوسع بكل ما جاء من اللغة وبهذا يتبين أنه لم يرد في لغتنا ابدال الطاء تاء وادغامها فيها فيجب الاحتراز منها (واحرص) بكسر الراء (على السكون في جعلنا) أي في لام جعلنا اذ كل سكون لا بد من الحرص على بيانه وكذا الحركة الا أنه خص لام جعلنا لئلا تصير مدغمة ولا متحركة فحينئذ يتغير المعنى باختلاف المبنى كما لا يخفى ونحوه أنزلنا وكذا قلنا مما فيه اللام ساكنة وبعدها نون فيجب التحفظ باظهارها مع رعاية سكونها قال المصري لا كما يفعله بعض الاعاجم من قصد قلقلتها قلت اللام ليست من حروف القلقلة فان حروفها قطب جد لا حروف القلقلة كما توهم المصري من الذهول والغفلة (أنعمت والمغضوب مع ضللنا) أي وكذا كن حريصا على بيان سكون نون أنعمت وميمها وغين المغضوب ولام الثانية من ضللنا ليتحرز من تحريكها كما يفعله جهلة القراء فان ذلك من قطيع اللحن عند العلماء وضللنا بالضاد ثابت في القرآن عند قوله وقالوا أئذا ضللنا في الارض وأما ظللنا بالظاء المشالة فلم يوجد فيه مخففة ولا ضرورة بالاتيان بها والقول بتخفيفها الوزن ولا يغرنك كثرة النسخ عليها واشارة بعض الشراح اليها واقتصر ابن المصنف على نون أنعمت وتبعه الشراح فالحكم يشمل الميم على حسب التعميم نعم في معنى نون أنعمت كل نون ساكنة بعدها حرف من حروف الحلق كينأون ومن آمن ومنه وان هو وتنحتون ومن حاد الله وينعق وينغضون وعذاب غليظ والمنخنقة ومن خوف ونحو ذلك ثم لا سكت على النون سكتة لطيفة كأنه يريد بها ايضاح اظهارها وانها لا غنة فيها فان ذلك خطأ محض لا يفعله الا الجهلة من القراء في معنى غين المغضوب ضغثا وبغيا وافرغ علينا واغني ويغشى وعلل المصنف في التمهيد اظهار الغين الساكنة عند الشين من يغشى بقوله لئلا يقرب من لفظ الخاء لاشتراكهما في الهمس والرخاوة

*(وخلص انفتاح محذورا عسى * خوف اشتباهه بمحظورا عصى)*

أي بين وميز صفة الانفتاح عن الاطباق في نحو محذورا وفي نحو عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا لئلا يشتبه الذال بالظاء في قوله وما كان عطاء ربك محظورا والسين بالصاد في قوله تعالى وعصى آدم ربه فغوى فان كلا من الذال والظاء من مخرج واحد وكذلك السين والصاد وانما يتميز كل من الآخر بتمييز الصفة فالذال والسين منفتحان والظاء والصاد مطبقتان فينبغي أن يخلص كل منهما مع الآخر بانفتاح الفم وانطباقه وما يترتب عليهما من ترقيق الاولين وتفخيم الأخريين وكذا حكم كل حرف مع غيره اذا كانا متحدي المخرج مختلفي الصفة ثم الضمير في اشتباهه راجع الى الحرف المنفتح بقرينة المقام أو تقديره خوف اشتباه كل واحد من محذورا وعسى بمحظورا وعصى أو خوف اشتباه المذكور كذا ذكره الشراح على اختلاف اختيار كل منهم والاظهر أن ضميره راجع الى الانفتاح أي مخافة اشتباه انفتاح محذورا وعسى باطباق محظورا وعصى ووجه الاظهرية أن محل الاحتياج في صحة الحل الى التقدير هو الثاني دون الاول فتأمل (وراع شدة أي كائنة (بكاف) أي في كاف (وبتا) بالقصر على وقف حمزة في الهمزة لا كما قال الرومي انها للضرورة (كشرككم وتتوفاهم فتنتا) بألف الاطلاق أو بابدال التنوين ألفا وقفا على ما جاء في لغة وراع أمر من المراعاة والمفاعلة اذا لم يكن للمفاعلة فهي للمبالغة وقول الرومي أمر من الرعاية ففيه نوع مساهلة حيث لم يراع فيه القاعدة المميزة بين المجردة والمزيد الفارقة لطالب المزيد فأمر بمراعاة الشدة في الكاف والتاء نحو نكتل ويتلوكم وما عند

لحرف الاستعلاء وترقق (لكسر يوجد) في القاف وانما لم يخلطوا في غيره كفرقة وقسطاس لانتفاء كسر حرف الاستعلاء فيه (وأخف تكريرا) الراء (اذا تشدد) قال مكي يجب على القارئ اخفاء تكرير الراء فتى أظهره فقد حصل من الحرف المشدد حروفا ومن المفخم حرفين (وفخم اللام من اسم الله) وان زيد عليه ميم ان وقعت (عن) أي بعد (فتح اوضم كعبد الله) بفتح الدال وضمها نحو قال الله واذ قالوا اللهم لمناسبة الفتح والضم التفخيم المناسب للفظ الله أما اذا وقعت بعد كسرة ولو منفصلة أو عارضة نحو لله وفي الله شك وقل الله فترقق على أصلها وقد ترقق اذا كان قبلها امالة كبرى وذلك في قراءة السوسي في أحد وجهين نحو نرى الله (وحرف الاستعلاء فخم واخصصا) أنت (الاطباق) بنقل حركة الهمزة الى اللام والاكتفاء بها عن همزة الوصل يعني واخصص الحروف المطبقة من بين سائر حروف الاستعلاء بكونها (أقوى) تفخيما من غير المطبقة (نحو) القاف من (قال و) الصاد من (العصا) والاول

ورود تكرارها نحو قوله تعالى يكفرون بشرككم وتتوفاهم الملائكة واتقوا فتنة وذلك لان الشدة تمنع الصوت أن يجرى معهما مع ثباتها فى موضعهما فيحذر أن تصير كالتاء والحاصل أن كل حرف ينبغى أن تراعى فيه صفاته المتقدمة من جهر وهمس وشدة ورخوة وغير ذلك بعد تمكينه من مخرجه فاحفظ هذه القاعدة الكلية وقس عليها الامثلة الجزئية ولم ينص عليها صاحب الجزرية هذا وقال فى التمهيد اذا تكررت الكاف من كلمة أو كلمتين فلابد من بيان كل منهما لثلا تقرب اللفظ من الادغام لتكلف اللسان بصعوبة التكرير نحو قوله تعالى مناسككم وانك كنت على مذهب المظهر وكذا الحكم فى تاء تتوفاهم الملائكة واتقوا فتنة وأشباهه فتراعى الشدة التى فيها لئلا تصير رخوة كما ينطق بها بعض الناس وربما جعلت سينا اذا كانت ساكنة نحو فتنة واتل عليهم ولذا أدخلها سيبويه فى جملة حروف القلقلة وتتأكد المراعاة فيها اذا تكررت نحو تتبعها الرادفة وتتوفاهم لصعوبة اللفظ بالمكرر على اللسان وقال مكى فى الرعاية هو بمنزلة الماشى يرفع رجليه مرتين أو ثلاث مرات ويردها فى كل مرة الى الموضع الذى رفعها منه وقال المصرى وهذا ظاهر ألا ترى أن اللسان اذا تلفظ بالتاء الاولى رجع الى موضعه ليتلفظ بالثانية وذلك صعب فيه تكلف ولكن لا يخفى أن قوله أو ثلاث مرات زائدة لا أن الكلام فى تكرارها ثلاث مرات كما نقل وليس فيه ما هو بمنزلة رفع رجل ثلاث مرات بل مرتين أقول بل هو غير زائدة اذ قد يوجد التكرار ثلاث مرات لا فى كلمة بل فى كلمات متواليات كما فى قوله تعالى تتوفاهم الملائكة وصلا وكذا قوله تعالى تتبعها الرادفة ولا يشترط فى اثبات تكرار التاء أن لا يكون بينهما فصل ولذا عد فى أمثلة التكرار قوله فتنة كما سبق فى كلام المصنف الا أن قوله وربما جعلت سينا اذا كانت ساكنة نحو فتنة فيه بحث اذ الظاهر المتبادر أنها تصير دالا اذا لم يراع فيها صفة الشدة والهمس لاتحاد مخرجهما والتمييز بينهما باعتبار صفتهما وأما السين والدال فبينهما قرب المخرج والله أعلم ثم مما يجب الاعتناء بالتاء خصوصا اذا كان بعدها طاء ساكنة أو طاء نحو أفتطمعون وتطهيرا ولا تطغوا ولا تظلمون ولا تظلمون

*(وأولى مثل وجنس ان سكن * أدغم كقل رب وبل لا وأبن)*

أمر من الابانة بمعنى الاظهار ومتعلقه سيأتى فى البيت الآتى وموافقة الحركة فيما قبل النون من قبيل التزام ما لا يلزم فى شعر العرب وان التزمه العجم والضمير المستكن فى سكن راجع الى الاول فى قوله أولى بالتثنية المضاف الى مثل وجنس وحذف نونه بالاضافة ونصبه بالياء على أنه مفعول مقدم لقوله ادغم وأما قول الرومى فى بيان اعرابه من أن أولى مبتدأ مضاف الى مثل وجنس عطف على مثل وان سكن جملة شرطية جزاؤها ادغم والجملة الشرطية مع جزائها خبر لمبتدأ فخطأ فاحش لانه لو كان مبتدأ لرفع بالالف وقيل أولا مثل وجنس وكأنه تصحف عليه كتابة الياء لقراءة الالف والمثالان نشر مشوش لان بل لا مثال المثلين وقل رب مثال الجنسين وقول زكريا ولو سكونا عارضا انما يتم به فى الادغام الكبير كما قرأ به السوسى والظاهر أن المصنف أراد به الادغام المتفق عليه من الادغام الصغير * ثم اعلم أن الحرفين اذا التقيا بأن لا يكون حاجز بينهما اما أن يكونا مثلين بان اتفقا مخرجا وصفة كالباء والباء والتاء والتاء والياء والياء واما أن يكونا متجانسين بأن اتفقا مخرجا واختلفا صفة كالدال والطاء والتاء وكذا الذال والظاء والثاء واما أن يكونا متقاربين بان تقاربا مخرجا وصفة كالدال والسين والتاء والثاء والضاد والشين فاذا عرفت ذلك فاعلم أنهم اختلفوا فى اللام والراء والنون أنها من مخرج واحد وهو مختار الفراء أو لكل واحد منها مخرج على حدة الا أن بينها قرب المخرج وعليه الجمهور من النحاة وهو مختار سيبويه واختار المصنف تبعا للشاطبى رحمه الله لكن كلامه هنا خلاف ما سبق عنه أولا فانه جعل اللام والراء من قبيل الجنسين فلو قال وقرب موضع جنس لشمل المذهبين كما عبر به الشاطبى فى ادغام المتقاربين وأما ما اعتذر عنه المصرى بقوله ولعل الناظم نظر الى أن المتقارب داخل فى المجانس بخلاف عكسه ولا يصح للاتفاق على عكسه * والحاصل أنه اذا التقى المثلان أو الجنسان وسكن الاول منهما أدغم الاول

مثال لغير المطبق من حروف الاستعلاء والثانى مثال للمطبق منها (وبين الاطباق) فى الطاء (من) قوله تعالى قال (أحطت مع) قوله تعالى لئن (بسطت) ونحو ذلك لئلا تشتبه بالتاء المجانسة لها باتحادهما فى المخرج (والخلف) فى ابقاء صفة الاستعلاء فى القاف مع ادغامها (بنخلقكم) من قوله تعالى ألم نخلقكم (وقع) وعدم بقائها أولى كما قاله الناظم فى تمهيده تبعا لأبى عمرو الدانى (واحرص على السكون) أى سكون اللام (فى جعلنا) والنون فى (أنعمت و) الغين فى (المغضوب مع) لام (ضللنا) الثانية لتحترز عن تحريكها كما يفعله جهلة القراء فانه من فظيع اللحن (وخلص انفتاح) الذال من قوله تعالى ان عذاب ربك كان (محذورا) والسين من قوله تعالى (عسى) ربه (خوف اشتباهه بمحظورا عصى) أى اشتباه محذورا بمحظورا وعسى بعصى لاشتباه الذال بالظاء والسين بالصاد للاتحاد فى المخرج فلا يتميز كل واحد الا بتمييز الصفة فالذال والسين منفتحتان والصاد والظاء

في الثاني نحو بل لا يخافون وقل لهم وهل لكم وقل رب و بل ران عند من لم يسكت على اللام بلا خلاف وكذا سائر الحروف نحو كم من قرية واذهب بكتابي وقار بحت تجارتهم وأثقلت دعوا الله وأمثالهم * ثم اعلم أن ماذكره المصنف في المثلين فهو على عمومه عند جميع القراء وأما ما أطلقه في المتجانسين فليس على ظاهره مما يتوهم فيه من اتفاق أهل الاداء فان منهما ما اتفقوا عليه ومنهما ما اختلفوا فيه كما يعرف مما ذكره الولي الشاطبي في باب حروف قربت مخارجها من جملتها الراء عند اللام عكس ما ذكره المصنف رحمه الله من ادغام اللام في الراء فانهما مع كونهما من المتجانسين أو المتقاربين اختلف حكمهما حيث وقع الاختلاف في الثاني دون الاول فتأمل نعم اذا كان الاول من المتماثلين حرف مد فانه يظهر بلا خلاف عند الياء والواو كما أشار اليه في قوله وأبن (في يوم) بترك التنوين ضرورة (مع قالوا وهم) فان الياء المدية من نحو في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ونحوه الذي يوسوس والواو المدية من نحو قالوا وهم فيها يختصمون ونحو آمنوا وعملوا الصالحات لا تدغمان في مثلهما بالمعنى الاعم اذ لا يتصور اجتماع المدين حتى يقال لا يدغم فافهم ولذا قالوا في التعليل محافظة على المد لئلا يذهب بالادغام بخلاف ما اذا كان الاول من المتماثلين حرف اللين فانه يدغم كما هو داخل تحت الحكم العام ونحو آووا ونصروا فقوله أبن بحسب المعنى استثناء من القاعدة المتقدمة في المبنى وأما قول الرومي اللهم الا أن يكون المتماثلان أو المتجانسان حرف مد فغير صحيح ثم قوله وقل نعم سبحه لا تزغ قلوب فالتقم استثناء من ادغام المتجانسين فيجب اظهار اللام الساكنة عند النون نحو قل نعم مع أنهما متجانسان أو متقاربان لان النون لا يدغم فيها شيء مما أدغمت هي فيه من حروف يرملون كذا أطلقوه ومرادهم سوى النون وأما قول الرومي ولم يدغم اللام الساكنة في النون مع تقاربهما أو تجانسهما بناء على أن النون لما لم تدغم فيما لم يدغم في اللام من الحروف كالميم والواو والياء حصل بين اللام والنون وحشة ونفرة بذلك فلم يدغم اللام فيها الا ما روى عن الكسائي من ادغام هل و بل خاصة في الادغام الصغير نحو بل نتبع وهل ننبئكم اه فهو ظاهر لان النون تدغم في اللام كما تدغم في الميم والواو والياء كما سيأتي في باب أحكام النون الساكنة قال الناظم في التمهيد فان قلت لم أدغمت اللام الساكنة نحو النار والناس وأظهرت في قوله قل نعم وكل منهما واحد قلت لان هذا فعل قد أعل بحذف عينه فلم يعل ثانيا بحذف لامه لئلا يصير في الكلمة اجحاف وأل حرف مبني على السكون لم يحذف منه شيء ولم يعل بشيء فلذلك أدغم ألا ترى أن الكسائي ومن وافقه أدغم اللام من هل و بل في نحو قوله هل تعلم و بل نحن ولم يدغمها في قل نعم وقل تعالوا وكذا يجب بيان الحاء الساكنة عند الهاء في قوله فسبحه لقاعدة أن الحلقي لا يدغم في أدخل منه والهاء أدخل من الحاء بخلاف الهاء في الهاء نحو ماليه هلك وانما خص الناظم بيان فسبحه واظهاره لان كثيرا من الناس يقع في ادغامه بناء على قرب المخرجين ولا يعلمون أن الحاء أقوى من الهاء والقاعدة أن الاقوى لا يدغم في الاضعف وكذا يجب بيان الغين عند القاف في قوله تعالى ربنا لا تزغ قلوبنا قال ابن المصنف لتغايرهما فان الغين حلقية والقاف لهوية وفيه أن بينهما قرب المخرج فلا ينافي تغايرهما فالاولى أن يقال لان حروف الحلق بعيدة من الادغام لصعوبتها وذكر المصنف في التمهيد أن الغين اذا لقيت حرفا حلقيا وجب بيانها نحو ربنا أفرغ علينا وأبلغه وكذا القاف نحو ربنا لا تزغ قلوبنا لان مخرج الغين قريب من مخرج العين قبله والقاف بعده فيخشى أن يتبادر اللفظ الى الاخفاء والادغام اه وكذا يجب بيان اللام عند التاء في قوله تعالى فالتقمه الحوت لبعد مخرجهما وهو بينا في الادغام وأما ادغام لام التعريف في التاء فلكثرة استعمالها ولعل هذا وجه استثنائها لئلا تشتبه بها و يجري عليها حكمها و بهذا يفرق أيضا بين قل نعم و بين النعيم ثم الفرق أيضا باعتبار أن التقم كلمة واحدة فيحصل بادغامها اجحاف بالبنية وكذلك في كلمتين من نحو التوبة * ثم الحروف من حيث هي قسمان قمرية وشمسية وكل منهما أربعة عشر حرفا فالقمرية يجمعها قولك أبغ حجك وخف عقيمه فيظهر لام

مطبقتان فينبغي أن يخلص كل واحد من الآخر بانفتاح الفم وانطباقه وكذا كل حرف مع آخر متحد المخرج مختلف الصفة (وراع شدة) كائنة (بكاف وبتا) بأن تمنع الصوت أن يجري معهما مع اثباتهما في محلهما (كشرككم) مثال للكاف (وتتوفى) من قوله تعالى تتوفاهم الملائكة و (فتنتا) في قوله تعالى واتقوا فتنة مثال للتاء وقس على الشدة الجهر والهمس والرخاوة والقلقلة وغيرها مما مر فيراعي في كل حرف صفته التي مر بيانها ثم بين ما يجب ادغامه وما يمتنع فقال (وأولى مثل وجنس ان سكن) ولو سكونا عارضا (أدغم) أنت والادغام لغة ادخال الشيء في الشيء ومنه أدغمت اللجام في فم الفرس واصطلاحا ايصال حرف ساكن بحرف متحرك بحيث يصيران حرفا واحدا مشددا يرتفع اللسان عنه ارتفاعة واحدة وهو بوزن حرفين واعلم أن الحرفين الملتقيين اما أن يتماثلا بأن يتفقا مخرجا وصفة كالبائين واللامين أو يتجانسا بأن يتفقا مخرجا لا صفة كالطاء والتاء وكالظاء والثاء وكاللام

التعريف عندها والشمسية ماعداها ويدغم لام التعريف فيها وقد نظم الحروف القمرية بعضهم فى أوائل قوله

ألا بل وهل يروى شبير حديث من * بلا عن فؤادى غمه قد كست همّا

والامثلة الاحد البر الولى اليقين الخبير الحليم المؤمن الجليل الحليم الفتاح الغفار القهار الكبير الهادى وتسميته شمسية من باب تسمية الكل باسم الجزء وهو لام الشمس والقمر وسبب الاظهار فى الاوّل تباعد المخرجين وسبب الادغام فى الثانى تقارب المخرجين وان تفاوتا فى غير اللام التماثل فيها ثم ان الادغام عبارة عن خلط الحرفين وادخال أحدهما فى الآخر مأخوذ من ادغام اللجام فى فم الفرس فيصيران حرفا واحدا مشددا يرتفع اللسان عنه ارتفاعة واحدة وهو يؤذن حرفين فصار الشدة الامتزاج فى السمع كالحرف الواحد والا فهما حرفان فى الحقيقة وعوّض عنه التشديد وهو حبس الصوت فى الحيز بصنف وليس التشديد عوضا عن الحرف المدغم بل عما فاته من الاستيلاء فى التلفظ فانك اذا أصغيت الى لفظك سمعت سا كنا مشددا ينتهى الى متحرك فقول بعضهم هو أن يرتفع لسانك بالحرفين دفعة واحدة انما يصح على سبيل التقريب لان الناطق بالحرف المدغم ناطق بحرفين أولهما ساكن ثانيهما متحرك وفائدته تخفيف اللفظ لثقل عود اللسان الى المخرج الاوّل أو مقاربه فاختار العرب الادغام طلبا للخفة لان النطق بذلك أسهل من الاظهار كما يشهد به الحس والمشاهدة ولذلك شبه النحاة الاظهار بمشى المقيد لان الانسان اذا نطق بحرف وعاد الى مثله أو الى مقاربه يكون كالراجع الى حيث فارق أو الى قريب من حيث فارق وشبهه بعضهم باعادة الحديث مرتين وكيفية ذلك أن يصير الحرف الذى يراد ادغامه من جنس الحرف الذى يدغم فيه اذا لم يكونا مثلين فى أصلهما فاذا صار مثله حصل حينئذ مثلان واذا حصل مثلان وجب الادغام حكما اجماعيا فان جاء نص بابقاء صفة من صفات الحرف المدغم فليس ذلك الادغام بادغام صحيح بل هو اخفاء صريح كما سبق تحقيقه وأما الاظهار فهو عبارة عن ضد الادغام وهو أن يؤتى بالحرفين المميزين جنسا واحدا منطوقا بكل واحد منهما على صورته مستوفيا بكل صفة مخلصا الى كمال بنيته وليحترز عن ادغام نحو أخرج قومك لبعد مخرج الجيم عن القاف * ثم اعلم أن ذال اذ ودال قد وتاء التأنيث الساكنة ولام هل و بل لاشك فى ادغامها عند اجتماعها لامثالها وأما عند مجانسها ومقاربها ففى أكثرها خلاف بين القراء كما بينه الولى الشاطبى وفى بعضها وقع اتفاق لهم ولا بد من معرفتها فقات نظما على منوال كلام الناظم يمكن أن ينظم فى سلك قطعه

وأدغمن ذال اذ فى الظاء * ودال قد بعينه فى التاء

وتاء تأنيث بدال وبطاء * ولام هل و بل كذا عند الراء

والامثلة اذ ظلموا أنفسهم وقد تبين لكم وأثقلت دعوا الله وقالت طائفة و بل ران وهل رأيتم وهذا التمثيل غير موجود فى التنزيل (والضاد باستطالة ومخرج) بالاشباع والضاد منصوب و يجوز رفعه والعامل فيه قوله (ميز) أى ميزها بصفة استطالتها واخراجها من مخرجها (من الظاء) فان الضاد من حافة اللسان والظاء من رأس اللسان (وكلها تجى) بحذف الهمزة على قاعدة حمزة لا كما قال الرومى انه للضرورة وضميره راجع الى الكل والتأنيث باعتبار المعنى وهو الجماعة والى الظاآت ثم الاستطالة هى الامتداد من أوّل حافة اللسان الى آخرها كما قال الجعبرى وقد انفرد الضاد بالاستطالة حتى تتصل بمخرج اللام لما فيه من قوة الجهر والاطباق والاستعلاء وليس فى الحروف ما يعسر على اللسان مثله وألسنة الناس فيه مختلفة فمنهم من يخرجه ظاء ومنهم من يخرجه دالا مهملة أو معجمة ومنهم من يخرجه طاء مهملة كالمصريين ومنهم من يشمه ذالا ومنهم من يشير بها بالظاء المعجمة لكن لما كان تمييزه عن الظاء مشكلا بالنسبة الى غيره أمر الناظم بتمييزه عنه نطقا ثم بين ما جاء فى القرآن بالظاء لفظا والمعنى أن جميع مواد الظاآت المشالة وهى تسعة وعشرون ظاء من الكلمات الواردة فى القرآن مجموعة باعتبار أصولها فى الابيات الستة الآتية وأما قول زكريا فى سبعة أبيات فغير ظاهر وانما ضبط الظاء لكونها أقل من الضاد فهو أقرب الى ضبط المراد يتعلق بتجىء

والراء عند الفراء أو يتقاربا مخرجا وصفة كالدال والسين وكالضاد والشين وكاللام والراء عند سيبويه فالمتماثلان والمتجانسان الخاليان عما يأتى اذا سكن الاوّل منهما أدغم فى الثانى (كقل رب) مثال للمتجانسين على رأى الفرا (و بل لا) يخافون مثال للمتماثلين (وأبن) أى أظهر المثلين (فى يوم مع قالوا وهم) ونحوهما مما اجتمع فيه ياآن أو واوان وأولهما حرف مد وان اجتمع فيهما مثلان لئلا يذهب المد بالادغام (و) أبن اللام فى (قل نعم) وان اجتمع فيهما متقاربان أو متجانسان لان النون لا يدغم فيها شىء مما أدغمت فيه نحو الميم والواو والياء فاستوحش ادغام اللام فيها وانما أدغم فيها لام التعريف كالنار والناس لكثرتها وأما ادغام الكسائى اللام فيها فى نحو هل ننبئكم و بل نتبع فمن تفرداته وأبن الحاء فى (سبحه) اذ لا يدغم حرف حلقى فى أدخل منه والهاء أدخل من الحاء ولان حروف الحلق بعيدة عن الادغام لصعوبتها ولهذا لم تدغم الغين فى القاف فى نحو (لا تزغ قلوب) وأبن

قوله (فى الظعن ظل ظهر) بفتح الاول وكسر الثانى وضم الثالث (عظم الحفظ) بضم العين (أيقظ وأنظر) بفتح الهمزة وكسر الثالث منهما (عظم ظهر اللفظ) بفتح العين والظاء الاولى وحذف العاطفة غالبا للضرورة فالظعن منحصر فى قوله تعالى يوم ظعنكم وهو بفتح العين لنافع وابن كثير وأبى عمرو ومعناه الرحلة من مكان الى آخر ضد الاقامة وباب الظل بجميع كيف ما تصرف منه وأول ما جاء منه فى سورة النساء وندخلهم ظلا ظليلا ووقع منه فى القرآن اثنان وعشرون موضعا والظاهر أنه أربعة وعشرون منها اثنان فى البقرة وهى قوله تعالى وظللنا عليكم الغمام وقوله فى ظلل من الغمام وكأن ابن المصنف ومن تبعه فى عدا اثنين وعشرين غفل عن موضعين فى البقرة بدليل قولهم وأولها فى سورة النساء وندخلهم ظلا ظليلا ومنه الظلة كأنه ظلة فى الاعراف ويوم الظلة فى الشعراء ومنه قوله تعالى فى ظلل على الارائك بضم الظاء وفتح اللام كما قرأ به حمزة والكسائى ومنه قوله وظللنا عليهم الغمام وباب الظهر وهو وقت انتصاف النهار فى سورة النور حين تضعون ثيابكم من الظهيرة وفى سورة الروم حين تظهرون أى تدخلون فى الظهيرة وباب العظم بمعنى العظمة كيف ما تصرف فيه وأول ما جاء منه فى القرآن ولهم عذاب عظيم ووقع منه فى القرآن مائة موضع وثلاثة مواضع وباب الحفظ وما تصرف منه وأول ما جاء منه فى البقرة حافظوا على الصلوات ووقع فى اثنين وأربعين موضعا وقال المصرى فى أربع وأربعين وأيقظ من اليقظة ضد النوم ليس فى القرآن منه الا فى الكهف وتحسبهم أيقاظا وهم رقود وباب أنظر وهو من الانظار بمعنى التأخير والامهال ووقع منه فى القرآن اثنان وعشرون موضعا أولها لا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينظرون كذا ذكره ابن المصنف وتبعه غيره لكنه يحتمل أن يكون صيغة المجهول من الانظار وأن يكون من النظر كما فسر بهما فالمثال المتفق عليه قال أنظرنى الى يوم يبعثون ومن المختلف قوله تعالى انظرونا نقتبس من نوركم فقرأ حمزة من الانظار والباقون من النظر * ثم اعلم ان مادة النظر والانظار والانتظار متحدة فى أصل اللغة والاختلاف انما هو بحسب الابواب الواردة وانما غاير المصنف بينها للايضاح لا سيما وهو قد خفى على بعض الشراح وباب العظام وقع فى أربعة عشر موضعا جمعا وفردا وقال المصرى خمسة عشر وأوله وانظر الى العظام فى البقرة وباب الظهر من الآدمى كقوله تعالى وراء ظهورهم أول ما جاء فى البقرة ومن غيرها كقوله تعالى لتستووا على ظهوره ووقع منه فى القرآن أربعة عشر موضعا وقال المصرى ستة عشر وأما قول خالد وقع فى القرآن موضع واحد نفطا فاحش واللفظ لم يجئ منه الا حرف بقاف ما يلفظ من قول (ظاهر) بكسر الهاء وسكون الراء ضرورة أو تنزيلا للوصل منزلة الوقف وقد يكسر على ارتكاب زحاف (لظى شواظ) بالجر غير منون (كظم) بالتنوين مجرورا (ظلما) فعل ماض من الظلم وألفه للاطلاق وفى نسخة ظلما بضم وسكون فألفه مبدل من التنوين وقفا ونصبه على الحكاية (أغلظ) بضم الهمزة واللام (ظلام) بفتح الظاء وكسر الميم (ظفر) بالتنوين مجرورا (انتظر ظما) بالالف كوقف حمزة لا قصر للوزن كما قيل والمعنى أن كل ما جاء من لفظ ظاهر وهو ضد الباطن وهو ستة ويأتى بمعنى العلو وهو ثلاثة نحو ليظهره على الدين كله وبمعنى النصر والعون نحو تظاهرون عليهم بالاثم والعدوان فجميعه بالظاء ونحو وذروا ظاهر الاثم فى الانعام وهو أول ما جاء ونحو قوله تعالى وان تظاهرا عليه وبمعنى الاطلاع أيضا نحو وأظهره الله عليه فلا يظهر على غيبه أحدا كذا ذكره شارح والظاهر أنهما متعديا ظهر فتدبر وأغرب زكريا و بمعنى الظفر وقع منه فى القرآن ثلاثة مواضع قوله تعالى فى براءة كيف وان يظهروا عليكم وقوله فى الكهف انهم ان يظهروا عليكم وقوله فى التحريم وأظهره الله اهـ ومن غرابته ادخال ما فى التحريم فى سلك ما تقدم والفرق أن أظهره هنا بمعنى أطلعه لا بمعنى أظفره ولا بمعنى ظفر كما يدل عليه تعدية الاولين بعلى وتعدية الاخير بنفسه فى المفعول الاول فتأمل قال ابن المصنف وظاهر مشترك بين هذا المعنى وبين الذى بمعنى الظهار الذى هو الحلف اهـ وتبعه الشراح وأقول الظاهر أن الظهار من مادة الظهر لا من مادة الظاهر لان الظهار هو أن يقول الرجل لامرأته أنت على

اللام فى قوله تعالى (فالتقم) لتباعد المخرجين اذ الادغام يستدعى خلط الحرفين وتصييرهما حرفا واحدا فان كانا مثلين والاول ساكن ففيه عمل واحد وهو الادغام أو متحرك فعملان اسكان وادغام وان كانا غير مثلين والاول ساكن فعملان قلب وادغام أو متحرك فثلاثة اعمال اسكان وقلب وادغام فالساكن أقل عملا من المتحرك ومن ثم سمى ادغاما صغيرا والمتحرك ادغاما كبيرا والحروف من حيث هى قسمان قمرية وشمسية وكل منهما أربعة عشر حرفا فالقمرية يجمعها قوله أبغ حجك وخف عقيمه وتظهر لام التعريف عندها والشمسية ما عداها وتدغم فيها لام التعريف (والضاد) باستطالة ومخرج ميز) أى ميزها بهما (من الظاء وكلها) أى الظاآت التى فى القرآن (تجى) فى سبعة أبيات وقد أخذ فى بيانها فقال (فى الظعن) ولم يأت منه فى القرآن الا قوله تعالى فى سورة النحل يوم ظعنكم (ظل) ووقع منه فى القرآن اثنان وعشرون موضعا أوله قوله تعالى فى البقرة وظللنا عليكم ومنه الظلة ووقع

كظهر أمي وقد جاء في موضع من الاحزاب وموضعين من المجادلة وتحصيل بيان اختلاف قراءتها الكتب المبسوطة فيها * ثم اعلم أن الظاهر والبطن مادتهما متحدة لجمع الظاهر والباطن في الحقيقة بحسب أصل اللغة على احتمال أن أيهما هو السابق منهما الا أنه لما غاير الناظم بينهما وجب على الشراح أن يتبعوه فيما بينهما و باب لظى في سورة المعارج كلا انها لظى وهو اسم من أسماء جهنم أو طبقة من طبقاتها وفي الليل فأنذرتكم نارا تلظى أي تلهب وتتوقد فهذا يدل على أن أصل هذه المادة بمعنى الاشتعال الذي هو من الصفة اللازمة للنار وأما قول ابن المصنف ومن تبعه من الشراح أنه اللزوم والالحاح يقال ألظ بكذا اذا لزمه وألح به ومنه قوله صلى الله عليه وسلم ألظوا بياذا الجلال والاكرام أي ألزموا أنفسكم وألحوا بكثرة الدعاء بهما وسميت جهنم بها للزومها العذاب على من يدخلها قال تعالى وما هم بخارجين منها أجارنا الله وأبعدنا عنها اه فخطأ ظاهر لان مادة اللظى وألظ مختلفان اذ الاول معتل اللام والثاني مضاعف بلا كلام وأما قول المصري الا أن يكون من باب ما أبدل منه أحد حروف التضعيف ياء نحو يتمطى في قول من جعل أصله يتمطط فغير مستقيم اذ الصحيح في القاموس من أن اللظى كالفتى النار أو لهبها وأولظيت كرضي والتظت وتلظت لهبت هذا في المعتل وذكر في الاجوف أن اللظ اللزوم والالحاح وألظ لازم وداوم اه فافترقا في المبنى والمعنى فلا يصح وضع أحدهما مكان الآخر وأما مطه بمعنى مده وتمطط تمدد وكذا أمطى بالقوم مدبهم في السير وتمطى النهار وغيره امتد وطال كذا في القاموس أيضا فاتحدا معنى وان اختلفا مبنى فيصح ابدال احدى الطاءين ياء كما في تقضى بمعنى تقضض بخلاف الاول فتأمل وأما شواظ في سورة الرحمن يرسل عليكما شواظ من نار وهو لهب لا دخان معه وقيل معه دخان وقال المكي بكسر شينه وأما باب الكظم وهو اجتراع الغيظ وابتلاع الغضب وعدم اظهاره باحتماله وترك المؤاخذة به فوقع منه ستة ألفاظ أولها ما في آل عمران الكاظمين الغيظ وأما باب الظلم وهو وضع الشيء في غير موضعه والتعدي في ملك غيره أو على نفسه فوقع منه مائتان واثنان وثمانون موضعا أوله في البقرة فتكونا من الظالمين وأما الغلظة ضد الرقة وما تصرف منها فثلاثة عشر موضعا أولها ما في آل عمران غليظ القلب وأما الظلمة وهي ضد النور فوقعت في مائة موضع كذا ذكره ابن المصنف وتبعه زكريا وفي شرح الرومي والمصري في ستة وعشرين موضعا وهو الصواب أولها في البقرة وتركهم في ظلمات لا يبصرون وأما الظفر بضمتين ويجوز اسكان الفاء لغة وقرئ بها فليس الا في سورة الانعام كل ذي ظفر والاعقد قرئ شاذا بالسكون وهو لغة كما في القاموس قال ابن المصنف وأتباعه وسكن الناظم الفاء في ظفر ضرورة يعني لانه وقع في القرآن بضم الفاء وقال الرومي أو لم يقصد ذكرها في القرآن بعينه بل قصد الاشارة الى ذلك اه وبعده لا يخفى وأما باب الانتظار وهو الارتقاب للشيء فأربعة عشر موضعا أولها في الانعام قل انتظروا انا منتظرون وأما الظمأ وهو العطش فثلاثة أحرف في آخر براءة لا يصيبهم ظمأ وفي طه وأنك لا تظمأ فيها وفي النور يحسبه الظمآن ماء (أظفر ظما) بالنصب حكاية (كيف جا) بالقصر ضرورة وهو قيد للثاني أو لقوله (وعظ) وهو بفتح فسكون وفي أصل خالد وعظ بالواو العاطفة وكسر العين على أنه أمر حاضر وضبطه الرومي بفتحتين على أنه فعل ماض سكن آخره ضرورة من العظة والوعظ بمعنى التذكير والنصيحة (سوى) بكسر السين ويجوز فتحه مقصورا أيضا وفتحه ممدودا وهو استثناء منقطع أي لكن (عضين) بالضاد لما سيأتي من بيان المراد (ظل النحل) الكائن فيها (زخرف) بحذف العاطف أي وفي زخرف وفي نسخة بالنصب على الحكاية أو على نزع الخافض (سوا) بالقصر على لغة وقراءة أي حالة كونهما في السورتين مستويتين وهو قوله تعالى ظل وجهه مسودا في السورتين وجعل الرومي زخرفا نصبا على أنه مفعول سوى بناء على أنه فعل بمعنى ساوى أي لفظ ظل الواقع في سورة النحل سوى ظل الواقع في الزخرف بمعنى ساواه في التلفظ بالظاء ولا يخفى ما فيه من التكلف في المبنى والتعسف في المعنى والعريب انه أتى بهذا المعنى العجيب وهو أن سواء في المصراع الثاني بمعنى العدل ثم اعترض على ابن المصنف بقوله

منه في القرآن موضعان قوله تعالى في الاعراف كأنه ظلة وقوله في الشعراء يوم الظلة (ظهر) بضم الظاء وهو انتصاف النهار وقع منه في القرآن موضعان قوله في النور وحين تضعون ثيابكم من الظهيرة وقوله في الروم وحين تظهرون (عظم) من العظمة وقع منه في القرآن مائة وثلاثة مواضع أولها قوله تعالى في البقرة ولهم عذاب عظيم (الحفظ) وقع منه في القرآن اثنان وأربعون موضعا أولها قوله تعالى في البقرة ولا يؤده حفظهما (أيقظ) من اليقظة ولم يأت منه في القرآن الا قوله تعالى في الكهف وتحسبهم أيقاظا (وأنظر عظم) من الانظار وهو التأخير وقع منه في القرآن اثنان وعشرون موضعا أوله قوله تعالى في البقرة ولا هم ينظرون (ظهر) وقع منه في القرآن أربعة عشر موضعا أولها قوله تعالى في البقرة كتاب الله وراء ظهورهم (اللفظ) لم يأت منه في القرآن الا قوله تعالى في ق ما يلفظ من قول (ظاهر) ضد الباطن وقع منه في القرآن ستة مواضع أولها قوله تعالى في الانعام وذروا ظاهر

ولا حاجة الى حمل الثانى على الفتح ثم العذر عن قصره بما فعله حمزة وهشام فى حالة الوقف أما أظفر من الظفر بفتحتين بمعنى الفوز والنصر فليس الا فى سورة الفتح من بعد أن أظفركم وأما باب الظن بمعنى ترجيح أحد الامرين أو الشك ومنه قوله وظننتم ظن السوء وقد يطلق على اليقين ومنه قوله تعالى فظنوا أنهم مواقعوها وقد يأتى بمعنى التهمة كما فى بظنين فكيف ورد ماضيا أو مضارعا أو وصفا أو مصدرا فهو بالظاء وأول ما جاء منه فى البقرة الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم وعبارة ابن المصنف موهمة أنه بمعنى التهمة وليس كذلك فانه ههنا بمعنى العلم واليقين لا بمعنى الحسبان والتخمين فانه لا ينفع فى أمر الدين ثم اعلم ان اصطلاح الفقهاء ان الظن هو التردد بين أمرين سواء استويا أو رجح أحدهما على الآخر وأما عند المتكلم فالشك تجويز أمرين لا مزية لاحدهما على الآخر والظن تجويز أمرين أحدهما أرجح من الآخر والمرجوح هو الوهم ووقع منه فى القرآن سبعة وستون موضعا وأما باب الوعظ بمعنى التخويف من العذاب والترغيب فى الثواب فكله باعتبار جميع ما يتصرف منه بالظاء تسعة مواضع كذا قيل والصواب خمسة وعشرون وأول ما جاء منه فى البقرة وموعظة للمتقين لكن قوله تعالى فى سورة الحجر الذين جعلوا القرآن عضين ليس منه فانه بالضاد بلا خلاف وهو جمع عضة على أن أصلها اما عضهة ثم حذفت الهاء الاصلية كما فى شفاه بدليل أنها تجمع على عضاه مثل شفاه واما عضوة ثم حذفت الواو فعلى الاول معناها الكذب والبهتان وعلى الثانى معناها التفرق أى فرقوا فيه القول وقالوا هو شعر وكهانة وسحر أى متفرقين فيه فآمنوا ببعضه وكفروا بباقيه وقال شارح عضين جمع عضة بمعنى الجزء من الشئ ومنه أعضاء الانسان وقال زكريا بمعنى فرقة وأما باب ظل اذا كان بمعنى دام أو صار فجاء فى تسعة مواضع استوعبها المصنف ففى النحل ظل وجهه مسودا ومثله فى الزخرف قال ابن المصنف والى المثانية أشار بقوله سوا وأصله سواء بالمد ففعل فيه كما فعل حمزة وهشام فى حالة الوقف يعنى من حذف الهمزة وتجويز المد والقصر قال اليمنى أى سواء فى كونهما بالظاء وغيرهما بالضاد كقوله تعالى وقالوا أئذا ضللنا بمعنى غبنا ومنه قالوا ضلوا عنا ولا يضل ربى ولا ينسى وكذا الضلالة ضد الهداية بالضاد وكذا الضلال بمعنى الهلاك كقوله تعالى ان المجرمين فى ضلال وسعر أو بمعنى البطلان كقوله تعالى الذين ضل سعيهم وأضل أعمالهم أو بمعنى التحير ووجدك ضالا وقال خالد ولكونهما بمعنى أشار الى ذلك بقوله سوا أقول الصواب أنه لما كان التركيب فى الجملتين مستويا بحسب المبنى والمعنى فقال سوا والحاصل أن سوى الاول مقصور من أصله وسواء الثانى ممدود لكن قصر لوزنه وقال الرومى وسوا اذا كان بمعنى غير كما فى آخر المصراع الاول أو بمعنى العدل كما فى آخر المصراع الثانى يكون فيه ثلاث لغات ان ضممت السين أو كسرت قصرت فيهما جميعا وان فتحت مددت ولا بد أن يحمل هنا على الضم أو على الكسر فيهما ليتعادل الكلمتان قلت الصواب أن الاول مكسور أو مضموم والثانى مفتوح سواء أريد به المصدر بمعنى التسوية أو يقصد به الوصف أى مستو كقوله تعالى سواء عليهم أو أريد به الفعل الماضى كما اختاره الرومى على ما سبق بل يترتب على مختاره أن يكتب سوى بالياء كما لا يخفى على أرباب الرسوم بالمبنى ولا يبعد أن يقال المراد به سواء أريد بظل فى الموضعين معنى دام أو صار فانه بالظاء المشالة لا محالة وأما قول ابن المصنف والنحل فى البيت مخفوض وزخرفا منصوب وكلاهما على الحكاية فلعله محمول على ما عنده من الرواية والا فيجوز جر النحل على الاضافة مع أن وجه الحكاية يحتاج الى تكلف فى مقام الدراية رزقنا الله الهداية فى البداية والنهاية

*(وظلت ظلتم وبروم ظلوا * كالحجر ظلت شعرا نظل)*

باشباع اللام وقصر همز شعرا يعنى الثالث من ظل بمعنى دام فى سورة طه الى الهك الذى ظلت عليه عاكفا والرابع فى سورة الواقعة فظلتم تفكهون وأصلهما ظللت وظللتم باللامين فحذف الثانى منهما تخفيفا والخامس فى الروم لظلوا من بعده يكفرون والسادس فى الحجر فظلوا فيه يعرجون واليه أشار بقوله كالحجر والسابع فى الشعراء فظلت أعناقهم والثامن فيها فنظل لها عاكفين والتاسع فى الشورى فيظللن رواكد على

الاثم وبمعنى الاعانة وقع منه فى القرآن ثمانية مواضع أولها قوله تعالى فى البقرة تظاهرون عليهم بالاثم والعدوان وبمعنى العلو وقع منه فى القرآن ستة مواضع أولها قوله تعالى فى براءة ليظهره على الدين كله وبمعنى الظفر وقع منه فى القرآن ثلاثة مواضع أولها قوله تعالى فى براءة كيف وان يظهروا عليكم وقوله تعالى فى الكهف انهم ان يظهروا عليكم وقوله فى التحريم وأظهره الله عليه وبمعنى الظهار وقع منه فى القرآن ثلاثة مواضع أولها قوله تعالى فى الاحزاب وما جعل أزواجكم اللائى تظاهرون منهن وقوله تعالى فى المجادلة الذين يظاهرون منكم والذين يظاهرون من نسائهم (لظى) وقع منه فى القرآن موضعان قوله تعالى فى المعارج كلا انها لظى وقوله تعالى فى الليل فأنذرتكم نارا تلظى (شواظ) بضم الشين وكسرها لهب لا دخان معه ولم يأت منه فى القرآن الا قوله تعالى فى سورة الرحمن يرسل عليكما شواظ من نار (كظم) وقع منه فى القرآن ستة مواضع أولها قوله تعالى فى

ظهر والیه أشار بقوله (بظلین محظور وامع المحتظر) بكسر الظاء (وكنت فظا وجمیع النظر) یجوز فی الفظا
بجمیع أنواع الاعراب والجر أظهر فتدبر وأما باب الحظر بمعنی المنع والحجر ففیه فی القرآن حرفان أولهما فی
سبحان وما كان عطاء ربك محظورا والثانی فی القمر كهشیم المحتظر أی كالنبات الیابس المنكسر والمحتظر
صاحب الحظیرة أی كانوا كهشیم یجمعه صاحب الحظیرة وهی التی تعمل للغنم من أغصان شجر وشوك
یمنع البرد والریح وتمنعها من الخروج ودخول غیره علیها وقیل المتخذ حظیرة علی زرعه یمنع الداخل وما عداهما
من الضاد لانه من الحضور ضد الغیبة وأما الفظاظة وهی الجفاء والغلاظة ففی القرآن موضع واحد فی
آل عمران ولو كنت فظا ولم یذكره ابن المصنف ولیس منه قوله لانفضوا من حولك وقوله انفضوا الیها أی
تفرقوا وأما باب النظر بجمیع أنواع تصرفه فستة وثمانون موضعا أولها قوله تعالی فی البقرة وأنتم
تنظرون لكن استثنی منه ثلاثة مواضع فلا یتوهم أنها منه فی بادی النظر بقوله (الا بویل هل وأولی ناضر)
الا قوله تعالی نضرة النعیم فی سورة ویل للمطففین وقوله سبحانه وتعالی ولقاهم نضرة وسرورا فی سورة هل
اتی علی الانسان وقوله وجوه یومئذ ناضرة الی ربها ناظرة فی سورة القیامة فان هذه الثلاثة بالضاد من النضارة
وهی الحسن والبهجة ونضر ككرم وفرح ونصر بمعنی نعم والتشدید للتعدیة أو للتقویة وروی بهما حدیث
نضر الله امرأ سمع مقالتی فوعاها وأداها كما سمعها واحترز بالاولی عن الثانیة وهو قوله الی ربها ناظرة فانها
بالظاء ثم النظر بالظاء سواء كان بمعنی الرؤیة نحو وأنتم تنظرون وتراهم ینظرون الیك وهذا یتعدی بالی
أو بمعنی الفكر لكنه متعد بفی نحو قوله تعالی أولم ینظروا فی ملكوت السموات فقول زكریا وجمیع النظر
بمعنی الرؤیة دفیه نظر (والغیظ لا الرعد وهود قاصره) أی وجمیع مواد الغیظ وهو غضب كامن للعجز وأصله
فوران حرارة القلب فوقع منه فی القرآن أحد عشر موضعا وأولها فی آل عمران عضوا علیكم الانامل من
الغیظ ویشبه هذا اللفظ فی المبنی لكنه مغایر له فی المعنی حرفان أحدهما فی سورة هود وغیض الماء وثانیهما
فی سورة الرعد وما تغیض الارحام وما تزداد فكلاهما بالضاد لان معناهما النقصان وهو لازم ومتعد لا من
الغیظ فأشار باستثنائهما منقطعا بقوله لا الرعد وهود أی لیس الواقع فیهما من هذا الباب فان ضادهما
قاصرة أو حال كون ضادهما قاصرة لا ظاء مشالة فالمعنی قصر ألف ظائهما فصارا ضادا فی تلفظهما وذلك لان
الضاد بخط الكوفی لابد لها من ألف قصیرة دون ألف الظاء فانها طویلة فی الكتابة تفرقة بینهما فی الكلمات
المركبة وأما بخط غیرهم علی حسب العرف فالفرق بینهما بزیادة المركز فی الضاد وتركها فی الظاء كما لا یخفی
علی من یعرف تحقیق حروف الهجاء وأما ما ذكره الرومی من أن الناظم عبر عن معنی النقصان بالقصور
عن درج المبنی ودرك المعنی وأما قول زكریا قاصرة علیهما فاشارة الی أن القصر بمعنی الحصر أی النفی
منحصر فیهما ومقتصر علیهما (والحظ لا الحض) بالجر فیهما ویجوز الرفع خصوصا فی ثانیهما (علی الطعام)
أی وباب الحظ بمعنی النصیب فسبعة ألفاظ أولها فی آل عمران یرید الله أن لا یجعل لهم حظا فی الآخرة
ویشبهه فی المبنی ویخالفه فی المعنی ثلاثة أحرف لا رابع لها الاول قوله تعالی ولا یحض علی طعام المسكین فی
الحاقة والثانی قوله تعالی ولا تحاضون علی طعام المسكین علی وجوه قراءته الثلاثة فی سورة الفجر والثالث
ولا یحض علی طعام المسكین فی سورة الماعون فانها من الحض بمعنی التحریض علی فعل الشئ واللام فی
الطعام للجنس اذا أشیر الی ما فی القرآن تلویحا أو للعوض عن المضاف الیه أی علی طعام المسكین اذا أرید
به ذكر ما فی القرآن تصریحا والاول أظهر فتأمل وتدبر (وفی ضنین الخلاف سامی) باثبات الیاء كقراءة ابن
كثیر فی نحو باقی وواقی ولا یبعد أن یكون باشباع كسرة المیم بعد حذف تنوینها أی وفی قوله تعالی وما هو
علی الغیب بضنین فی سورة التكویر المكتوب فی مصحف الامام بالضاد خلاف القراء باعتبار القراءة مشهور
شهرة حال مرتفع ظاهر فی القراآت السبع المتواترة فقرأ ابن كثیر وأبو عمرو والكسائی بالظاء علی أنه
فعیل بمعنی مفعول من ظننت فلانا اتهمته وعلیه رسم ابن مسعود رضی الله عنه وقراءته أی وما محمد صلی الله

آل عمران والكاظمین
الغیظ (ظما) وقع منه فی
القرآن مائتان واثنان
وثمانون موضعا أولها قوله
تعالی فی البقرة فتكونا من
الظالمین (اغلظ) من
الغلاظة وقع منه فی القرآن
ثلاثة عشر موضعا أولها
قوله تعالی فی آل عمران
غلیظ القلب (ظلام) وقع
منه فی القرآن مائة موضع
أولها قوله تعالی فی البقرة
وتركهم فی ظلمات
لا یبصرون (ظفر) باسكان
الفاء تخفیفا أفصح من ضمها
لم یأت منه فی القرآن الا
قوله تعالی فی الانعام حرمنا
كل ذی ظفر (انتظر) من
الانتظار بمعنی الارتقاب
وقع منه فی القرآن أربعة
عشر موضعا أولها قوله
تعالی فی الانعام قل انتظروا
انا منتظرون (ظما) وقع
منه فی القرآن ثلاثة مواضع
أولها قوله تعالی فی براءة
لا یصیبهم ظمأ وقوله فی طه
وأنك لا تظمأ فیها وقوله فی
النور یحسبه الظمآن ماء
(أظفر) من الظفر بفتح
الظاء والفاء بمعنی النصر لم
یأت منه فی القرآن الا قوله
تعالی فی الفتح من بعد أن
أظفركم علیهم (ظما كیف
جا) أی تصرف ولو بمعنی
العلم وقع منه فی القرآن

عليه وسلم عنهم فيما أوحى الله سبحانه اليه من تحريف أو تصحيف أو تغيير زيادة أو نقصان وهذا تأكيد لقوله تعالى وما ينطق عن الهوى والباقون قرؤا بالضاد على انه فعيل بمعنى فاعل من ضن يضن بكسر ضاده وفتحه بخل وهو رسم الامام وسائر المصاحف العثمانية وعليه رسم ما في النظم على ما في الاصول المعتمدة وأما قول المصرى وفى ايثار الناظم ذكر ظنين بالظاء ايماء الى اختياره الظاء على الضاد فى القراءة وهو اختيار المحقق الجعبرى على أن نفى المحقق أولى من نفى المقدر فمحل بحث ونظر ظاهر اذ الترجيح فى المعنى لا بغير رسم المبنى أى وما محمد صلى الله عليه وسلم ببخيل على الناس فى بيان الوحى من الله سبحانه وتعالى اليه وهو تحقيق لقوله يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك الآية

(باب التحذيرات)

(وان تلاقيا) أى الضاد والظاء (البيان) أى فبيان كل منهما لأحدهما من الآخر كما قال زكريا الانصارى المراد بيان مخرج كل منهما وصفتهما لانفصال أحدهما من الآخر عند نطقهما كما توهم كلامه حيث علل أيضا بقوله لئلا يختلط أحدهما بالآخر فتبطل صلاته (لازم) أى على القارئ ولا يحتاج الى تقدير فقل البيان كما قاله زكريا بل الفاء مقدرة بناء على حذفها ضرورة كما فى قوله * من يفعل الحسنات الله يشكرها * أى فالله يجازيه او المعنى الزم بيان مخرجهما وصفتهما ليمتاز كل منهما ولا يجوز الادغام لبعد مخرجهما قال خالد سواء بينهما فاصل أولا ولعله أراد الفرق بين المثالين فى قوله (أنقض ظهرك بعض الظالم) فان المثال الثانى بحسب الاصل بينهما فصل وهو لام التعريف الا أنه لما أدغم وصار ظاء مشددة فيصدق عليها التلاقى بينهما حقيقة فى اللفظ حال الوصل وحكما فى الاصل نظرا الى الفصل ومثل المثال الثانى يعض الظالم قال اليمنى فلو قرأ بالادغام تفسد الصلاة يعنى فى أنقض ظهرك وقال ابن المصنف وتبعه الرومى وليحترز من عدم بيانهما فانه لو أبدل ضادا بظاء أو بالعكس بطلت صلاته لفساد المعنى وقال بحرق فلو أبدل ضادا بظاء عامدا بطلت صلاته على الاصح لفساد المعنى وقال المصرى فلو أبدل ضادا بظاء فى الفاتحة لم تصح قراءته بتلك الكلمة أقول وفيه خلاف طويل الذيل فى هذا المبنى وخلاصة المرام ما ذكره ابن الهمام من أن الفصل ان كان بلا مشقة كالطاء مع الصاد فقرأ الطالحات مكان الصالحات تفسد وان كان بمشقة كالظاء مع الضاد والصاد مع السين والطاء مع التاء قيل تفسد وأكثرهم لا تفسد اه وذكر صاحب المنية أنه اذا قرأ الظاء مكان الضاد المعجمتين أو على القلب فتفسد صلاته وعليه أكثر الائمة وروى عنه محمد بن سلمة لا تفسد لان العجم لا يميزون بين هذه الاحرف وكان القاضى الامام الشهيد يقول الاحسن فيه أن يقال ان جرى على لسانه ولم يكن مميزا وكان فى زعمه أنه أدى الكلمة على وجهها لا تفسد صلاته وكذا روى عن محمد بن مقاتل وعن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد قال الشارح وهذا معنى ما ذكر فى فتاوى الحجة أنه يفتى فى حق الفقهاء باعادة الصلاة وفى حق العوام بالجواز أقول وهذا تفصيل حسن فى هذا الباب والله أعلم بالصواب وفى فتاوى قاضيخان ان قرأ غير المغضوب بالظاء أو بالدال تفسد صلاته ولا الضالين بالظاء المعجمة والدال المهملة لا تفسد ولو بالذال المعجمة تفسد (واضطر مع وعظت مع أفضتم) بالاشباع ونحو خضتم أى وبيان الضاد والظاء لازم اذا وقعا قبل طاء أو تاء خوفا من ادغامهما حيث لا يجوز لاختلاف مخارجهما وأما قول زكريا ويلزم بيان الضاد من الطاء فى قوله واضطر مع بيان الطاء من التاء الخ فليس فى محله اذ لا اشتباه بين الضاد والطاء المهملة ولا بين الظاء المثلثة والتاء الفوقية حتى يسلك فى مسلك ما سبق من التمييز والبيان بين الضاد والظاء المعجمتين وقد أصاب الشيخ خالد حيث قال هنا رجع الناظم الى ما كان بصدده من الاحكام المتعلقة بالتجويد (وصف) أمر من التصفية أى خلص (ها) بالقصر ضرورة (جباههم) بالضم حكاية (عليهم) بالاشباع ونحو اليهم والمعنى بين الهاء من أختها ومن الياء ببيانهما وتمييز شأنهما لان الهاء حرف خفى فينبغى الحرص على بيانه وكذلك الحكم فى نحو اهدنا والهكم

*(وأظهر الغنة من نون ومن * ميم اذا ما شددا وأخفين)*

سبعة وستون موضعا أولها قوله تعالى فى البقرة الذين يظنون أنهم ملاقو ربهم (وعظ) بمعنى التخويف من عذاب الله والترغيب فى ثوابه وقع منه فى القرآن تسعة مواضع أولها قوله تعالى فى البقرة وموعظة للمتقين (سوى عضين) من قوله تعالى فى الحجر الذين جعلوا القرآن عضين فانه بالضاد وهو جمع عضة أى فرقة اى متفرقين فيه فقال بعضهم سحر وقال بعضهم شعر وقال بعضهم كهانة وآمن بعضهم ببعضه وكفر بعضهم ببعضه والاستثناء فى كلام الناظم منقطع لان عضة ليست من الوعظ (ظل) بمعنى الدوام وقع منه فى القرآن تسعة مواضع اثنان منها فى (النحل) و(زخرف) حالة كونهما فى السورتين (سوا) أى مستويين وهما قوله تعالى ظل وجهه مسودا وفى نسخة زخرفا بالنصب على الحكاية والبقية قوله تعالى فى طه (وظلت) عليه عاكفا وقوله فى الواقعة (ظلتم) من قوله فظلتم تفكهون (و) قوله (بروم ظلوا) من قوله لظلوا من بعده يكفرون (كالحجر) أى كقوله فى الحجر فظلوا فيه يعرجون وقوله (ظلت)

بنون المخففة لتأكيد الامر بالاخفاء وما بعده اذا زائدة والمعنى بالغ فى اظهار الغنة الصادرة من نون وميم مشددتين نحو انّ وثمّ وانما قدرنا المبالغة لان الغنة صفة لازمة للنون والميم تحركتا أو سكنتا ظاهرتين أو مخفاتين أو مدغمتين الا أنها فى الساكن أكمل من المتحرك وفى المخفى أزيد من المظهر وفى المدغم أوفى من المخفى وقد عرفت أن الغنة مخرجها الخيشوم ثم كل من النون والميم المشددتين يشمل المدغمين الواقعتين فى كلمة أو كلمتين وغير المدغمتين الحاصلتين فى كلمة والنون المدغمة فى كلمة كالجنة والناس والنار والمدغمة فى كلمتين نحو من ناصرين انه لة ولو انما جعل انا كلمة وان كانت فى الاصل ان نا فانهما لكمال امتزاجهما وعدم قابلية انفصالهما لا وصلا ولا وقفا عدتا كلمة واحدة وكذا الكلام فى الناس والنار وأمثالهما وأما النون المشددة بغير المدغم نحو ان الله ثم الميم المدغمة فى كلمة نحو ثم ميقات وهم قوم والمدغمة فى كلمتين نحو كم من فئة وما لهم من الله وأما الميم المشددة بغير الادغام نحو لما وثم وكذا أما بالفتح واما بالكسر ففى بعض المواضع مدغمة نحو فاما يأتينكم اذ أصله ان الشرطية أدغمت فى ما المزيدة للتأكيد وفى بعضها مشددة بغير ادغام نحو قوله تعالى فاما منا بعد واما فداء فاعرف التفصيل وان وقع اجمالا فى كلام ابن المصنف ولعل هذا مراد الشيخ قال وفيه بحث يعرف بالتأمل ولا يبعد أن مراده ما دهمه المصرى حيث قال وفيه بحث اذ التشديد يستلزم الادغام لكنه غير صحيح اذ الامر بالعكس فان الادغام مستلزم للتشديد بخلاف عكسه وانما يتبين لك الفرق بينهما بحسب بنية أصولها

*(الميم ان تسكن بغنة لدى * باء على المختار من أهل الادا)*

بالقصر وقفا والميم منصوب على أنه مفعول لقوله السابق اخفين ويتعلق به قوله بغنة وعلى المختار وأما قوله لدى باء فظرف لقوله ان تسكن فامر باخفاء الميم اذا سكنت وأتت الباء بعدها بناء على القول المختار من أقوال أهل الاداء فالمضاف محذوف لان المراد معروف وهذا القول هو المعول وعند الجمهور عليه العمل وهو مذهب ابن مجاهد وغيره وبه قال الدانى واختاره الناظم كما صرح به فى كتاب التمهيد حيث قال وبالاخفاء آخذ ثم قال شيخنا ابن الجندى واختلف فى الميم الساكنة اذا لقيت باء والصحيح اخفاؤها مطلقا والى اظهارها ذهب المكى وابن المنارى وتبعه ابو محمد السمرقندى واشتهر عند العامة ان حروف بوف تظهر عندها الميم أى الاصلية ثم اعلم أن سكون الميم أعم من أن تكون أصلية نحو أم بظاهر أو عارضة السكون كقوله ومن يعتصم بالله ومنه قوله سبحانه وما هم بمؤمنين فاحكم بينهم ونقل زكريا أنه قيل بادغامها والله أعلم (وأظهرنها) أى أظهر الميم البتة (عند باقى الاحرف) بالاشباع والمراد منها غير الميم فان حكمها علم من ادغام المثلين نحو ومنهم من (واحذر لدى واو وفا) بالقصر للوزن (ان تختفى) بالمصدرية والضمير للميم ومحله النصب على أنه مفعول احذر فتقدير أى أظهر الميم الساكنة عند سائر الاحرف مما عدى الميم والباء الموحدة سواء وقعتا فى كلمة نحو أنعمت أو فى كلمتين نحو مثلهم كمثل ثم مر بالحذر عن اخفاء الميم قبل الواو والفاء مع أن حكمهما علم مما قاله مما فى ضمن باقى الاحرف تصريحا للدفع من توهم انها تخفى عندهما كما تخفى عند الباء كما يفعله جهلة القراء وانما نشأ ذلك من اتحاد مخرجها بالواو وقربها من الفاء فيسبق اللسان لذلك الى الاخفاء وأما قول بحرق لاتحاد المخرج ولذا أظهرها بعضهم عند الباء أيضا فتعليله غير صحيح لان ترتيب الاظهار على اتحاد المخرج غير صحيح ثم اذا أظهرت فلتتحفظ من اسكانها ولتحترز عن تحريكها كما يفعله العامة فى نحو عليهم ولا هم فيها واجتمعا فى قوله الله يستهزئ بهم ويمدهم فى طغيانهم * ثم اعلم أن الاخفاء حال بين الاظهار والادغام وهو عار عن التشديد بل تسكن الحرف كما فى المدغم الا أنه يفرق بينهما بان المخفى والمدغم مشدد وانما يكون اذا لم يكن هناك قرب مخرج حتى يدغم ولا بعد حتى يظهر ثم ان الاخفاء أيضا مراتب فكلما هو أقرب يكون الاخفاء أزيد وما قرب الى البعد يكون الاخفاء دون ذلك وتظهر فائدته فى تفاوت التشديد وتفاوت الغنة نعم الاخفاء لا يكون بدون غنة فقوله بغنة للايضاح بأمرها والاهتمام باظهارها ولدفع وهم تركها لوقوعها فى مقابل نقيضها وأما قول الرومى وبغنة متعلقة بتسكن فوهم وموهم

من قوله (فى الشعرا) فظلت أعناقهم لها خاضعين وقوله فيها (ظل) من قوله فظل لها عاكفين وقوله فى شورى (يظللن) من قوله فيظللن رواكد على ظهره (محظورا) من الحظر وهو المنع وقع منه فى القرآن موضعان قوله تعالى فى سبحان وما كان عطاء ربك محظورا (مع) قوله فى القمر فكانوا كهشيم (المحتظر) أى كهشيم تجمعه صاحب الحظيرة لغنمه والهشيم النبات اليابس المنكسر (وكنت فظا) لم يأت منه فى القرآن الا قوله تعالى فى آل عمران ولو كنت فظا غليظ القلب (وجميع النظر) بمعنى الرؤية وقع منه فى القرآن ستة وثمانون موضعا أولها قوله تعالى فى البقرة وأنتم تنظرون (الا) قوله (ويل) أى فى ويل للمطففين نضرة النعيم وفى (هل) أتى على الانسان نضرة وسرورا (وأولى) أى وفى الاولى من القيامة وجوه يومئذ (ناضرة) فان الثلاثة بالضاد لا بالظاء وهى من النضارة أى الحسن ومنه خبر نضر الله امرأ سمع مقالتى فوعاها فاداها كما سمعها والاستثناء فى كلامه منقطع (والغيظ)

أن يكون قيد السكون فالصحيح ما قدمناه وكما أن الاخفاء له مراتب كذلك الاظهار يكون قويا وغير قوى ولذا قال «واحذر لدى واو وفا أن تختفي» فالمعنى أنك اذا لم تظهرها عندهما كمال اظهارها تخشى اخفاؤها في أدنى مراتبها ثم قال بعضهم ان النون أصل في الغنة من الميم لقربه من الخيشوم وأما قول المصرى وانما لم يذكر التنوين لانه نون خفيفة في المخرج والصفة وانما الفرق بينهما عدم ثبات التنوين في الوقف وفي صورة الخط وأن لا يكون زائدا على هجاء الكلمة فليس في محله اذ الكلام في النون المشددة والمدغم ولا يتصور أنه في نون التنوين مع أن سيبويه وأتباعه لم يذكروا في حروف الغنة الا النون والميم وسيأتي بعد ذلك حكم التنوين عند الحروف الهجائية على حسب أقسامها فقد قال سيبويه في ذكر الحروف التي بين الشديدة والرخوة ومنها حرف يجرى معه الصوت وان ذلك الصوت غنة من الانف فانما تخرجه من أنفك واللسان لازم لموضع الحرف لانك لو أمسكت بأنفك لم يجر معه صوت وهو النون وكذلك الميم وقال نصر بن على الشيرازى ومنها حرفا الغنة وهي النون والميم سميتا بذلك لان فيهما غنة تخرج من الخياشيم وهي الصوت المحصور فيها كاصوات الحمام والقمارى اه وأما تقييد الشاطبي التنوين والميم مع الغنة حيث سكن ولا اظهار فبيان للحالة التي تصحب الغنة فيها لهذه الحروف لا أن هذه الحروف ليست لازمة للغنة اذ لا تنفك عنها فلذلك قال شرطها أن يكن سواكن وأن يكن مخفيات أو مدغمات الا في موضع نصوا على الاقدام فيه بغير غنة واختلف في ذلك على ما سيأتي بيانه في أحكام النون الساكنة والتنوين فان كن مظهرات أو متحركات فلا غنة أى ظاهرة لما سبق من أنهما لا يخلوان عنها البتة في كل حالة من حالاتهما والعمل في النون اللسان وفي الميم للشفتين على ما تقدم وكان يجزئه أن يشترط عدم الاظهار اذ يلزم ذلك أن يكن سواكن هذا وقال الشيخ أبو عمرو في شرح هذه الغنة المسماة بالنون المخفاة هذه النون ليست التي قد مر ذكرها فان تلك من الفم وهذه من الخيشوم ثم قال وشرط هذه أن يكون بعدها حرف من حروف الفم ليصح اخفاؤها فان كان بعدها حرف من حروف الحلق أو كانت آخر الكلام وجب أن تكون الاولى فاذا قلت منك وعنك فمخرج هذه النون من الخيشوم وليست تلك النون في التحقيق فاذا قلت من خلق ومن آمن فهذه هي النون التي مخرجها من الفم وكذلك اذا قلت أمكن وزين مما يكون آخر الكلام وجب أن تكون هي النون الاولى أيضا فافهم والله أعلم

(باب حكم النون الساكنة والتنوين)

(وحكم تنوين ونون) أى ساكن (يلفى) بصيغة المجهول من الالفاء أى يوجد أحدهما في الكلام مقرونا باحد حروف الهجاء (اظهار ادغام وقلب اخفا) أخبار معدودة لقوله حكم أتى في بعضها بالعاطف وفي بعضها بغيره ايماء الى الجواز واشعارا الى الايجاز فيلفى صفة للنونين ومفعوله الثانى مقدر كما قررنا وأما اعراب الرومى بقوله يلفى خبر المبتدأ ونائب فعله مفعوله الاول ضمير راجع الى الحكم ومفعوله الثانى محذوف أى يوجد حكم التنوين والنون على أربعة أقسام وقوله اظهار خبر مبتدأ محذوف تقديره أى الحكم المذكور اظهار الخ فلا يخفى على أولى النهى أنه تطويل خارج عن تحقيق المبنى وتدقيق المعنى وان كان مأخذه ظاهر عبارة ابن المصنف لكن مراده بيان حله ومما يراد اعرابه أن حكم تنوين مبتدأ ونكرة لانه مضاف الى النكرة وكل مضاف الى النكرة نكرة وانما سوغ كونه مبتدأ وصفه بالجملة ثم قوله اظهار ادغام انما يستقيم الوزن بنقل حركة الهمزة الى التنوين كما في قاعدة ورش ثم الفرق بين النونين أن التنوين نون ساكنة زائدة لغير توكيد تلحق آخر الاسم لفظا في الوصل لا وقفا ولا خطا وأن النون الساكنة تثبت لفظا وخطا وصلا ووقفا وتكون في الاسم والفعل والحرف متوسطة ومتطرفة ثم أنواع التنوين ثمانية أو عشرة منها أربعة جاءت في التنزيل مختصة بالاسماء وهي تنوين التمكن وهو ما يدل على أمكنية الاسم لكونه منصرفا من كل حركات الاعراب فيه لفظا أو تقديرا نحو اسم الله وهدى للمتقين وتنوين المقابلة نحو مسلمات مؤمنات

وقع منه في القرآن أحد عشر موضعا أولها قوله تعالى في آل عمران عضوا عليكم الأنامل من الغيظ (لا الرعد) أى قوله تعالى وما تغيض الارحام (و) لا (هود) أى قوله فيها وغيض الماء فانهما لكونهما من الغيض بمعنى النقص بالضاد لا بالظاء (قاصرة) عليهما (والحظ) بمعنى النصيب وقع منه في القرآن سبعة مواضع أولها قوله تعالى في آل عمران أن لا يجعل لهم حظا في الآخرة (لا الحض على الطعام) أى قوله تعالى في سورة الحاقة والماعون ولا يحض على طعام المسكين وقوله في الفجر ولا يحضون على طعام المسكين فان الثلاثة لكونها من الحض بمعنى الحث بالضاد لا بالظاء (وفى ضنين) من قوله تعالى في التكوير وما هو على الغيب بضنين (الخلاف سامى) أى عالى مشهور فقراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائى بالظاء بمعنى متهم وقراءة الباقين من السبعة بالضاد بمعنى بخيل والكلمات التي ذكر فيها الظاء في الابيات السبعة بعد الظعن مجرور بعضها بالعطف عليه لفظا أو محلا

فان التنوين فيهما قابل النون فى مسلمين ومؤمنين وتنوين العوض نحو من فوقهم غواش فان التنوين فيه عوض عن الياء المحذوف وقوموا وأنتم حينئذ فان تنوينه عوض عن الجملة المحذوفة أى وأنتم حين اذ بلغت الحلقوم وانما حركت الذال لالتقاء الساكنين ومنه تنوين كل فانه عوض عن المضاف اليه أى وكلهم وتنوين التناسب نحو سلاسلا وأغلالا فانه صرف سلاسلا عند بعض القراء لمناسبة أغلالا قال نعم فان قلت قد أخل الناظم بقيد السكون فى قوله ونون قلت هو معلوم من قرينة قوله وحكم تنوين لان الاشتراك فى الحكم يقتضى التسوية فى الوصف غالبا ومن المعلوم أن التنوين واجب السكون اه وبقيد قوله غالبا خرج ما يرد على جوابه بدونه وعدم التسوية منهما فى كثير من الاوصاف على ما بيناه واذا عرفت مجملا أن أحكامها أربعة فاعلمها مفصلة (فعند حرف الحلق) بالاضافة الجنسية أى عند الحروف الحلقية (أظهر) أى التنوين والمعنى فاظهرهما عندها (وادّغم) بتشديد الدال وهو من باب الافتعال لغة فى تخفيفها من باب الافعال وأما ما ضبط فى بعض النسخ بضم همز أظهر وضم الدال فغير ظاهر وان ذهب اليه ابن المصنف وتبعه الرومى وذكره المصرى ووجهه بأن نائب الفاعل (فى اللام والرا) بخلاف الشيخ زكريا فانه اقتصر على ما اخترناه ويؤيده عطف قوله وادغمن بغنة عليه والمعنى وادغمها فى اللام والرا بالقصر للوزن (لا بغنة لزم) قال خالد أى ادغاما لازما بغير غنة وفى بعض النسخ أتم مكان لزم يعنى ادغاما تاما مستكملا للتشديد وبهذا التقرير يندفع ما توهمه ابن الناظم حيث جعل لزم صفة لغنة اه والمعنى أنه نعت لمصدر محذوف والاظهر أن التقدير لا تدغم ادغاما مقرونا بغنة وأن قوله لزم جملة مستأنفة مبينة أن الحكم السابق من الادغام فيهما لزم جميع أفرادهما من غير استثناء عنهما بخلاف قوله

*(وأدغمن بغنة فى يومن * الا بكلمة كدنيا عنونوا)*

وفى نسخة صنو بواوه وأولى لوروده أصله فى التنزيل من قوله صنوان وغير صنوان بخلاف مجئ العنوان على ما سيأتى له من البيان ثم قوله وادغمن بالنون الخفيفة المؤكدة ومفعوله مقدر أى النونين ويقرأ يومن باشباع الواو ولا يكتب بالواو فى آخره كما فى بعض النسخ ولا بهمز يومن بل يقرأ بالابدال لتحصيل الواو فى أصل الكلمة وسبق حكم الهمزة ولذا قال الشاطبى بينمو ثم الاستثناء من حروف يومن أى الا الواقع منهما بكلمة كدنيا وصنوان ولم يجئ غيرهما منهما فى كلمة واحدة من الميم والنون والافكان القياس كذلك فيهما لو وجد الاشتراك لعلة بينهما وأما قول الرومى من أن الاستثناء من أدغمن فلا يصح بظاهره الا بتكلف بل بتعسف وأما قول زكريا الا أن يكون الحرفان بكلمة فصحيح بحسب المعنى الا أنه غير صحيح فى حل المبنى * والحاصل أن الناظم رحمه الله أمر باظهار النونين عند حروف الحلق الستة المتقدمة فى المخارج وهى الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء بحسب ترتيبها فى مخارجها الثلاثة من الاقصى والاوسط والادنى وجمعها أوائل قولك * أخى هاك علما حازه غير خاسر * وهو لجيشها مرتبا فى المبنى مع قطع النظر عن المعنى أحسن موقعا من قول الشاطبى رحمه الله * ألا هاج حكم عم خاليه غفلا * قال المصرى وجمعت فى بيت أيضا وهو قوله

همز وهاء ثم حاء وعينها * وخاء وغين يا أخى تأملا

قلت تأملنا فوجدنا أن حق الترتيب أن يقول

دهمز وهاء ثم عين وحاؤها * وغين وخاء ثم كن متأملا

والامثلة ينؤن من آمن عاد اذ وانما يأتى المثالان لعير من ينقل وينهون من هاجر ان امرؤ هلك وأنعمت من علم حقيق على وانحر من حاد نار حامية فسينغضون من غل ماء غير آسن والمنخنقة ان خفتم يومئذ خاشعة ووجه الاظهار رعاية غاية بعد المخرج مع تنوع الحلق من أدناه وأوسطه وأقصاه قال فى النهاية وقد ذكر بعض القراء فى كتبهم أن الغنة باقية فيها وذكر شيخ الدانى فارس بن أحمد فى مصنف له أن الغنة ساقطة منهما اذا

أو تقدير رابعا لفصل مقدر أو مذكور وبعضها بالاضافة وان جاز نصب بعضها حكاية أو بعامل قبله (وان تلاقيا) أى الضاد والظاء فقل (البيان) لاحدهما من الآخر (لازم) القارى لئلا يختلط أحدهما بالآخر فتبطل به صلاته وذلك نحو قوله تعالى فى ألم نشرح (أنقض ظهرك) وقوله فى الفرقان (يعض الظالم) على يديه والعض ان كان بجارحة كسبع وانسان فبالضاد والا فبالظاء نحو وعظ الزمان وعظت الحرب (و) يلزم بيان الضاد من الطاء فى قوله تعالى فمن (اضطر مع) بيان الظاء من التاء فى قوله تعالى فى الشعراء (أوعظت) من قوله تعالى سواء علينا أوعظت (و) (مع) بيان الضاد من التاء فى قوله تعالى فى البقرة فاذا (أفضتم) من عرفات (وصف) بفتح الصاد وتشديد الفاء أى خلص (هاجباههم عليهم) ونحوهما نحو والهكم واهدنا لان الهاء حرف يختفى وينبغى الحرص على بيانه وها مضافة لما بعدها وقصرها للوزن (وأظهر الغنة من نون ومن ميم اذا ما) زائدة (شددا)

أظهراوهومذهب النحاة وبه صرحوافى كتبهم وبه قرأت على كل شيوخى ماعدا القراءة يزيد والمسيب اه
وأقول يمكن أن يكون النزاع لفظيا لان من قال ببقائها أراد فى الجملة لعدم انفكاك أصل الغنة عن النون ومن قال بسقوطها أراد عدم ظهورها * ثم اعلم أن القراء السبعة أجمعوا على اظهار النونين عند حروف الحلق جميعها وانما روى أبوجعفر اخفاءهما عند الخاء والغين من طريق الطيبة الافى ثلاث كلمات وهى المنخنقة بالمائدة استثناها بعض أهل الاداء وان يكن غنيا النساء أو فسينغضون بالاسراء ثم لايخفى وجه تقديم الاظهار فانه الاصل وثنى بالادغام لانه ضد الاظهار المتقدم والشئ يحمل على ضده كما يحمل على نقيضه اذ الضد أقرب خطورا بالبال ولمساواته له أيضا فى عدة الحروف ثم ذكر القلب لانه نوع من الادغام وحرفه واحد قريب الى الضبط ثم ذكر الاخفاء حفظا للاحصاء ولانه حالة بين الاظهار والادغام فيتوقف على تحققهما والله أعلم
ثم أمر بادغام كل من النونين فى اللام والراء من غير اظهار غنة نحو من ربهم و بشرا رسولا وان لو وهدى للمتقين ووجه ادغامهما فيهما تلاصق مخرجهما عند الجمهور واتحادهما عند جمع ثم نفى الغنة عنهما مبالغة فى تخفيفهما لان فى بقائها ثقلاتما قال الروى أولاتباع الصفة الموصوف ولتنزلهما بشدة المناسبة منزلة المثلين النائب أحدهما مناب الآخر وفيه أن الغنة باقية فى حقيقة المثلين من الميمين والنونين فلاوجه لنفيهما فيما ينزل منزلتهما قال ابن المصنف والى عدم الغنة أشار بقوله لابغنة لزم أى لابغنة لازمة بل منفكة منها فما سبق لخالد من اسناد الوهم الى ابن الناظم مبنى على عدم الفهم نعم ذكر زكريا أن فى نسخة أتم فيفيد جواز ادغامهما فى ذلك بغنة وبه قرأ جماعة لكن المشهور الاول وعليه العمل اه والاظهر أن لايجعل أتم صفة لغنة لئلا يتوهم جوازها فى قراءة أورواية لما صرح الشاطبى رحمه الله من الاتفاق بقوله

وكلهم التنوين والنون أدغموا * بلاغنة فى اللام والرا ليجملا

بل يجعل صفة الادغام مقدر كما سبق فى لزم أو خبر لمبتدأ محذوف هو هو وهو أفعل التفضيل أى وذلك الادغام أتم والحكم أعم وهو الملائم لان الادغام اذا لم يكن مقرونا بالغنة فلا شك أنه أكمل وأتم مما توجد فيه الغنة اذ هى كنوع فصل بين الحرفين ثم أمر الناظم بادغامهما مقرونا بغنة فى حروف ينمو وهى أربعة أحرف الياء والواو والميم والنون نحو ان يروا من فئة ينصرونه ومن وال ايمانا وعلى وعن من سنبلة مائة حبة وان نحن ملكا نقاتل * ثم اعلم أن خلفا راوى حمزة من القراء السبعة يدغمهما فى الواو والياء بلا غنة فاطلاق المصنف رحمه الله بناء على قراءة العامة ثم اتفقوا على أن الغنة مع الواو والياء غنة المدغم ومع النون غنة المدغم فيه واختلفوا مع الميم فذهب ابن كيسان النحوى وابن مجاهد المقرى ونحوهما الى أنها غنة النون تغليبا للاصالة وذهب الجمهور الى أنها غنة الميم كالنون فى أنه غنة المدغم فيه وهو اختيار الدانى والمحققين وهو الصحيح لان الاولى قد ذهبت بالقلب فلافرق بين من م وبين أم من أقول ولايبعد أن يقال بغنتهما الافى الواو والياء فانه لاغنة فيهما بالاصالة وانما توجد فيهما عند المقارنة فيفيد أن الغنة فى النون والميم أقوى من الغنة فى الواو والياء ولذا وقع خلف فيهما وجاء التأكيد باظهار غنة النون والميم المدغمتين على ماسبق بيانهما ولابد أن تكون الغنة فى النونين أظهر من غيرهما ثم وجه الادغام فى النون هو التماثل وفى الميم التجانس فى الغنة والجهر والانفتاح والاستفال وبعض الشدة وفى الواو والياء هو التجانس فى الانفتاح والاستفال والجهر ومشابهة الغنة المد ومن ثم أعرب بالنون فى الافعال الخمسة كما أعرب بحروف المد فى الاسماء الستة أما اذا اجتمعت النون الساكنة مع الواو والياء فى كلمة نحو الدنيا وبنيان وقنوان وصنوان ولاخامس لهذه الاربعة أظهرت لئلا يلتبس بالمضاعف اذا أدغمت وهو ما تكرر أحد أصوله نحو صوان ودياكذا ذكره المصنف وفيه أن المراد بالمضاعف هنا هو المضاعف الثلاثى وهو ما اتحد عين الفعل ولامه من حروف أصوله كمد وعد فيصير وزن صوان فعلان ووزن دنيا فعلا ليكونا مضاعف الا فنعال فانه يصير بانيا على كونه أجوف وزن فعلا ومع هذا فقد يقال انه لطيف لكن فى الجملة لايخلو عن الشبهة ولذا قال الشاطبى رحمه الله تعالى

والغنة صفة لازمة لهما متحركتين أوساكنتين ظاهرتين أومدغمتين أو مخفاتين وهى فى الساكن أكمل منها فى المتحرك وفى المخفى أكمل منها فى المظهر وفى المدغم أكمل منها فى المخفى ونحو ذلك من الجنة والناس ومن نذير وثم ولما ومالهم من الله (واخفين) أنت (الميم ان تسكن بغنة لدا) أى عند (باء على المختار من) قول (أهل الادا) بالقصر للوقف نحو ومن يعتصم بالله فقد هدى وقيل باظهارها وقيل بادغامها (وأظهرنها عند باقى الاحرف) أى نحو أنعمت وتمسون وذلكم خير لكم عند بارئكم فتاب عليكم (واحذر) اذا سكنت الميم (لدا) أى عند (واووفا) نحو عليهم ولاهم فيها (أن تختفى) بفتح أن أى اختفاءها باخفائك لها لاتحادها بالواو مخرجا وقربها من الفاء فيظن أنها تخفى عندهما كما تخفى عند الباء ثم أخذ فى بيان أحكام النون الساكنة والتنوين وهو نون ساكنة تلحق الآخر لفظا لاخطا لغير توكيد فقال (وحكم تنوين و نون) ساكنة (يلفى) أى يوجد عند حروف الهجاء محصور فى

أربعة أقسام وهي (اظهار ادغام وقلب اخفا) وأقسام التنوين مستوفاة في كتب النحو والنون الساكنة تثبت لفظا وخطا ووصلا ووقفا (فعند حروف الحلق) نحو من آمن ومن هاجر ومن حاد الله ومن جاهد ومن علم وان خفتم ومن غل ونحو لكبيرة الا وفريقا هدى وعزيز حكيم وسميع عليم ونداء خفيا وعزيز غفور (أظهر) هما أي التنوين والنون الساكنة لصعوبة ادغامها فيه كما مر (وادغم) هما بتشديد الدال (في اللام والرا) نحو فان لم وهدى للمتقين ومن ربكم وغفور رحيم لتقارب المخرجين واتحادهما (لا بغنة) مبالغة في التخفيف اذ في بقائها ثقل ما وادغامهما في ذلك بلا غنة (لزم) أي لازم وفي نسخة أتم فيعد جواز ادغامهما في ذلك بغنة وبه قرأ جماعة لكن المشهور الاول وعليه العمل (وأدغمن) هما (بغنة في) حروف (يومن) نحو من يقوم ولقوم يؤمنون ومن وراءهم وجنات وعيون ومن مال وصراط مستقيم ومن نذير وحطة نغفر ووجه الادغام في النون التماثل

*مخافة أشباه المضاعف اثقلا * وأما قول الرومي ونحو عنونوا فانه اذا أدغم يصير عنّونوا فيصير عنوانا لفظا ظاهر اذ عنو الاشك أنه مضاعف وعنونوا على حاله أجوف غايته أنه انتقل من باب فعلل الى باب التفعيل فتأمل في حروف الاصيل ثم اعلم أن حكم اللام والراء اذا كانتا مع النون في كلمة كذلك اذا كان يجب اظهارهما معهما لئلا يشتبه بمضاعفهما الا أنه لما لم يقع شئ منه في القرآن في كلمة لم يحتج الى استثنائه وأما في كلمتين وهو قوله من راق فالجمهور على ادغامه وانما سكت حفص حال الوصل على نونه وكذا على لام بل ران خوف اشتباهه بالمضاعف حيث يصير مراق وبران فيتوهم أن يكون الاول مبالغة مارق والثاني تثنية البر والمراد بالمضاعف هنا معناه اللغوي دون الاصطلاحي فتدبر وسيجيء وجه سكته على غيرهما في باب الوقف ان شاء الله تعالى *ثم اعلم أنه لم يتأت للناظم أن يأتي بمثال الواو من القرآن فأتى بلفظ عنونوا من عنوان الكتاب بضم العين وبكسرها وهو ظاهر ختمه الدال على ما في طيه ولذا قيل الظاهر عنوان الباطن وما أحسن ملائمة هذا المعنى بخصوص هذا المبنى من الانتقال منه الى المدعى قال ابن المصنف وهو من تعنين الكتاب لختمه وقال الرومي من عنوان الكتاب لختمه والظاهر ما قال صاحب القاموس عن الكتاب وعننه وعنونه وعناه كتب عنوانه اه ولا يخفى أن أصل الكلمة مضاعفة ففيه من الفائدة أن في تصويرها اشارة الى أن الواو أعم من أن تكون أصلية أو زائدة * ثم اعلم أن القراء اختلفوا في نون يس والقرآن ون والقلم حال الوصل كما بينه الشاطبي بقوله

ويس أظهر عن فتى حقه بدا * ونون وفيه الخلف عن ورشهم خلا

وكذا في نون طسم عند الميم فأظهرها حمزة دون غيره (والقلب عند البا) بقصرها للوزن (بغنة كذا) أي وقلب النونين ميما عند ملاقاتهما الباء كما قال الشاطبي * وقلبهما ميما لدى الباء * حال كونها مقرونة بغنة كما هو شأن الميم الساكنة عند الباء من اخفائها لبها مع الغنة كما سبق عن أجلاء أرباب القراءة في نحو قوله وهم بربهم وأنبئهم وأن بورك وعليم بذات الصدور ووجه القلب عسر الاتيان بالغنة في النون والتنوين مع اظهارهما ثم اطباق الشفتين لاجل الباء ولم يدغم لاختلاف نوع المخرج وقلة التناسب فتعين الاخفاء ويتوصل اليه بالقلب ميما لتشاركه الباء مخرجا والنون غنة وقال سيبويه في تعليل ذلك أي في وجه تخصيص قلبها ميما من بين سائر الحروف لانهم يقلبون النون ميما في قولهم العنبر ومن بذلك فلما وقع مع الباء الحرف الذي يفرون اليه من النون لم يغيروه وجعلوه بمنزلة النون اذ كانا حرفي غنة ولم يجعلوا النون باء لبعدها في المخرج من الباء ولانها ليست فيها غنة أي في الباء ولكنهم أبدلوا مكانها من أشبه الحروف بالنون وهي الميم ثم قوله كذا متعلقات المصراع الآتي أي وكذلك بغنة (لاخفا لدى باقي الحروف أخذا) بصيغة المجهول وألفه للاطلاق والتقدير أخذ به أي بالاخفاء ولا يبعد أن يقال أخذهما أي بالقلب والاخفاء أو بما ذكر من مجموع ما تقدم أي عمل بهما والله أعلم ولا يبعد أن يكون الالف للتثنية والضمير راجع الى الحكمين من القلب والاخفاء في هذا البيت وقد أبعد الرومي حيث قال وأخذا مبني للمفعول تثنية أخذ ونائب فاعله ضمير راجع الى النونين ثم قال ويجوز أن يكون مفردا ويكون الالف للاطلاق ونائب فاعله راجع الى النون فتكون اللام في القلب عوضا عن النون الساكنة فقط وعدم التعرض بحال التنوين لمشاركته النون في الحكم المذكور اه وهو في غاية من التكلف ونهاية في التعسف مع أن الاسناد غير صحيح الا أن يقدر مضاف ويقال اخفاؤهما فتأمل فانه موقع ذلك ثم قول الناظم لاخفا بقصر الهمزة ضرورة وبنقل حركة الهمزة الى اللام والاكتفاء بها عن همز الوصل لغة وقراءة كما سبق تحقيقه في الاضراس والتقدير اخفاؤهما لا الاخفاء لهما كما ذكره زكريا * والحاصل أن الناظم أخبر أن النون الساكنة والتنوين كما قلبا ميما عند الباء وأخفيا بغنة كذلك أخذ اخفاؤهما بغنة عند باقي الحروف الخمسة عشر وهي ما عدا الحروف السابقة للاحكام الثلاثة وقد جمعها بعض الفضلاء في أوائل هذه الكلمات شعر

حكت زينب فأبدت ثنايا * تركتني سكران دون شرابي

طوّقتني ظلماً فلا تذل * جرّعتني جفونها كأس صابي

واعلم أن الجيم من جفونها مكررة لاقامة الوزن ولذا لم تميز كغيرها بالاحمر فهو كما قال الشاطبي

وربما كان كرر الحرف قبلها * لما عارض والامر ليس مهوّلا

والامثلة منضود من ضعف عذابا ضعفاً وينزل فان زللتم نفساً زكية وينفق فان فاؤا سفر فعدة ومشوراً فمن ثقلت أزواجاً ثلاثة وكنتم ان تبتم جنات تجري ما تشعر أن سيكون ورجلا سلماً لرجل وعنده ومن دخل عملا دون ذلك وينشئ فمن شهد شيء شهيد وما ينطق فان طبن صعيداً طيباً والنظر ان ظن ظلا ظليلا وينقلب وان قيل بتابع قبلتهم ولينذر من ذا الذي ظل ذي ثلاث ونجيكم وان جنحوا ولكل جعلنا وأنكالا من كان زرعا كلتا وينصركم ولمن صبر عملا صالحا ووجه الاخفاء تراخي باقي حروف الهجاء عن مناسبة حروف الادغام مباينتها الحروف الاظهار فأخفيت فان الاخفاء حال بين الاظهار والادغام الذي لا تشديد معه وان اخفاء الحروف نفسه عند غيره لا في غيره بخلاف الادغام قال اليمني وحقيقة الاخفاء أن يذهب ذات النون من اللفظ مع بقاء صفة الغنة وقال الرومي المراد هنا اخفاء الحروف لا اخفاء الحركة ثم كل ما ذكر من أول هذا الباب الى هنا ان كانا من كلمة فالحكم عام في الوصل والوقف وان كانا من كلمتين فالحكم مختص بالوصل فافهم والله أعلم فان قلت وجود الغنة مع الادغام في الواو والياء يمنع أن يكون ادغاما فينبغي أن يكون اخفاء كما صرح به السخاوي حيث قال واعلم أن حقيقة ذلك اخفاء لا ادغام وانما يقولون له ادغاما مجازا والا فهو في الحقيقة اخفاء على مذهب من يبقي الغنة ويمنع تمحض الادغام لكن لابد من تشديد يسير فيهما قال وهو قول الاكابر حيث قالوا لا اخفاء ما بقيت معه الغنة أجيب بان الادغام مع الغنة في الواو والياء غير كامل من أجل الغنة الباقية معه وهو عند من أذهب الغنة ادغام كامل وتوضيح ذلك ما قاله الناظم في النشر فان قلت الصحيح من أقوال الائمة أنه ادغام ناقص من أجل صوت الغنة الموجودة معه فهو بمنزلة صوت الاطباق الموجود مع الادغام في أحطت وبسطت والدليل على أن ذلك ادغام وجود التشديد فيه اذا التشديد ممتنع مع الاخفاء قلت قال الحافظ أبو عمرو فمن أبقى غنة النون والتنوين مع الادغام لم يكن ذلك ادغاما صحيحا في مذهبه لان حقيقة باب الادغام الصحيح أن لا يبقى فيه من الحرف المدغم أثر اذا كان لفظه ينقلب الى اللفظ المدغم فيه ويصير مخرجه من مخرجه بل هو في الحقيقة كالاخفاء الذي يمتنع فيه الحرف من القلب لظهور صوت المدغم وهو الغنة ألا ترى أن من أدغم النون والتنوين ولم يبق غنتهما قلبهما حرفا خالصا من جنس ما يدغمان فيه فعدمت الغنة بذلك رأسا في مذهبه اذ غير ممكن أن تكون منفردة في غير حرف أو مخالطة بحرف لا غنة فيه لانها مما تختص به النون والميم لا غير اهـ فان قيل هلا أدغمت النون الساكنة فيهما بغنة اذا كانتا في كلمة ليحصل الفرق بينهما وبين المضاعف أجيب بانهما لما كانت فارقة فرقا خفيا لم يدركه العامة لم يكن الفرق معتبرا فمنع الادغام حذرا من اللبس ظاهرا هذا وقد قال بعض المحققين في أحكام النون الساكنة والتنوين التحقيق أنها ثلاثة اظهار وادغام محض وغيره وسبق بيانه واخفاء مع قلب ودونه قال المصنف في النشر فلا فرق حينئذ بين أن بورك ومن يعتصم بالله الا أنه لم يختلف في اخفاء الميم المقلوبة عند ماذكر ولا في اظهار الغنة في ذلك بخلاف الميم الساكنة كما تقدم ثم قال وما وقع في كتب بعض متأخري المغاربة من حكاية الخلاف في ذلك فوهم ولعله انعكس عليهم من الميم الساكنة عند الباء والعجب أن شارح أرجوزة ابن بري في قراءة نافع حكى ذلك عن الداني وانما حكى الداني ذلك في الميم الساكنة لا المقلوبة واختار مع ذلك الاخفاء اهـ كلامه

(باب المدّات)

(والمدّ لازم وواجب أتى) أي المدّ (وجائز وهو) أي المدّ (وقصر ثبتا) بألف التثنية أي ثبت كلاهما اذ الكلام في المدّ الجائز والمدّ لغة الزيادة واصطلاحا اطالة الصوت بحرف مدي من حروف العلة والقصر لغة الحبس واصطلاحا ترك المدّ وهو الاصل اذ المدّ لابد له من وجود سبب يتفرع عليه وقال الجعبري المد طول زمان صوت

وفي الميم التجانس في الغنة والجهر والانفتاح والاستفال وبعض الشدة وفي الباء والواو التجانس في الانفتاح والاستفال والجهر واتفقوا على أن الغنة معهما غنة المدغم ومع النون غنة المدغم فيه واختلفوا مع الميم فذهب ابن كيسان الى أنها غنة المدغم من النون والتنوين للاصالة وذهب الباقون الى أنها غنة الميم كالنون (الا) أن يكون الحرفان (بكلمة كدنيا) و(عنونوا) وصنوان فلا تدغمها لئلا تلتبس الكلمة بالمضاعف وهو ما تكرر فيه أحد أصوله نحو صنوان ولما لم يتأت للناظم مثال الواو من القرآن أتى بعنونوا من عنوان الكتاب وهو ظاهر ختمه الدال على ما فيه وفي نسخة صنونوا (والقلب) والاقلاب للتنوين والنون منهما واجب (عند البا) بالقصر للوزن (بغنة) نحو أنبئهم وأن بورك وعليم بذات الصدور لعسر الاتيان بالغنة ثم اطباق الشفتين عند الاظهار ولاختلاف المخرج وقلة التناسب مع الادغام فتعين الاخفاء لقلبهما ميما لمشاركتها الباء مخرجا والنون غنة (كذا الاخفا) لهما بقل

الحرف واللين أقله والقصر عدمهما وقدم الناظم المد على القصر مع أن القصر هو الاصل لانه هو المقصود بالذكر لانه يبحث فيه القراء وأما قول المصري اذلا فائدة في ذكر حكم القصر لخروج عن الحداقة فيها الفوائد أيضا من غير الحصر مع أن الاشياء انما تتبين بأضدادها * ثم اعلم أن حروف المد ثلاثة الالف ولا تكون الا ساكنة ولا توجد حركة ما قبلها الا من جنسها وهو الفتحة والياء الساكنة اذا كان قبلها كسرة والواو الساكنة اذا وقع قبلها ضمة أما اذا كان قبل الواو والياء الساكنتين فتحة فتسميان حروف اللين واذا كانتا متحركتين فاختصا بحرف العلة * والحاصل أن العلة أعم من المد واللين والانفراداغامد بخلاف أخويها ثم قيل بتباين حرفي المد واللين وعدم صدق أحدهما على الآخر في التمكن لكن من المحققين من جعل بينهما عموما وخصوصا مطلقا مع قوله بذلك الفرق السابق فاطلاق حروف اللين على حروف المد من غير عكس * ثم المد نوعان أصلي وهو اللازم لحروف المد الذي لا ينفك عنها بل ليس لها وجود بعدمه لابتناء بنيتها عليه ويسمى مدا ذاتيا وطبيعيا وامتداده قدر ألف واجتمعت الثلاثة في كلمة أوتينا الحروف الثلاثة شرط لطلق المد وفرعي وهو ما يكون فيه سبب للزيادة على مقدار المد الاصلي والمراد بالقصر هو ترك مد تلك الزيادة لا ترك أصل المد لما تقدم فافهم ثم السبب لزيادة المد اما همز أو سكون * والهمز اما أن يوجد مع حروف المد في كلمة أو في كلمتين والسكون اما لازم أو عارض فالاقسام أربعة لازم وواجب وجائز وعارض وسيأتي تعريف كل في محله مع ما يتعلق بحكمه قال ابن المصنف والى الاربعة أشار في البيت قلت المصنف ماذكر سابقا في مقام الاجمال الا ثلاثة وأما فيما سيأتي من بيان التفصيل ذكر الاربعة وكأنه أدرج هذا العارض في ضمن الجائز لاشتراكهما في حكم جواز المد والقصر في الجملة أو بالنسبة الى اختلاف أهل القراءة (فلازم ان جاء بعد حرف مد) بتشديد الدال يوقف عليه بالسكون كما في قوله تعالى تب و حج ونحوهما ويخفف للوزن (ساكن حالين وبالطول يمد) أي يزاد حرف المد والمراد بالطول قدر ثلاث ألفات على خلاف في اعتبار المد الاصلي معها أو بدونه ولازم خبر لمبتدأ مقدر أي فالمد لازم وقوله ساكن حالين فاعل جاء وهو بالاضافة أي ساكن في حالي الوصل والوقف وقيل هو الذي لا يخلو عن السكون والمؤدي واحد والمعنى متحد وأما العارض الذي يقابله فهو أن يكون سكونه عارضا لاجل وقف أو ادغام كما سيأتي * والحاصل أن الفاء لتفصيل ما أجمل أولا فأخذ يبين كل نوع من أنواع المد مفصلا فأخبر أن المد اللازم هو الذي جاء بعد أحد حروف المد حرف ساكن لازم سكونه في الحالين لا يختلف حاله باعتبار اختلاف الوصل والوقف فلا يضر كون سكونه عارضا عند الاعلال نحو دابة فانها في الاصل كانت دابية على وزن فاعلة فسكنت الباء الاولى وأدغمت في الثانية فلا يسمى سكونه عارضا عند القراء ثم السكون اما مدغم نحو ولا الضالين وأتحاجوني وهذان واللذان عند من شدد نونهما والذاكرين في وجه الابدال دون التسهيل وهذا اللازم كلي ويسمى لازما مشددا واما غير مدغم كما في فواتح السور من ص و ق ونحوهما وهذا اللازم حرفي باعتبار أصلي كلي ويسمى لازما مخففا ويلحق به نحو آلآن في موضعي يونس وكذا واللائي ومحياي في قراءة من أسكن ياءهما لانه اعتبر فيه اللفظ اعتبارا بالاعتداد بالعارض واختلف في الم في فاتحة البقرة وكذا في فاتحة آل عمران وقفا هل مد اللام لكونه مشددا أكثر أو مد الميم لانه في محل الوقف أظهر والجمهور على التساوي على ما صرح به الجعبري * ثم اعلم أن القراء أجمعوا على مد اللازم بقسميه مدا مشبعا قدرا واحدا من غير افراط فقد قال الناظم في النشر لا أعلم بينهم في ذلك خلافا سلفا ولا خلفا الا ما ذكره الاستاذ الجاجاني في كتاب حلية القراء اتصالا عن أبي بكر بن مهران الاحيث قال والقراء مختلفون في مقداره فالمحققون منهم على انه الاشباع والاكثرون على اطلاق تمكين المد فيه * ثم اختلفوا أيضا في تفاوت بعض ذلك على بعض فذهب كثير الى أن مد المدغم منه أشبع تمكينا من المظهر من أجل الادغام مثل دابة بالنسبة الى محياي عند من أسكن وينقص عندهم لا عمد ص والقرآن ذي الذكر والقلم عند من أظهر بالنسبة الى من أدغم وذهب بعضهم الى عكس ذلك وهو أن مد غير المدغم

حركة الهمزة الى اللام والاكتفاء بها عن همزة الوصل (لدا) أي عند (باقي الحروف) الخمسة عشر (أخذا) به بألف الاطلاق نحو ولولا أن ثبتناك والانثى بالانثى ومن نطفة ثم ولمن صبر وانصرنا وريحا صرصرا لتراخيها عن مناسبة حروف الادغام ومباينتها حروف الحلق والاخفاء لغة الستر واصطلاحا نطق بحرف بصفة بين الاظهار والادغام عار عن التشديد مع بقاء الغنة في الحرف الاول ويفارق الاخفاء الادغام لانه بين الاظهار والادغام وبانه اخفاء الحرف عند غيره لا في غيره بخلاف الادغام فيهما ثم أخذ في بيان أحكام المد فقال (والمد) وهو لغة الزيادة واصطلاحا اطالة الصوت بحرف مدي من حروف العلة وهو ثلاثة أقسام (لازم وواجب أتى وجائز وهو) أي المد (وقصر) وهو لغة الحبس واصطلاحا ترك المد وهو الاصل (ثبتا) وقد أخذ في بيان أقسام المد فقال (فلازم ان جاء بعد حرف مد) حرف (ساكن حالين) بالاضافة أي ساكن في حال الوصل والوقف

فوق المدغم وقال لان المد يحصل ويتقوى بالحرف المدغم فيه لحركته فكأن الحركة في المدغم فيه حاصلة في المدغم فقوى بتلك الحركة وان كان الادغام يخفي الحرف وذهب الجمهور الى التسوية بين مد المدغم والمظهر في ذلك كله اذ الموجب للمد هو التقاء الساكنين والتقاؤهما موجود في كل فلا حاجة للتفصيل في ذلك كله وهذا هو التحقيق فلا يعدل عنه وبه صرح أبو عمرو الداني رحمه الله وأما ما ذكره ابن المصنف وتبعه غيره هنا من نوع الجائز في الادغام نحو الرحيم ملك وفيه هدى كله وقراءة أبي عمرو برواية السوسي وكذا لا تيمموا ولا تعاونوا على رواية البزي عن ابن كثير فليس في محله اذ كلام المصنف على حسب مرامه انما هو في ساكن حالين والامثلة المذكورة ليست كذلك اذ الادغام عند الوقف على الكلمة الاولى منهما فحقها أن تذكر في المد الجائز لجواز مدها وقصرها كما اختلف القراء فيها أو في المد العارض لانه العارض كما يكون في الوقف يكون عارضا في الوصل وكذا الم الله في الوصل عند الكل والم أحسب الناس عند الناقل وهو ورش مطلقا وحمزة وقفا من المد الجائز أو العارض لانه ان اعتبر فيه اللفظ اعتبارا بالاعتداد بالعارض جرى فيه موجود سكون الوقف من الطول والتوسط والقصر لكن صرحوا بأن التوسط ضعيف ولعل هذا وجه اقتصار زكريا على ما عداه وأن اعتبار الاصل عدم الاعتداد بالعارض وهو الاكثر فالاشباع وأغرب المصري حيث جعل نحو والصافات صفا بالادغام عند حمزة ونحو فلا انساب بينهم ولا تيمموا من المد اللازم وقال خلافا لبعضهم حيث جعل من القسم الجائز والمعتمد الاول وهذا زلل منه وخطل فانه ذهب الى خلاف ما صرحوا به فما ذكرناه فهو المعول * ثم اعلم أن أهل الاداء اتفقوا على اشباع المد للساكن اللازم في فواتح السور التي وجد فيها حرف المد والسكون وكذا قال الشاطبي رحمه الله تعالى

وفي نحو طه القصر اذ ليس ساكن * وما في ألف من حرف مد فيمطلا

واختلفوا في قدر مد غير الفواتح فمنهم من مد قدر ألفين كالفواتح وهو اختيار الناظم واليه أشار بقوله وبالطول يمد كذا ذكره المصنف مجملا وينبغي أن يكون كلامه محمولا على أن المراد بقدر ألفين زيادة على المد الاصلي ليصح اطلاق الطول عليه فان أقل الطول ثلاث ألفات والتوسط قدر ألفين ليبقى قدر ألف للقصر ثم قال ومنهم من مد قدر ألف واختاره الاهوازي والسخاوي في قوله شعر

والمد قبل المسكن دون ما * قد مد للهمزات باستيقان

أقول ومن المعلوم أن أقل مد الهمزات ثلاثة اجماعا فراده بقدر ألف غير ما في حرف المد من المد الطبيعي ثم وجه المد اللازم أنه تقرر في علم التصريف أنه لا يجمع في الوصل بين الساكنين فاذا أدى الكلام اليه حرك أو حذف أو زيد في المد ليقدر محركا وهذا موضع الزيادة ولذا قال الخاقاني شعر

مددت لان الساكنين تلاقيا * فصارا كتحريك كذا قال ذو الحبر

هذا ويسمى مد العدل أيضا لانه يعدل حركته ولتساوي القراء في قدر مده قال ابن المصنف ويسمى مد الحجز لانه فصل بين الساكنين وجعله خالد في شرحه مد الحجز كقوله أأنذرتهم وأئذا سمي بذلك لدخول الالف بين الهمزتين حاجزة بينهما ومبعدة احداهما عن الاخرى عند بعض القراء ممن يدخل الالف بين الهمزتين كراهة توالبهما متحركتين سواء كانتا متفقتين أو مختلفتين * ثم اعلم أن لفظ عين في فاتحتي سورة مريم والشورى لما كان ياؤه لينية غير مدية وان كان سكون النون لازما اختلف القراء في مقدار مدها فقال ابن المصنف فيه الاشباع والتوسط وتبعه الشيخ زكريا والمحققون من شراح الشاطبية على جواز القصر أيضا كما أشار اليه الشاطبي بقوله

ومد له عند الفواتح مشبعا * وفي عين الوجهان والطول فضلا

لان الوجهين وقعا بهم بين يحتمل القصر والتوسط ويحتمل الطول مع أحدهما فيحصل جواز الوجوه الثلاثة ووجه الاشباع أنه قياس مذاهبهم في الفصل بين الساكنين وهو أعم من اعتبار حرف اللين والمدمع

(وبالطول يمد) بقدر ألفين واللازم قسمان لازم كلي نحو دابة والذاكرين في وجه الابدال ولازم حرفي نحو قوص لكن يجوز في عين كل من فاتحتي مريم وشورى التوسط تفرقة بين ما قبله حركة من جنسه وبين ما قبله حركة من غير جنسه ليكون لحرف المد مزية على حرف اللين (وواجب ان جاء قبل همزة) حالة كونه (متصلا ان جمعا) يعني بأن جمع المد والهمز (بكلمة) نحو جاء وبالسوء وسيأ وسمي متصلا لاتصال الهمزة بكلمة حرف المد وله محل اتفاق وهو اتفاق القراء على اعتبار أثر الهمزة من زيادة المد ومحل اختلاف وهو تفاوتهم في الزيادة والمد فيه عند أبي عمرو وقالون وابن كثير مقدار ألف ونصف وقيل وربع وعند أبي عامر مقدار ألفين وعند عاصم مقدار ألفين ونصف وعند ورش وحمزة مقدار ثلاث ألفات وهذا كله تقريب لا يضبط الا بالمشافهة والادغام (وجائز اذا أتى) حال كونه (منفصلا) بأن يكون حرف المد آخر كلمة والهمز أول أخرى نحو يا أيها الناس

مافيه من المناسبة لما جاورهمن الممدود كصادفى مريم وسين فى شورى ووجه التوسط هو التفرقة بين ما يكون حركة ماقبله من جنسه و بين ما لا يكون لتوجد مزية لحرف المد على اللين ووجه القصر أن المد من خواص حرف المد فينتفى بانتفائه مع أن القصر هو الاصل وهذه ثلاثة أوجه صرح الناظم بها فى طيبته فقال

* ونحو عين فالثلاثة لهم * فثبت الاوجه من الطريقين فلا يعبأ بقوله بخالفها * ثم اعلم أنه حيث قيل بالقصر فى كلمة فلا يخرج بها عن المد الاصلى الذى لا يقوم ذات الحرف الابه ولا يتوقف على وجود سبب مده فالخروج عنه مخطئ لانه لا يتوصل اليه الا باسقاط حرف من القرآن (وواجب ان جاء قبل همزة) بالاشباع (متصلا ان جمعا بكلمة) المشهور على مافى النسخ المحررة والاصول المعتبرة بكسر همزة ان على انها الشرط قال اليمنى والاولى أن يكون بفتح الهمزة وتكون الباء مقدرة قلت لم يتجه وجه الاولى مع أن النسخة الاولى مستقيمة فى المعنى غير محتاجة الى تقدير فى المبنى قال وفى بعض النسخ اذ جمعا فيكون تعليلا للاتصال قلت ان صحت اذ ولم يكن تصحيفا لان فحينئذ ينبغى أن يكون للظرفية اذ لم يستحسن تقديم التعليلية أى والمد واجب ان جاء حرف المد قبل الهمزة حال كون حرف المد متصلا بها بان اجتمعا فى كلمة واحدة كما مثله الشاطبى بقوله

* كجئ وعن سوء وشاء اتصاله * ومنه قوله هاء هؤلاء فتنبه لهذا الامر اللغوى فان الاعتبار بالاتصال الاصلى لا بالاتصال الكتبى ولا بالانفصال الرسمى ومنه النبى عند من همز و يسمى هذا المد المد المتصل لما ذكر وله محل اتفاق ومحل اختلاف اما الاول فاتفق القراء جميعهم من السبعة والعشرة وغيرهم على اعتبار أثر الهمزة اذا كانت بعد المد بخلافه اذا كان الهمز قبل حرف المد كآمن وأوتى وايمان والآخرة فانه من مختصات رواية ورش ويجوز له فيه المد والتوسط والقصر و يسمى مد البدل وكذا يجوز له الوجهان فى نحو شئ وسوء مما يقع الهمزة بعد أحد حرفى اللين وصلا ويجوز فيه الاوجه الثلاثة له ولغيره وقفا ولم يتعرض الناظم لهما لان غرضه فى هذه المقدمة بيان ما اتفق عليها الا ما اختلف فيه لانها موضوعة للمبتدئين على أن مد البدل اقتصر على قصره ابن مجاهد وعليه العراقيون واختاره بعض المحققين كالجعبرى من أن حروف المد الذى وقع بعد همزة متصلة محققة أو مخففة بالابدال أو التسهيل أو النقل الجائز مقصورة لكل القراء وجها واحدا الا أن ورشا من طريق الازرق ورد عنه ثلاث طرق القصر وهو مذهب ابن غلبون والتوسط وهو مذهب أبى عمرو الدانى ومكى والطول وهو مذهب الهذلى فيما رواه عن شيخه أبى عمرو وضبطه بالاشباع المفرط وذهب الجمهور الى الاشباع من غير افراط وهو قدر ثلاث ألفات وممن روى الثلاثة الصفراوى فى اعلانه والشاطبى فى قصيدته وأما الثانى وهو تفاوت الزيادة فى مراتب المد فالذى نقله السخاوى عن شيخه الامام الشاطبى أنه كان يرى فى هذا النوع مرتبتين طولى لورش وحمزة ووسطى للباقين قال ابن المصنف وكان الناظم يأخذ به اذا قرأ من طريق الشاطبى أقول وفى الطولى خلاف هل هو مقدار خمس ألفات أو أربع وكذا فى الوسطى هل هو مقدار أربع أو ثلاث ومنشأ الخلاف ادخال المد الاصلى فيه وتركه فالنزاع لفظى لا تحقيقى قال ابن المصنف واذا اعتبرت مراتب القراء فى الترتيل والتوسط والحدر تخلص منها أربع مراتب فيكون أطولهم فى هذا النوع ورش وحمزة ثم عاصم ثم ابن عامر والكسائى ثم أبو عمرو وابن كثير وقالون أقول وقد جمع الشيخ عبد الله الجزرى فى بيتين

وأطولهم مدا بها جود فاضل * ودونهما ورودونه رم كلا

وأقصرهم هذين سادة بحره * بخلفهما والقصر لا تعدّ مطولا

لكن قوله بخلفهما انما أراد فى المد المنفصل لهما وقد أوضح المراتب بعضهم بقوله نظم

بمد بقدر الخمس جود وواصل * والاربع عم وثلاث رمى كلا

ولاثنان برد ارم ثم حامد * مراتب مد جاء فى ذا مسجلا

ثم تفصيله ماذكره المصنف فى التقريب حيث قال فالمتصل اتفق جمهور القراء على مده قدرا واحدا مشبعا من

(أوغرض السكون وقفا) أو ادغاما (مسجلا) أى مطلقا أى سواء كان سكونا محضا أم مع اشمام بخلاف الوقف مع الروم فانه كالوصل نحو نستعين ونحو الرحيم ملك فى قراءة أبى عمرو ونحو ولا تيمموا فى قراءة البزى وفى المد للسكون المذكور ثلاثة أوجه الطول حملا له على اللازم بجامع اللفظ والتوسط فى العروض للسكون المنحط عن لزومه والقصر لجواز التقاء الساكنين فى الوقف فاستغنى بالسكون عن المد وفى المد المنفصل خلاف فورش وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائى يثبتونه بلا خلاف وابن كثير والسوسى ينفيانه بلا خلاف وقالون والدورى يثبتانه و ينفيانه وتفاوت المادين فى الزيادة كتفاوتهم فيما مر فى المد المتصل والحاصل أن المد قسمان أصلى وهو المد الطبيعى الذى لا تقوم ذات الحرف الا به ولا يتوقف على سبب نحو الذين آمنوا وعلى وفرحى وهو بخلاف ذلك وهو الذى تكلم عليه الناظم وسببه همز أو سكون فريد فى حرف المد لضعفه فتقوى بالزيادة وليس المد حرفا ولا

فيرا لخامس وذهب آخرون الى تفاضل مراتبه كما تقدم وهذه طريقة صاحب التيسير وغيره وبه قرأت على عامة مشايخي وبعضهم لم يجعل سوى مرتبتين وهو اختيار أبي بكر بن مجاهد وصاحب العنوان والشاطبي وبه كان يقرأ وبه أخذ غالبا وقال أيضا في التقريب بعد ذكر اختلاف القراء في المد المنفصل على ماسبق بيانه وهذا بناء على ماعليه أكثر أهل الاداء من المشارقة والمغاربة وذهب آخرون الى أن وراء القصر مرتبتين طولى لحمزة والازرق ووسطى لمن بقي كما هو اختيار الشاطبي ومن معه في المتصل وبه أخذ اختصارا وأما المد اللازم نحو دابة فكلهم يقرؤن على نهج واحد على المختار هكذا نقل عن الجزري مطلقا والله أعلم وأما ما نقله أبو شامة من جواز قصر المتصل نقلا عن الهذلي فردود بما صرح به الناظم في النشر حيث قال وهذا شيء لم يقله الهذلي ولاذكره العراقي وانما ذكر العراقي التفاوت في مده فقط ثم قال الناظم وقد تتبعته فلم أجده في قراءة صحيحة ولا شاذة بل رأيت النص بعده عن ابن مسعود رضي الله عنه يرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم ان ابن مسعود كان يقرئ رجلا فقرأ الرجل انما الصدقات للفقراء والمساكين مرسلة فقال ابن مسعود ما هكذا أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كيف أقرأكها ياأبا عبد الرحمن فقال أقرأنيها انما الصدقات للفقراء والمساكين فمدها قال الناظم وهذا حديث جليل حجة ونص في هذا الباب ورجال اسناده ثقات رواه الطبراني في معجمه الكبير * ثم اعلم أن القراء اختلفوا في مقدار هذه المراتب عند من يقول بها فقيل أول الرتب ألف وربع فالرابع كرباوهذا عند أبي عمرو وقالون وابن كثير ثم ألف ونصف ثم ألف وثلاثة أرباع ثم ألفان وقيل أولها ألف ونصف ثم ألفان ثم ألفان ونصف ثم ثلاث ألفات وهذا هو الذي اختاره الجعبري وقيل أولها ألف ثم ألفان ثم ثلاث ثم أربع قال الرومي وهذا مذهب الجمهور ولايخفى عليك أن المراد بالالف ماعدا الالف الذي هو المد الاصلي للاجماع على ذلك وأما معرفة مقدار المدات المقدرة بالالفات فان تقول مرة أو مرتين أو زيادة وتقدر صوتك بقدر قولك ألف ألف أو كتابتها أو بقدر عقد أصابعك في امتداد صوتها وهذا كله تقريب لاتحديد للشأن ادلا يضبطه الا المشافهة والادمان ثم وجه المد أن حرف المد ضعيف خفي والهمزة حرف قوي صعب فزيد في حرف المد تقوية للضعيف عند مجاورة القوي وقيل ليتمكن من التلفظ بالهمزة على حقها من شدتها وجهرها ولايخفى أن المد ليس حرفا ولاحركة بل زيادة على كمية حرف المد الا أنها عارضة لاتقوم الا بها كالحركة عليها وسيجيء زيادة بيان لها (وجائز اذا أتى منفصلا) أي ومد جائز اذا جاء حرف المد قبل الهمزة حال كون حرف المد منفصلا عن الهمزة بأن اجتمعا في كلمتين وهو أن يكون حرف المد في آخر الكلمة الماضية والهمزة في أول الكلمة الآتية وقد جمع الشاطبي أمثلته في قوله * ومفصوله في أمها أمره الى * منبها على أن المعتبر في حرف المد أن يكون ملفوظا الا أن يوجد مكتوبا ومن اللطافة ما أشار في العبارة من حصول الجمع بين المثالين لولمثال الثالث وهو وقوع حرف الالف قبل الهمزة فتأمل فانه عليه المعول وانما سمي هذا المد جائزا لاختلاف القراء فيه فان ابن كثير والسوسي يقصرانه بلاخلاف وقالون والدوري يقصرانه ويمدانه والباقون يمدونه بلاخلاف وتفاوت هذا المد المنفصل في الزيادة كتفاوتهم فيها كما مر في المد المتصل وقد يقال سمي جائزا لانه انما يجوز مده اذا وصل بين الكلمتين في القراءة وأما اذا وقف على الكلمة الاولى ولامد أصلا كما لايخفى وقيل سمي جائزا لجواز زوال سببه فيجوز قصره حينئذ كما بيناه وأما قول المصري فالجائز ما كان مده جائزا عند جميع القراء مع جواز القصر وقيل ما جاز مده عند جميع القراء والعبارة الاولى أولى ولايخفى أن كلاهما لايصح عند أرباب المبنى وأصحاب المعنى كما سبق من أن المد المنفصل يجب قصره عند بعض فلايجوز مده عندهم ويجب مده عند آخرين ولايجوز قصره عندهم وانما جاز الوجهان عند بعضهم نعم يجوز حمل الجائز في كلامه على أحد نوعيه وهو المد العارض لكن اطلاقه في مقام الفرق بين الواجب واللازم خطأ مع أن مؤدى العبارتين في كلامه متحد فلله در القائل شعر

عبارتنا شتى وحسنك واحد * وكل الى ذاك الجمال يشير

حركة والمد مع الهمز قسمان لاحق له نحو آمن وايمان وأوتوا فلورش المد والقصر والتوسط وسابق عليه متصل ومنفصل والمد مع السكون قسمان لازم وجائز فاللازم قسمان لازم كلي ولازم حرفي وقد مر ذلك لكن اختلف في مد الميم في ألم الله ومن ألم أحسب الناس على قراءة ورش بالنقل فقيل بعد اعتبارا بعدم الاعتداد بالعارض وهو الاكثر وقيل لا بعد اعتبارا بالاعتداد بالعارض والجائز ما كان سببا لسكون لوقف أو ادغام وكذا المد المنفصل كما مر هذا وقد ذكر بعض القاصح للمد عشرة ألقاب ذكرتها في مصنف مفرد مشتمل على أحكام النون الساكنة والتنوين والمد والقصر ولما فرغ من التجويد وأحكامه عقبه

فالرجل كذا طبع لابد لا يفوق ما وقع في يده من حصول نيل فوجه المد اعتبار اتصالهما لفظا في الوصل واعتبار العارض كاللازم ولما روى أنه سئل أنس رضي الله عنه عن قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فقال كان يمد صوته مدا وهذا الخبر عام في المتصل والمنفصل وغيرهما من أنواع المد كذا ذكره ابن المصنف لكن ينبغي أن يفصل ويحمل كل موضع من محال المد على مقداره اللائق به حتى يشمل المد الاصلي والفرعي والاتفاقي والاختلافي وأما وجه القصر فهو الغاء أثر الهمزة لعدم لزومه باعتبار حال الوقف فان العارض بمنزلة المعدوم وأما ما نقل أبو علي الاهوازي عن الحلواني والهاشمي كلاهما عن القواس عن ابن كثير في جميع ما كان من كلمتين تجويز البتر وهو حذف الالف والواو والياء فقال أبو عمرو الداني هذا منكر وقبيح لا يعول عليه ولا يؤخذ به اذ هو لحن لا يجوز بوجه ولا يحل القراءة قال ولعلهم أرادوا حذف الزيادة لحرف المد واسقاطها وعبروا عن ذلك بحذف حرف المد واسقاطه مجازا (أو عرض السكون وقفا مسجلا) أو للتنويع لا للترديد عاطفة لما بعدها على قوله أتى أي والمد جائز أيضا اذا عرض السكون حال كون السكون ذا وقف أو موقوفا عليه ومعنى مسجلا مطلقا أي بأن يكون الوقف بالاسكان سواء يكون معه الاشمام أم لا بخلاف ما اذا كان الوقف بالروم فانه حينئذ حكمه حكم الوصل وسيأتي بيان الروم والاشمام في محله مع اختلاف في محالهما وأما عطف الشيخ زكريا وقفا على قوله أو ادغاما أي صاحب ادغام فلا دلالة عليه في كلام المصنف أصلا الا أنه كالمستدرك عليه أو رده فصلا ويعتذر عن المصنف بأنه انما حصل هذه المقدمة لما اتفق عليه الامة وذهب اليه أكثر الائمة ثم الامثلة في الوقف العارض نحو الرحيم ونستعين والصراط فيجوز في كل منها لكل القراء ثلاثة أوجه الطول والتوسط والقصر فوجه الطول حمله على اللازم بجامع اللفظ ووجه التوسط اعتبار لكون الوقف العارض مع حط عن سكون اللازم أو التعادل بين الحالين رعاية الجانبين ووجه القصر مع ما ذكر فيما سبق ان الوقف يجوز فيه التقاء الساكنين مطلقا فاستغنى عن المد أقول وهذه الاوجه الثلاثة تجوز في السكون العارض عند الجميع أيضا ولو كان بعد حرف اللين نحو لا خوف ولا خير الا أن الطول أفضل ثم التوسط وهذا في حرف المد وأما في حرف اللين فالقصر أولى ثم التوسط وقال زكريا وفي نحو الرحيم مالك في قراءة أبي عمرو أي برواية السوسي ونحو ولا تيمموا في قراءة البزي يجوز ثلاثة أوجه أقول فكأنهم قاسوا العارض في الوصل على العارض في الوقف وأعطي له حكمه فالشرط أن لا يقف على الكلمة الاولى سواء وقف على الاخرى أو وصلها بما بعدها فان قلت ان ما يفهم من قول الناظم وجاز أن المد جائز وكذا قصره بحكم مفهومه أو باعتبار أن أحد الجائزين مد والآخر منهما قصر فالتوسط أمر زائد لا يؤخذ منه ولا يشير اليه ما يدل عليه فالجواب أن المراد بالمد هو المد الزائد على القصر وهو أعم من أن يكون طولا أو توسطا ولهذا نص المصنف على الاول في اللازم والمتصل بقوله وبالطول يمد لئلا يتوهم مطلقا المد الشامل له ولغيره أو يأخذ من عموم القصر الذي هو نقيض المد ما يكون قصرا حقيقيا أو اضافيا كما يستفاد من صنيع الشاطبي رحمه الله في قوله * بطول وقصر وصل ورش ووقفه * فان الاجماع على أن مراده بقصره هو التوسط لكن لو قال بدله ووسط لكان صريحا على المقصود * ثم اعلم أن ههنا دقيقة وهي أن ادخال الالف بين الهمزتين على ما هو المقدر عند بعض القراء وان كان حرف مد ليس بموجب لزيادة الامتداد وان وقع بعده سبب من همز محقق أو مسهل كرواية هشام عن امام الشامي في نحو أأنتم بخلاف ابدال الهمزة الثانية ألفا حيث يتولد منه المد اللازم والفرق أن أصل هذه الالف موجود في بنية الكلمة بخلاف الاولى فانه ليس له ثبوت في الرسم أصلا وبهذا يتبين أن صورة الالف انما هي للهمزة الثانية وأن الاولى هي الساقطة خلافا لمن خالف في هذه القاعدة * ثم اعلم أن الالف مركب من فتحتين والواو مركب من ضمتين والياء مركب من كسرتين فاذا أشبعت الفتحة يتولد منها ألف واذا أشبعت الضمة يتولد منها الواو واذا أشبعت الكسرة يتولد منها الياء كذا ذكره الشارح اليمني وفيه ايماء الى أن هذه الحركات هي أصول هذه الحروف

ثم ذكر متعلقاته من الوقف والابتداء فقال (وبعد) معرفة تجويدك للحروف (لابد لك) من معرفة الوقوف والابتداء) والوقوف جمع وقف جمعه باعتبار أنواعه المذكورة بقوله (وهي تقسم اذن) زائدة (ثلاثة) هي (تام) بتخفيف الميم للوزن (وكاف وحسن) والوقف لغة الكف واصطلاحا قطع الكلمة عما بعدها سكتة طويلة فان لم يكن بعدها شيء سمي بذلك قطعا (وهي) أي الوقوف المذكورة انما تكون (لما تم) معناه (فان لم يوجد) فيما وقف عليه (تعلق) بما بعده لا لفظا ولا معنى (أو كان) فيه تعلق به (معنى) لا لفظا (فابتدئ) أنت بما بعده في القسمين وقيل أما الوقف في الاول منهما (فالتام) سمي به لتمام الكلام وانقطاع

ويختار الشاطبي أن القضية منعكسة حيث قال * وأماهما واو وياء وبعد همز أتى * ... وما ذكر من أن الحروف ذات الحركة عرض محلها * ثم اعلم أن الفرق المذكور بين اللازم والواجب اصطلاحي أما باعتبار المعنى اللغوي وكذا العرفي فلا فرق بينهما فانه لا يجوز قصر أحدهما عند جميع القراء فلو قرئ بالقصر يكون لحنا جليا وخطأ فاحشا مخالفا لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بالطرق المتواترة وكذا اذا زاد في المد الاصلي والطبيعي على مده العرفي من قدر ألف بأن جعله قدر ألفين أو أكثر كما يفعله أكثر الائمة من الشافعية والحنفية في الحرمين الشريفين في الحرم المحترم فانه محرم قبيح لا سيما وقد يقتدي بهم بعض الجهلة ويستحسن ما صدر عنهم من القراءة وأما اذا قصر المنفصل جاز لكن ينبغي أن لا يقع تركيب وتلفيق في قراءته بأن يمد في موضع ويقصر في موضع فانه مكروه وأما اذا كان في نفس واحد فهو أشد كراهة * ثم اعلم أن الزيادة على مقدار الوارد في حد المد أيضا ممنوع فمذهب الجمهور أن قدر المد الاولى خمس ألفات وقدر المد الطولى أربع ألفات وقدر مد المتوسط ثلاث ألفات وقدر المد فوق القصر ألفان ومذهب العراقيين أن قدر المد الطولى أربع ألفات ثم ينقص النصف في كل مرتبة حتى ينتهي الى مرتبة القصر وهي ألف واحد ومذهب الصقلي أن المد الطولى ألفان ثم ينقص في كل مرتبة ربع ألف لكن الجعبري رد المذهب الاول في المتصل والمنفصل حيث قال ولا تحصيل لمن قال غايتهما خمسة للخروج عن الحد واختار المذهب الثاني حيث قال وهذا أعدل وبه قرأت أقول والاولى أن يقول مراد الجمهور بالخمس بناء على ادخال المد الاصلي ومراد غيرهم بالاربع ما عداه فالخلاف لفظي لا حقيقي * والحاصل أنه لا يجوز الزيادة على مقدار خمس ألفات اجماعا فما يفعله بعض الائمة وأكثر المؤذنين فمن أقبح البدعة وأشد الكراهة وأما تقدير الهذلي الطولى بست ألفات وذلك في كامله لورش فيما رواه الحداد وابن نفيس بن سفيان وابن غلبون فنسبوه في ذلك الى الوهم كما قال المصنف رحمه الله في نشره والله أعلم ثم لما عرفت أن الهمزة والسكون هو السبب لزيادة المد فلا وجه لمن مد معايش وداود اذ ليس بعد ألفهما الا الياء والواو المتحركان وهما ليسا من أسباب المد وأما ما ذكره خالد من أن أقسام المد أربعة عشر وكذا عد غيره تسعة وعشرين فكلها مندرجة فيما ذكرنا الا وانما الاختلاف باختلاف الاسماء فكل الصيد في جوف الفرا كما ورد عن سيد الورى هذا وقد أطلق الشاطبي في الفرش المد وأراد به حرفه كقوله * وفي حاذرون المد * واستعمل القصر فيه أيضا وأراد به حذفه كقوله * وفي لابثين القصر * ثم اعلم أن الشارح المصري ذكر أن الساكن العارض بقسميه للقراء فيه ثلاثة مذاهب الاول الاشباع كاللازم لاجتماع الساكنين اعتدادا بالعارض وهو اختيار الشاطبي لجميع القراء فهذا قد يتوهم منه أن من طريق الشاطبية ليس لكل القراء الا المد وليس كذلك لقوله في الشاطبية * وعن كلهم بالمد ما قبل ساكن * أي من السكون اللازمي لمقابلته بقوله * وعند سكون الوقف وجهان أصلا * مع ما فيه من الاشارة الى أن الوجهين أصلان وهما المد والقصر وهناك وجه فرع يتفرع عليه ما مع عدم اعتبارهما هو التوسط فيما بينهما ليعدل الامر بالحط عن درجة الاولى وبالرفع في درجة الاخرى * ثم اعلم أن أسباب المد منها لفظي كما تقدم ومنها معنوي وهو قصد المبالغة في النفي وهو سبب قوي مقصود عند العرب وان كان أضعف من السبب اللفظي وعند القراء ومنه مد التعظيم في نحو لا اله الا الله ولا اله الا أنت وهو قد ورد عن أصحاب القصر في المنفصل لهذا المعنى كما نص على ذلك أبو معشر الطبراني وأبو القاسم الهذلي وابن مهران وغيرهم ويقال له أيضا مد المبالغة قال ابن مهران وانما سمي مد المبالغة لانه طلب للمبالغة في نفي الالهية سوى الله سبحانه وتعالى قال وهذا مذهب معروف عند العرب لانها تمد عند الدعاء وعند الاستغاثة وقد استحب العلماء المحققون مد الصوت بلا اله الا الله اشعارا بما ذكرناه ومما يدل على ذلك ما روي في الحديث عن ابن عمر مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم من قال لا اله الا الله ومد بها صوته أسكنه الله تعالى دار الجلال سمى بها نفسه فقال ذو الجلال والاكرام ورزقه النظر الى وجهه وفي الحديث عن أنس من قال لا اله الا الله ومدها هدمت له أربعة آلاف ذنب قال الناظم

ما بعده عنه وأما في الثاني (فالكافي) سمي به للاكتفاء بالوقف عليه والابتداء بما بعده كالتام (و) ان كان فيه تعلق بما بعده (لفظا) ومعنى (فامنعن) الابتداء بما بعده (الا رؤس الآي جوز) أي فجوز الابتداء بما بعده لورود السنة بالوقف على العالمين والابتداء بالرحمن الرحيم ولان رؤس الآي فواصل بمنزلة فواصل السجع والقوافي وأما الوقف على ما فيه التعلق المذكور (فالحسن) سمي به لحسن الوقف عليه والمراد بالتعلق المعنوي أن يتعلق المتأخر بالمتقدم من حيث المعنى لا الاعراب كالاخبار عن حال الكافرين أو حال المؤمنين أو تمام قصة وباللفظي أن يتعلق به من حيث الاعراب ككونه صفة له أو معطوفا عليه فمثال الوقف التام واياك نستعين

فى النشر وكانا الحديثين ضعيفان الا أنه يعمل بهما فى فضائل الاعمال أقول وعلى تقدير صحته وجواز العمل بروايته ليس فيه الا تقوية للمذهب القائل بمد المنفصل ولا يلزم منه أن يكون مذموما لمن يجوز قصر المنفصل ولهذا ما رجح عليه الشاطبي وجمهور القراء وانما هو من طريق المصنف وكذا ما جاء من مد المبالغة للنفي فى نحو لا ريب التى للتبرئة عن حمزة فانه لا يصح من طريق الشاطبية وعامة أهل القراءة بل هى رواية شاذة عند أهل الدراية (وبعد تجويدك الحروف) بالاشباع أى وبعد معرفة تحسينك الحروف مفردة ومرتبة وموصولة وموقوفة وتعميمنا أولى من تخصيص المصرى لها بحروف الهجاء واعتراضه على ابن المصنف فى تفسيره اياها بالكلمات فانه عدول عن الظاهر (لابد من معرفة الوقوف) أى لابد لك من معرفة أماكن الوقوف (والابتدا وهى تقسم الى) بحذف همزة ال وكسر لامه لانتقاله وبسكون هاء وهى الراجعة الى الوقوف وتقسم بصيغة المجهول مخففا وفى نسخة ضبط بكسر هاء وهى وسكون يائها وتقسم بتشديد سينها والظاهر أنه غير موزون الا بقصر الابتداء (تام وكاف حسن تفصلا) بضم الصاد تمييز كما اختاره الرومى وبفتحها جملة مستأنفة كما أشار اليه ابن المصنف بقوله أى تبين تقسيم الوقوف فألفه للاطلاق وخفف ميم تام ضرورة وفى نسخة وهى تقسم اذن ثلاثة تام وكاف وحسن فمعنى اذن أى حينئذ فهو ظرف لتقسم كما صرح به الرومى وقال الشيخ زكريا وتبعه المصرى زائدة وفيه أن اذا الزائدة لا تكون منونة ونصب ثلاثة على المفعولية من تقسم وحذف الى لدلالة الحال عليها وقوله تام مخفف خبر مبتدأ محذوف هو وهى وكاف بكسر الفاء منون وهو مرفوع لكن علامة رفعه مقدرة كاعراب قاض مرفوعا وحسن بالسكون وقفا وهذه النسخة هى أصل الشيخ زكريا وخالد الازهرى قال ابن المصنف الوقوف جمع وقف وجمعها باعتبار تنوعها يعنى فى محل واحد من الاسكان والروم والاشمام ووحد الابتداء لانه غير متنوع أى كذلك والاظهر أن الوقوف مصدر كالابتداء ففى القاموس وقف يقف وقوفا دام قائما والموقف محل الوقوف ولا يبعد أن يقدر مضافا فيقال معرفة مواضع الوقوف ومحال الابتداء فالمعنى معرفة المواقف والمبادى أو يراد بهما المعنى المصدرى أى معرفة كيفية الوقوف والابتداء ثم قال ابن المصنف والوقف عن الشئ ترك الاتيان به ولهذا سمى فى الاصطلاح وقفا لانه وقف عن الحركة أى تركها وفيه أن هذا الحد غير جامع لانه لم يشمل الكلمة التى يكون آخرها ساكنا من أصلها كلم يلد وان وفى ونحوها فالاولى أن يقال لانه وقف على الكلمة ولم يتعدها (وهى لما تم فان لم يوجد) بالاشباع (تعلق أو كان معنى فابتدى) أى وهذه المواقف المذكورة انما تكون لما تم معناه لا لما كمل مبناه * والحاصل أن هذه الوقوف لفظ تم الكلام عليه من حصول ركنى الجملة من المسند والمسند اليه ثم يقسم ذلك التمام الى ما فصله فى مقام المرام بقوله فان لم يوجد لما تم من الكلام تعلق بما بعده لا مبنى ولا معنى أو يوجد له تعلق به معنى لا مبنى فابتدئ أنت بما بعده فى القسمين المذكورين اذا وقفت على ما قبله فى الصنفين المسطورين فقوله ابتدى عطف على مقدر أى قف حينئذ على ما تم فابتدى بما بعده قال الرومى هو أمر حذف الهمزة من آخره وأشبع الدال للوزن وفيه أنه لا وجه لحذفها مجانا فالصواب أنه ابدال الهمزة الساكنة على قاعدة حمزة وهشام وقفا فينبغى أن يكتب بالياء بعد الدال ليكون دالا على الاعلال

*(فالتام فالكافى ولفظا فامنعن * الارؤس الآى جوز فالحسن)*

الفاء الاولى للتفصيل أو للتفريع وما بعدها للترتيب فى التنويع وفيه لف ونشر مرتب فى الصيغ وتقدير الكلام وقل أما الوقف على الاول منهما فالتام سمى به لتمام المبنى وانقطاع ما بعده عنه فى المعنى وأما الوقف على الثانى فالكافى وسمى به للاكتفاء فى الوقف عليه والابتداء بما بعده كالتام ولفظا عطف على معنى فى البيت السابق أى وان كان فيه تعلق لما بعده لفظا ومعنى لانه يلزم من اللفظ تعلق المعنى بخلاف عكس المبنى كما سيأتى فى تحقيق التعلق وقوله فامنعن بالنون الساكنة المخففة دخلت على الامر للتأكيد والفاء لانه جواب الشرط

وأولئك هم المفلحون وأكثر ما يوجد فى الفواصل ورؤس الآى وقد يوجد قبل الفاصلة نحو وجعلوا أعزة أهلها أذلة اذ قوله أذلة هو آخر كلام بلقيس وكذلك يفعلون هو رأس الآية وقد يوجد بعد انقضائها نحو وانكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل اذ رأس الآية مصبحين وتمام الكلام قوله وبالليل لانه معطوف على المعنى أى بالصبح وبالليل وكذا عليها يتكؤن وزخرفا فان رأس الآية يتكؤن وتمام الكلام زخرفا لانه معطوفا على سقفا ومثال الكافى لا ريب فيه ومما رزقناهم ينفقون ومثال الحسن الحمد لله فالوقف عليه حسن لان المعنى مفهوم ولا يحسن الابتداء بما بعده لكونه تابعا لما قبله وليس رأس آية (وغير ما تم) معناه

المقصد والمعنى فامتنع الابتداء حينئذ بما بعده بل ابتدئ بما قبله الا رؤس الآى التى فيها التعلق اللفظى يجوز الابتداء بما بعدها لورود الحديث بالوقوف على العالمين والابتداء بالرحمن ولان رؤس الآى بمنزلة فواصل السجع فى النثر وفى مرتبة القوافى بالشعر من حيث انها محال التوقف وقوله فالحسن فالفاء بناء على أنه جواب ان المقدرة أى وان كان التعلق لفظا فوقفه الحسن أو فاسم وقفه الحسن فاذا عرفت ذلك فاعلم أن الوقف على مافيه التعلق اللفظى مطلقا سمى بالحسن لحسن الوقف عليه وان كان تفصيل فى الابتداء بما بعده فقوله الحمد مثلا لفظه غير تام فلا يدخل تحت أنواع الوقوف المستحسنة وأما الحمد لله فوقفه حسن لكن لا يحسن الابتداء بما بعده فلا بد أن يعيد ماقبله كله أو بعضه وأما رب العالمين فوقفه حسن أيضا لكن يحسن الابتداء بما بعده لكونه من رؤس الآى على خلاف فى أن الوقف على مثله أولى أو وصله بما بعده من أصله أعلى وسيجىء تحقيقه وكذلك الكلام على الرحيم وأما الوقف على مالك يوم الدين فكاف وكذا على نستعين فلا خلاف أن الوقف عليهما هو الاولى قال ابن المصنف والوقف التام عند تمام القصص وأكثر مايكون موجودا فى الفواصل ورؤس الآى كقوله تعالى وأولئك هم المفلحون زاد الشيخ زكريا وايالك نستعين وفيه بحث والله هو المعين وقد يوجد قبل انقضاء الفاصلة كقوله تعالى وجعلوا أعزة أهلها أذلة قال ابن المصنف وهذا الوقف تام لانه انقضاء كلام بلقيس وهو ليس رأس آية اهـ يعنى قوله تعالى وكذلك يفعلون ابتداء كلام من الله شهادة على ماذكرته وفيه أن له تعلقا معنويا فلا يكون وقفه تاما بل كافيا وقال بعض المفسرين ان قوله وكذلك يفعلون أيضا من كلامها تأكيدا لما قبلها فالوقف على أذلة كاف وعلى يفعلون تام وقد يقال انه كاف أيضا لان مابعده من جملة مقولها فله تعلق معنوى بما قبله ثم قال وقد يوجد بعد انقضاء الفاصلة بكلمة كقوله تعالى وانكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل لانه معطوف على المعنى أى فى الصبح والليل يعنى فيهما وفيه البحث السابق اذ من جملة التعلق المعنوى قوله أفلا تعقلون فهو وقف تام وماقبله كاف ثم قال وأما التعلق من جهة المعنى دون اللفظ فنحو قوله حرمت عليكم أمهاتكم والابتداء بما بعد ذلك فى الآية كلها وفيه أن الظاهر ان مابين المعطوف والمعطوف عليه تعلق لفظى فهو من قبيل الوقف الحسن ثم قال وكذلك القطع على الفواصل فى سورة الجن والمدثر والتكوير والانفطار والانشقاق وما أشبههن وفيه أن رؤس آى هذه السور المختلفة الصور فبعضها تام وبعضها كاف وبعضها حسن عند من له المام بالمبانى العربية والمعانى التفسيرية خصوصا فى فواصل سورة الجن فان أرباب الوقوف جعلوا الخلاف فى جواز وقفها بناء على كسر الهمزة بعد الواو وفيها وتعيين الوصل على فتحها ثم قال وكذلك مثل الوقف على لاريب فيه وفيه أن وقوع اختلاف أرباب الوقوف ينافيه فبعضهم وقف على لاريب بناء على ان خبر لا محذوف لحذفه كثيرا بلاشك وأن قوله فيه خبر مقدم بقوله هدى للمتقين أى هداية وباعثة عناية للمؤمنين وبعضهم وقف على فيه بناء على انه خبر لا وان هدى خبر مبتدأ محذوف تقديره هو هدى أو ذو هداية وسمى بالمصدر للمبالغة ومثل هذا التركيب يسمى عند أرباب الوقوف معانقة أو مراقبة بمعنى أنه اذا وقف على الاول يصل فى الثانى أو بالعكس فلا يجوز وقفهما ولا وصلهما وأمثال ذلك فى القرآن مواضع جمعها بعضهم * ثم اعلم أن الوقف على رؤس الآى سنة لما ذكره ابن المصنف بروايته عن أبيه بسنده المتصل الى أم سلمة رضى الله تعالى عنها كان اذا قرأ قطع آية آية يقول بسم الله الرحمن الرحيم ثم يقف ثم يقول الحمد لله رب العالمين ثم يقف ثم يقول الرحمن الرحيم ثم يقف قال ولهذا الحديث طرق كثيرة وهو أصل فى هذا الباب أقول فظاهر هذا الحديث أن رؤس الآى يستحب الوقوف عليها سواء وجد تعلق لفظى أم لا وهو الذى اختاره البيهقى وقال أبو عمرو وهو أحب الى لكنه خلاف ماذهب اليه أرباب الوقوف كالسجاوندى وصاحب الخلاصة وغيرهما من أن رؤس الآى وغيرها فى حكم واحد من جهة تعلق مابعده بما قبله وعدم تعلقه ولذا جعلوا رمز لا ونحوه فوق الفواصل كما كتبوها فوق غيرها مع اتفاقهم على جواز الابتداء بعد رؤس الآى بخلاف ماسواها مما لا يكون علامة الوقوف فوقها

الوقف عليه (قبيح) كالوقف على المضاف دون المضاف اليه وعلى الرافع دون مرفوعه وعلى الناصب دون منصوبه وعلى الشرط دون جوابه وعلى الموصوف دون صفته اذا لم يتم معناه بدونها وكذا على المعطوف عليه دون المعطوف (وله) أى للقارئ (الوقف) على ذلك وفى نسخة يوقف أى ولاجل قبح الوقف على ذلك يوقف عليه (مضطرا) اى لضرورة ضيق نفس أو غيره (و) لكن (يبدأ) بما (قبله) أى من الكلمة التى وقف عليها ليصل الكلام بعضه ببعض وأقبح من الوقف على ماذكر من الامثلة الوقف على قوله تعالى لقد سمع الله قول الذين قالوا وعلى قوله وقالت اليهود والنصارى فان وقف عليهما مضطرا فلا يبتدئ بقوله ان الله فقير ولا بقوله نحن أبناء

وحملوا الحديث الوارد على بيان الجواز وعلى تعليم الفواصل فانه من باب التوقيف لعدم اطلاع غيره صلى الله عليه وسلم بل فرقوا فى رؤس الآى بحسب اختلاف القراءة المقتضى لاختلاف الاعراب الموجب للتعلق وعدمه فوقفوا فى سورة ابراهيم على قوله تعالى العزيز الحميد اذا قرأ النافع والشامى برفع ما بعده ووصلوا على قراءة غيرهما بجره وأمثال ذلك كثيرة فى القرآن يعرفها أرباب الوقوف من الاعيان وقد اعتنى قراء العجم بهذا الشان وأهمل أمره قراء العرب فى هذا الزمان حتى ذكر مولانا نور الدين عبد الرحمن الجامى قدس سره السامى بطريق اللطافة أن قراء مصر والشام تركوا مراعاة وقوف الكلام فكأن قضاتهم لما ضبعوا أوقاف كل مكان رفعوا أيضا وقوف القرآن هذا والتعلق اللفظى هو أن يكون ما بعده متعلقا بما قبله من جهة الاعراب كأن يكون صفة أو معطوفا بشرط أن ما يكون ما قبله كلاما تاما وأما التعلق المعنوى فهو أن يكون تعلقه من جهة المعنى فقط دون شئ من تعلقات الاعراب كالاخبار عن حال المؤمنين فى أول سورة البقرة مثلا فانه لا يتم الا الى قوله المفلحون ثم أحوال الكافرين يتم عند قوله تعالى ولهم عذاب عظيم ثم تمام أحوال المنافقين عند قوله والله على كل شئ قدير حيث لم يبق لما بعده تعلق بما قبله لا لفظا ولا معنى وقد اعتنى أبو عمرو الدانى برسالة مستقلة مستوعبة لانواع الوقف من التام والكافى والحسن فى جميع السور وأما قول الازهرى والمختار أن التام والكافى حسن والحسن جائز وكذا حكم الابتداء فخروج عن اصطلاح القراء وتحقيق العلماء ومبنى على عدم التمييز بين مراتب الوقوف والابتداء

(وغير ما تم قبيح وله * يوقف مضطرا ويبدأ قبله)

يبدأ بصيغة المجهول وسكن همزته ضرورة ثم أبدل ألفا وقال اليمنى الهمزة فى يبدأ ساكنة على نية الوقف كما فى رواية قنبل بسبأ وضبط الرومى بصيغة الفاعل حيث قال و يبدأ القارى لكنه خلاف الظاهر للاحتياج الى القول بحذف الفاعل ولو بقرينة المقام مع ما يفوته من المناسبة بين يبدأ و يوقف على ما فيه من نظام المرام وفى أصل زكريا بالوقف مضطرا بفتح همزة أل للابتداء وقال التقدير للقارى الوقف على ذلك وفى نسخة يوقف أى ولاجل قبح الوقف على ذلك يوقف عليه مضطرا الخ وأنت تعلم أن نسخة المضارع أحسن من المصدر وهو كذلك فى النسخ باعتبار الاكثر ومعنى البيت مجملا أى غير ما تم من الكلام قبح الوقف عليه عند القراء القدماء حال الاختيار دون وقت الاختبار والانتظار والاضطرار فالمراد بالاضطرار أعم من الحقيقى والحكمى فى الاعتبار وقوله مضطرا حال من الواقف بناء على نسخة الوقف ومن الوقف على نسخة يوقف ولا يبعد أن يجعل المضطر مصدرا للآلة والاظهر أنه صفة مصدر محذوف أى يوقف وقفا مضطرا اليه وحصر وغيرهما لكن حينئذ يبدأ بما قبل موضع الوقف من الكلمة التى وقف عليها وبيان تفصيله بحسب تمثيله ان الوقف على الحمد قبيح وكذا على بسم الله كما صرح به ابن المصنف وأما ما سبق من المصرى أن الوقف على بسم الله قبيح وعلى الرحمن كذلك وعلى الرحيم تام نفطا أقبح منه فان الوقف على كل من الجلالة والرحمن حسن لانه مع متعلقه من الفعل أو الاسم المقدر كلام تام كما ورد فى أحاديثه عليه السلام من الاكتفاء على بسم الله فى ابتداء الطعام ونحوه من المواضع الكرام وانما يقبح الوقف على بسم لانه لا يعلم لاى شئ أضفته وكذا الوقف على المضاف دون المضاف اليه والصفة دون الموصوف والرافع دون المرفوع والناصب دون المنصوب والمنصوب دون الناصب وكذا الوقف على المعطوف دون ما عطفته عليه وعلى ان وأخواتها دون اسمها واسمها دون خبرها وعلى كان وأخواتها دون اسمها واسمها دون خبرها وعلى ظننت وأخواتها دون منصوباتها وعلى صاحب الحال دونها وعلى المستثنى منه دون الاستثناء وعلى المفسر دون المفسر وعلى الذى وما ومن دون صلاتهن وعلى صلاتهن دون معمولاتهن وعلى الفعل دون مصدره وعلى مصدره دون آلته وعلى حرف الاستفهام دون ما استفهم به عنه وعلى حروف الشرط دون المشروط وعلى المشروط دون الجزاء وعلى الامر دون جوابه الا أن يكون القارئ مضطرا فانه يجوز الوقف حال اضطراره كانقطاع نفس ونحوه لكن

الله بل يبتدئ بما وقف عليه فان لم يفعل فقد أخطأ (وليس فى القرآن من) زائدة (وقف وجب) وفى نسخة لا يجب حتى اذا تركه القارئ يأثم (ولا حرام) حتى اذا فعله يأثم (غير ما له سبب) لان الوقف والوصل لا يدلان على معنى حتى يختل بتركهما فان كان له سبب يستدعى تحريمه كأن قصد الوقف على وما من اله واني كفرت ونحوهما من غير ضرورة حرم ومع عدم القصد فالاحسن أن يجتنب الوقف على ذلك للايهام ويجوز رفع حرام عطفا على محل وقف لانه اسم ليس وجره عطفا على لفظه ومثله لفظة غير فان رفع رفعت وان جر جرت ويجوز نصبها حالا ولما كان القارئ يحتاج فى الوقف الى معرفة المقطوع والموصول بينهما بقوله (واعرف لمقطوع

اذا وقف يبتدئ من الكلمة التي وقف عليها يعني اذا حسن الابتداء بها كذا ذكره المصنف ولعله مبني على ان التمام عنده ما يحسن السكوت عليه من الكلام وأما على الظاهر المتبادر من كلام الناظم وتقسيمه الى أنواع التعلق فمعنى التام استيفاء الكلام للمسند والمسند اليه ثم يرد على ابن المصنف في اطلاق أمثلته اذا وقع شيء منها في رؤس الآي فانه ليس الوقف عليها بقبيح اجماعا وانما اختلفوا في الوجه الاولى وكذا يرد على قوله وعلى المعطوف دون ما عطفته عليه ما سبق منه أن الوقف على قوله حرمت عليكم أمهاتكم هو الكافي ويمكن دفعه بأنه أراد عطف المفرد كقوله والله ورسوله وكذا يرد على قوله وعلى الموصوف دون الصفة ما تقدم من حسن الوقف على بسم الله وكذا على الحمد لله ثم قال واعلم أن من الوقف القبيح الوقف على غير من غير المغضوب عليهم وعلى اله من اله الناس كما يفعله جهلة القراء ويستدلون برقم السجاوندي على ما قبل هذه الكلمات لا أي لا وقف فليت شعري هل نهاك عن الوقف على رؤس الآي الذي هو سنة وأمرك بالوقف على المضاف دون المضاف اليه من غير واله يعني وتخالف السنة وأئمة الوقوف في القراءة فتقف تارة بعد تمام الآي وتارة قبلها لكون كتابة لا على رؤس الآي وأما ما نقل بعضهم من الرواية عن بعض من ليس له الدراية ان الوقف على أنعمت عليهم غير جائز بل حرام وكفر وأمثال ذلك فهذا نقل باطل ليس فيه وجه طائل وكذا ما ذكره بعضهم من أن الوقف على والسماء ذات الرجع مبطل للصلاة وكفر في خارجها تعمدا فمن أقبح الروايات لانه مخالف لاجماع أرباب القراآت وقواعدهم المأخوذة من الاصول العربية لا سيما وقد وردت الاحاديث النبوية بخصوص رؤس الآي القرآنية ثم قال وأقبح من هذا الوقف على قوله لقد سمع الله قول الذين قالوا لقد كفر الذين قالوا وقالت اليهود وقالت النصارى وفاعبدون وقالوا ومن افكهم ليقولون وهم مهتدون ومالي ومن يقل منهم ومن الخاسرين فبعث الآن قالوا أبعث والابتداء بقوله تعالى ان الله فقير وان الله هو المسيح بن مريم ويد الله مغلولة والمسيح ابن الله واتخذ الله وولد الله ولا أعبد الذي فطرني واني اله من دونه والله غرابا والله بشرا لان المعنى يختل بل يستحيل بفصل ذلك عما قبله قلت أما الابتداء في المثالين الآخرين فانه يشتبه على العوام حيث لا يميزون بين المنصوب والمرفوع في حكم الكلام ونظام المرام وأما في سائر الامثلة فالوقف ليس بقبيح فضلا عن أن يكون أقبح وانما القبيح في غاية القبح هو الابتداء بما بعده لما يتفرع على الابتداء من توهم الانشاء وسيأتي تحقيق أساس ذلك البناء ومن هذا القبيل الوقف على نحو قل يا أيها الكافرون لا والابتداء بقوله أعبد ما تعبدون ثم قال ومثله في القبح الوقف على قوله فبهت الذي كفر والله والذين لا يؤمنون بالآخرة مثل السوء ولله وان الله لا يستحيي وان الله لا يهدي ولا يبعث الله وشبهه لان المعنى يفسد بفصل ذلك عما بعده أقول وانما قال ومثله ووصله عما قبله لان الوقف على هذه المواضع قبيح جدا لما يترتب عليه من قبح العطف أو ترك المفعول وأما الابتداء بما بعده فليس بقبيح بخلاف الامثلة التي قبله فقوله ومن انقطع نفسه على ذلك وجب عليه أن يرجع الى ما قبله ويصل الكلام بعضه ببعض فان لم يفعل أثم انما يستقيم في الامثلة الاولى وأما في الامثلة الثانية فينبغي أن يعود والعود أحمد ثم قال وكان ذلك أي الابتداء في القسم الاول والوقف في الثاني من الخطأ العظيم الذي لو تعمده متعمد لخرج بذلك عن دين الاسلام لكون اعتقاد ذلك افتراء على الله عز وجل وجهلا به سبحانه أقول وأما قول قاضيخان من علمائنا الحنفية في فتاواه وان غير المعنى تغيرا فاحشا بأن قرأ انما يخشى الله من عباده العلماء برفع الهاء ونصب العلماء وقرأ ان الله بريء من المشركين ورسوله بكسر لام الرسول وما أشبه ذلك مما لو تعمده يكفر واذا قرأ خطأ فسدت صلاته في قول المتقدمين فسهو صدر عنه من الغفلة عن معرفة قراءة الشاذة ووجوه القواعد العربية اذ نصب العلماء روي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى امام الفقهاء ووجه بأن يخشى بمعنى يعظم على قاعدة التجريد فان الخشية تخوف مقرون بالتعظيم ووجه كسر رسوله المقروء في الشواذ أيضا بأن واوه للقسم أو جره للجوار كما ذكره صاحب الكشاف ثم قال وان وصل في غير موضعه وفصل في غير

وموصول) بزيادة اللام للتأكيد (و) اعرف (تاء) التأنيث التي تكتب تاء مجرورة لا هاء مربوطة كما أن ذلك موجود (في مصحف الامام) عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه الذي اتخذه لنفسه (فيما قد أتى) رسمه فيه ثم بين المواضع التي يحتاج القارئ في الوقف الى معرفتها من ذلك فقال (فاقطع بعشر كلمات) يعني فاقطع كلمة أن الناصبة للاسم أو الفعل بأن ترسمها مقطوعة عن لا النافية في عشرة مواضع وهي (أن لا ملجأ) في التوبة (و) أن لا (لا اله الا) هو بهود (و) أن لا (تعبدوا) الشيطان في (يس) وأن لا تعبدوا الا الله (ثاني هود) بخلافه في أولها فانه موصول وأن (لا يشركن) بالله شيئا في الممتحنة وأن لا (تشرك) بي شيئا في الحج

موضعه فان لم يتغير المعنى تغيرا فاحشا بأن وقف على الشرط وابتدأ بالجزاء فقرأ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات ووقف ثم ابتدأ بأولئك هم خير البرية أو فصل بين الصفة والموصوف نحو ان قرأ انه كان عبدا ووقف ثم ابتدأ بقوله شكورا فمثل هذا الاحسن ولا يفسده لانه لأن مواضع الفصل والوصل لا يعرفها الا العلماء وان تغير المعنى تغيرا فاحشا نحو ان يقرأ الله لا اله ثم يبتدئ بقوله الا الله أو الا هو أو قرأ وقالت اليهود ويقف ثم يبتدئ بقوله عزير ابن الله ونحو ذلك قال عامة العلماء لا تفسد صلاته وقال بعضهم تفسد اهـ وفي الخلاصة لو وقف على قوله وقالت اليهود ثم ابتدأ بقوله عزير ابن الله لا تفسد صلاته بالاجماع (أقول) ولعل وجهه ما روى عن عبد الله بن المبارك وأبي حفص الكبير البخاري ومحمد بن مقاتل وغيرهم من ان عدم فساده لما فيه من ضرورة سبق اللسان ثم قال في الخلاصة ولو لم يقف عند قوله انهم أصحاب النار بل وصل بقوله الذين يحملون العرش لا تفسد لكنه قبيح اهـ ولا يخفى أن أرباب الوقوف جعلوا الميم الذي هو علامة الوقف اللازم على قوله أصحاب النار لأن في وصله ايهام ان يكون ما بعده صفة لما قبله وهو يغير المعنى تغيرا فاحشا الا ان قصد ذلك المعنى يكون كفرا وبهذا التقرير وما سبق به من التحرير تبين معنى قول الناظم التحرير (وليس في القرآن من وقف وجب) وفي نسخة يجب ومن زائدة مؤكدة للمبالغة في النفي فيجوز وصل الكلمات من أولها الى آخرها في القرآن العظيم ولا يكون فاعله تاركا لواجب عليه بمعنى أنه يأثم بترك الوقف لديه وانما ينبغي له بالوجوب الاصطلاحي ويستحب له باللزوم العرفي مراعاة الوقوف القرآني لما ورد أن عليا كرم الله وجهه سئل عن قوله تعالى ورتل القرآن ترتيلا فقال الترتيل تجويد الحروف ومعرفة الوقوف ولما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال لقد عشنا برهة من دهرنا وان أحدنا ليؤتى الايمان قبل القرآن وتنزل السورة على النبي صلى الله عليه وسلم فنتعلم حلالها وحرامها وأمرها وزجرها وما ينبغي أن يوقف عنده منها قال الناظم ففي كلام علي رضي الله عنه دليل على وجوب تعلمه ومعرفته وفي كلام ابن عمر رضي الله تعالى عنهما برهان على أن تعلمه اجماع من الصحابة رضي الله عنهم وصح بل تواتر عندنا تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح قال ومن ثم اشترط كثير من أئمة الخلف على المجيز أن لا يجيز أحدا الا بعد معرفة الوقف والابتداء وقال الامام أبو زكريا الوقف في الصدر الاول من الصحابة والتابعين وسائر العلماء مرغوب فيه من مشايخ القراء والائمة الفضلاء مطلوب فيما سلف من الأعصار وارد به الأخبار الثابتة والآثار الصحيحة ففي الصحيحين ان أم سلمة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع قراءته يقول الحمد لله رب العالمين ثم يقف الحديث وروى أن رجلين أتيا النبي صلى الله عليه وسلم فتشهد أحدهما وقال من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما ووقف فقال النبي صلى الله عليه وسلم قم بئس الخطيب أنت قال بعضهم انما قال ذلك لأنه أقبح لفظا وكان حقه أن يقف على رشد أو على غوى أو يصل الجميع فانظر كيف كره قبح اللفظ وان كان مراده الخير لا الشر اهـ ولا يخفى أن قوله وما ينبغي أن يوقف عنده منها لا يبعد أن يراد بها الآيات المتشابهة في معناها فليس في الحديث الثاني نص على الوقف المصطلح عليه (ولا حرام غير ماله سبب) يجوز رفع حرام على أنه معطوف على محل من وقف لانه اسم ليس وجر العطف على لفظه كما قرئ بالوجهين في قوله تعالى هل من خالق غير الله وقوله سبحانه ما لكم من اله غيره لكن الجمهور بالرفع وأما غيره في البيت فتابع لحرام في اعرابيه ويجوز نصبه حالا ويمكن نصبه على الاستثناء أيضا وحاصل معنى البيت بكماله انه ليس في القرآن وقف واجب يأثم القارئ بتركه ولا وقف حرام يأثم بوقفه لانهما لا يدلان على معنى فيختل بذهابهما الا أن يكون لذلك سبب يستدعي تحريمه وموجب يقتضي تأثيمه كأن يقصد الوقف على ما من اله واني كفرت ونحوهما كما سبق من غير ضرورة اذ لا يقصد ذلك مسلم واقف على معناه واذا لم يقصد فلا يحرم عليه لا الوصل ولا الوقف في مبناه وأما غير الواقفين على معناه ففي الامر سعة عليهم اذ لا يتصور القصد لديهم لكن الاحسن مع عدم القصد أن يجتنب الوقف على مثل ذلك مطلقا للايهام على خلاف المرام لاسيما اذا كان

وأن لا (يدخلنها اليوم في ن) وأن لا (تعلوا على) الله في الدخان و(أن لا يقولوا) على الله الا الحق وأن (لا أقول) على الله الا الحق كلاهما في الاعراف وما عدا العشرة نحو ألا تعبدوا الا الله انني لكم والا يرجع اليهم قولا وألا تزر وازرة وزر أخرى موصول لا ترسم فيه النون واقطع (ان ما) في قوله تعالى وان ما نرينك بعض الذي نعدهم (بالرعد) وما عداه نحو واما نرينك بيونس وغافر واما تخافن بالانفال واما ترين من البشر أحدا بمريم موصول (و) أما (المفتوح) الهمزة (صل) ميم أم منها أي الاسمية نحو أما اشتملت عليه أرحام الانثيين في الانعام وأما يشركون وأما ذا كنتم كلاهما في النمل (وعن ما نهوا) في الاعراف (اقطعوا) وما عداه نحو عما

مستعملا في تلك المقام * ثم اعلم أن المتأخرين من علمائنا اتفقوا على أن الخطأ ان كان في الاعراب لا يفسد الصلاة مطلقا وان كان مما اعتقاده كفر لان أكثر الناس لا يميزون بين وجوه الاعراب قال قاضيخان وما قاله المتأخرون أوسع وما قاله المتقدمون أحوط لانه لو تعمده يكون كفرا وما يكون من القرآن قال ابن الهمام فيكون متكلما بكلام الناس الكفار وهو مفسد كما لو تكلم بكلام الناس ساهيا مما ليس بكفر فكيف وهو كفر قال شارح المنية ولا يقاس مسئلة زلة القارئ بعضها مما ليس مذكورا عن الائمة المتقدمين والمتأخرين على بعض مما هو مذكور الا بعلم كامل في اللغة وهو العربية والمعاني ونحو ذلك مما يحتاج اليه التفسير ليعلم ما اعتقاده كفر وما هو متغير فاحشا أو غير فاحش ثم قال وأما الحكم في قطع بعض الكلمة عن بعض بأن أراد أن يقول الحمد لله فقال آل فانقطع نفسه أو نسي الباقي ثم تذكر فقال حمد لله أو لم يتذكر فترك الباقي وانتقل الى كلمة أخرى فقد كان الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني يفتي بالفساد في مثل ذلك وعامة المشايخ قالوا لا تفسد لعموم البلوى في انقطاع النفس والنسيان أقول وفيه بحث لان المثال المذكور لا يصلح أن يكون لقطع بعض الكلمة عن بعض على وجه الحقيقة فان لام التعريف كلمة مستقلة لكن لكمال امتزاجها بمدخولها تعد كلمة واحدة ولا يستحسن قطعها عما بعدها وكذا فصل ما بعدها عنها لاتصالها رسما فالمثال اللائق فيما نحن فيه أن يقول الحمد لله بأن يقف على الميم وابتدأ بالدال فتأمل في تحقيق تصور المثال قال وأما الوقف في غير موضعه والابتداء في غير موضعه فلا يوجب ذلك فساد الصلاة أيضا لعموم البلوى بانقطاع النفس وحصول النسيان وعدم معرفة المعنى في حق العوام وانتفاء القصد المذموم بالنسبة الى الخواص عند عامة علمائنا وعند بعض العلماء تفسد ان تغير المعنى تغيرا فاحشا نحو أن يقرأ لا اله ووقف وابتدأ بقوله الا الله وهذا مثال الوقف أو قرأ ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ووقف وابتدأ بقوله واياكم أن اتقوا الله أو قرأ يخرجون الرسول وابتدأ بقوله واياكم أن تؤمنوا بالله ربكم وأمثال ذلك مما تقدم فالصحيح عدم الفساد في ذلك والله أعلم ثم قال ولو وصل حرفا من آخر كلمة بكلمة أخرى بأن قرأ اياك نعبد واياك نستعين بوصل كاف اياك بالنون أو قرأ انا أعطيناك الكوثر وما أشبه ذلك فان صلاته لا تفسد على قول العامة من العلماء قال قاضيخان وان تعمد ذلك وفي شرح التهذيب هو الصحيح لان من ضرورة وصل الكلمة بالكلمة اتصال آخر الاولى بالثانية قال في فتاوى الحجة المصلي اذا وصل في الفاتحة اياك نعبدوا ياك نستعين لا ينبغي أن يقف على اياك ثم يقول نعبد بل الأولى والاصح أن يصل اياك نعبدوا ياك نستعين قال صاحب المنية وعلى قول بعض المشايخ تفسد صلاته والظاهر أن مراد هذا القائل انما هو عند السكت على ايا ونحوها والا فلا ينبغي لعاقل أن يتوهم فيه الفساد فضلا عن العالم هذا و بعض المشايخ فصلوا وقالوا ان علم القارئ أن القرآن كيف هو وأي علم أن الكاف من الكلمة الأولى لا من الثانية الا أنه جرى على لسانه هذا الوصل لا تفسد صلاته وان كان في اعتقاده أن القرآن كذلك أي ان الكاف مثلا من الكلمة الثانية تفسد صلاته لان ما قرأ ليس بقرآن نظرا الى ما أراده والصحيح قول العامة لان هذه كلها تكلفات باردة واذا اتسق اللفظ فلا عبرة بالارادة أقول وما اشتهر على لسان بعض الجهلة من القرآن في سورة الفاتحة للشيطان كذا من الاسماء في مثل هذه التراكيب من البناء فخطأ فاحش واطلاق قبيح ثم سكتهم عن نحو دال الحمد وكاف اياك وأمثالها غلط صريح ثم اعلم أن الوقف هو قطع الصوت عند آخر الكلمة مقدار زمن التنفس والسكت قطع الصوت زمانا أقصر من زمن التنفس ثم الوقف اختياري وهو أن يقصد لذاته من غير عروض سبب في جهاته واضطراري وهو ما يعرض بسبب حصر وعجز ونسيان لما بعده من كلماته واختباري وهو ما يمتحنه الاستاذ بقوله كيف تقف على هذا اللفظ ونحوه ليعلم مهارته في وجوه قراءاته وانتظاري وهو أن يقف على كلمة ليعطف عليها غيرها حين جمعه لاختلاف رواياته * ثم اعلم أن الوقف قد يكون كافيا على اعراب وتفسير وغير كاف على آخر نحو قوله تعالى وما يعلم تأويله الا الله فانه كاف على أن ما بعده مستأنف وهو قول ابن عباس وعائشة

يقولون وعما يشركون وعم يتساءلون وعما قليل موصول و (اقطعوا من ما) ملكت أيمانكم (بروم) أي بسورة الروم (والنسا) وأنفقوا من ما رزقناكم بالمنافقين لكن (خلف) ما في (المنافقين) ثبت في بعض المصاحف مقطوع وفي بعضها موصول ووجه القطع فيه وفيما يأتي مما اختلف فيه كون الاصل انفصال احدى الكلمتين عن الاخرى ووجه الوصل التقوية وقصد الامتزاج وفي نسخة بدل مما بروم والنساء مما ملك بروم النسا (أم من أسسا) بألف الاطلاق أي واقطعوا أم من قوله أم من أسس بنيانه بالتوبة ومن قوله أم من يأتي آمنا في (فصلت) ومن قوله أم من يكون عليهم وكيلا في (النساء) ومن قوله أم من (خلقنا في الذبح)

وابن مسعود وغيرهم رضي الله عنهم ومذهب أبي حنيفة وأكثر أهل العلم وذهب اليه الفراء والاخفش وأبو حاتم وغيرهم قال عروة والراسخون في العلم لا يعلمون التاويل ولكن يقولون آمنا به وعند غيرهم الوقف كاف على والراسخون في العلم فانه عندهم معطوف عليه وهو رواية عن ابن عباس واختاره ابن الحاجب ومن تبعه والمعتمد هو الاول وعند أرباب الوقوف هو المعول ولذا رمزوا فوق لفظ الجلالة حرف الميم بالحمرة للاعلام الى أن الوصل موهم لمعنى فيه خلل من حيث الاعتقاد وأما جعل المصري الوقف على الجلالة تاما فغير تام لان مابعده له تعلق معنوي بما قبله بل عند المحققين من أرباب التفسير اثبات تعلق المعنى في جميع الآيات ولو ما بين القصص وبين الصور من سائر الكلمات * والحاصل ان الناظم جعل الوقوف على ثلاث مراتب تبعا لابي عمرو الداني وأما السجاوندي وكذا من تبعه لم يفرق بين التام والكافي لكنه جعلهما على مراتب من وقف مطلق ورمزه الطاء حيث لم يجوز فيه الوصل ومن وقف جائز وهو صلة والاولى وقف ورمزه الجيم ومن وقف مجوز وصله أولى ورمزه الزاي وجعل لطول الكلام وقفا سماه مرخصا ورمزه الصاد وجعل بعض أنواع المطلق وقفا لازما ورمزه الميم وذلك لما كان في وصله حصول خلل في المعنى نحو قوله تعالى وماهم بمؤمنين يخادعون الله فان حال الوصل قد يتوهم أن قوله يخادعون قيد للنفي لكونه وصفا أو حالا والصواب أنه استئناف ونحو قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله وانا نعلم مايسرون فان وصله موهم ان القول هو مابعده وليس كذلك بل القول مقدر أي فينا أو فيك أو في كتابنا ثم الجملة استئنافية معللة لنفي الحزن وتسلية له صلى الله عليه وسلم وتهديد لهم وقد يكون الاختلاف باختلاف القراءة فنحو قوله تعالى يحاسبكم به الله وقف كاف على قراءة من رفع فيعذب ويغفر ووقف حسن لمن يجزمهما لكن لا يستحسن الوقف عليه لعدم حسن الابتداء بما بعده وقس على هذا ماوقع في القرآن مثله وقد جاء في سؤال عن بعض فضلاء اليمن في الفرق بين قوله تعالى والى عاد أخاهم هودا وبين قوله سبحانه والى ثمود أخاهم صالحا حيث جعل رمز الوقف على الاول مطلقا وعلى الثاني لازما مع أن مابعدهما قال ياقوم اعبدوا الله ما لكم من اله غيره بلا تفاوت في الموضعين فقلت لان الاول علم جامد لا يصلح ان مابعده وهو قوله قال ياقوم اعبدوا الله مالكم من اله غيره وصف له بخلاف الثاني فانه علم مشتق وقع في صورة النكرة فقد يتوهم أن مابعده نعت له ومن تحقيق أرباب هذا الفن وتدقيق نظارهم في التعبير وكمال حذاقتهم في علم التفسير ان السجاوندي جعل رمز الوقف على قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام قال رب السموات والارض ومابينهما ورب المشرق والمغرب ومابينهما مطلقا وعلى قوله سبحانه وتعالى في الدخان رب السموات والارض ومابينهما لازما مع اتحاد مابعدهما بقوله تعالى ان كنتم موقنين وقد جاء صاحب الخلاصة وجعل رمزهما مطلقا من غير فرق بينهما بل اعترض على من ميز باختلاف رمزهما وأقول الصواب هو الاول لان الوصل في الآية الاولى ليس بموهم لخلل في المعنى بخلاف الآية الثانية لان ماقبلهما فيه خطاب النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال تعالى انا كنا مرسلين رحمة من ربك فلو وصل لربما يتوهم ان الخطاب في كنتم له صلى الله عليه وسلم على طريق التعظيم أوله ولامته على جهة التغليب وقد عرضت هذه الدقيقة على مشايخي في الحرمين الشريفين أعني شيخ القراء بالمدينة السكينة مولانا المغفور أبي الحرم المدني وشيخ القراء بمكة الأمينة أستاذنا المبرور سراج الدين عمر الشوافي اليمني فاستحسنا ماذكرته غاية التحسين لما تبين الفرق لهما على وجه التبيين وقد اعتنى بعضهم برسالة مختصة في وقف اللازم والعوام يحسبون أنه واجب ووصله حرام ويظنون أنه مقيد بما ذكره الناظم من سبب قصد المخالف المرام وقد صنفت كتب في الوقوف القرآنية بعضها مقتدا ببيان اعراب المباني واعراب المعاني والمصاحف المصححة المقروءة على قراء العجم مرموزة في مشتبهات المثاني فان قلت ماوجه أرباب الوقوف انهم كتبوا الا في بعض المواضع ولم يستثنوا بعدم كتابة رمز الدال على نفي الوقف في أكثرها قلت لان تلك المواضع كانت مظنة أنها محل وقف وانقطاع لها عما بعدها فنبهوا على خلاف

أي الصافات سميت به لقوله تعالى وفديناه بذبح عظيم وما عدا ذلك نحو أمن لا يهدي وأمن خلق السموات والارض وأمن يجيب المضطر اذا دعاه موصول واقطعوا (حيث) من قوله تعالى وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره في موضعي البقرة (و) اقطعوا (أن لم المفتوح) همزته حيث وقع نحو ذلك أن لم يكن ربك أيحسب أن لم يره أحد و (كسر انما) يعني واقطعوا ان ما المكسورة من قوله تعالى ان ما توعدون لآت في (الانعام) بنقل حركة الهمزة الى اللام والا كتفاء بها عن همزة الوصل وما عداها نحو انما صنعوا كيد ساحر وانما توعدون لواقع موصول (و) اقطعوا أن ما (المفتوح) همزته من قوله تعالى وأن ما (يدعون) من دونه (معا)

ما يتوهم من ظواهرها هذا وقد وقع الاختلاف بين الكوفي والبصري في بعض رؤس الآي فعل من آية الكوفي لب وعلامة خمسهم الهاء وعشرهم رأس العين أو حرف الياء ومن آية البصري تب وخمسهم خب وعشرهم عب فقوله بسم الله الرحمن الرحيم في الفاتحة آية للكوفي وأنعمت عليهم آية للبصري مع الاجماع على أن سورة الفاتحة سبع آيات وأما البسملة في سائر السور فليست بآية اتفاقا وكذا الم البقرة آية عند الكوفي خلافا للبصري وتفصيل ذلك يطول ويضر الملول والعاقل يكفيه الاشارة * ثم اعلم أنه قد يقع الوقف كافيا على اعراب وحسنا على آخر نحو قوله تعالى هدى للمتقين فانه ان جعلت الموصول بعده نعتا له فالوقف حسن وان جعلته مرفوعا أو منصوبا على القطع أو مبتدأ فوقفه كاف وبمراعات هذه الملاحظات في اعراب الآيات وسائر الكلمات يحصل الفهم والدراية ويتضح منهاج الهداية ومعراج الرواية فتتلذذ في التلاوة على وجه الغاية والنهاية وأما اذا لم يلاحظ الاعراب والمعنى فقد يقع الواقف في خطأ المبنى كما اذا وقف على نحو قوله تعالى وان كانت واحدة فلها النصف ولأبويه وكذا الوقف على لا تقربوا الصلاة وكذا على فويل للمصلين وان كان رأس آية ولا يقاس هذا على نحو رب العالمين لما بينهما من الفرق الجلي المعنوي وأما قول المصري الوقف على ختم الله قبيح والابتداء بالله أقبح فليس بصحيح لان الوقف على ختم الله حسن الا أنه يبدأ بما قبله والابتداء بختم أحسن من الابتداء بالجلالة ثم قوله وقد يكون الوقف قبيحا والابتداء به جيدا نحو قوله تعالى من بعثنا من مرقدنا هذا فان الوقف على هذا قبيح لفصله بين المبتدا والخبر ولانه يوهم أن الاشارة الى مرقدنا وليس كذلك عند أئمة التفسير ففيه تنبيه حسن الا أن الاقبح منه وصل مرقدنا فان وقفه عند أرباب الوقوف لازم لما سبق وان وصل هذا بما بعده لحصول توهم ما تقدم واختار حفص عن عاصم السكت على مرقدنا وهو وقفة لطيفة من غير تنفس لحصول هذا المعنى ولدفع توهم ذلك المبنى ولان هذا وما بعده مع ما قبله داخلان في أجزاء مقولهم فلا يحسن القطع بالكلية بين مقولهم فتأمل فانه موضع تحقيق ومحل تدقيق كما اختار السكت أيضا على قوله في سورة الكهف ولم يجعل له عوجا وغيره جعل وقفه مطلقا مع أنه من رؤس الآي ويتبين لك وجه سكته وسبب العدول عن وقفه مما حكاه بعضهم من انه سمع شيخا يعرب لتلميذه قيما من قوله تعالى ولم يجعل له عوجا قيما صفة لعوجا قال فقلت له يا هذا كيف يكون العوج قيما وترحمت على من وقف من القراء على ألف التنوين في عوجا وقفة لطيفة دفعا لهذا الوهم وانما قيما حال امامن اسم محذوف هو وعامل أي أنزله قيما وامامن الكتاب وجملة النفي معطوفة على الاول ومعترضة على الثاني على ما ذكره المفتي (واعرف لمقطوع وموصول وتا) أي كن عارفا بها وعالما بمواضع اختلافها وقدم المقطوع لانه الاصل الموضوع (في مصحف الامام فيما قد أتى) والمراد بالتاء تاء التأنيث التي كتبت بالتاء المجرورة وحقها على القياس أن تكتب بالتاء المربوطة فالجمهور يقفون عليها بالتاء متابعة للرسم العثماني وبعضهم يقفون بالهاء كما فصله الشاطبي بناء على قواعد كتابة العربية فخرج بما قررنا نحو قالت والمؤمنات فانه لاخلاف فيهما رسما ووقفا عند جميع القراء والمراد بمصحف الامام هو مصحف أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه الذي اتخذه لنفسه يقرأ فيه كما قال الشيخ زكريا وليس هو بخطه كما توهمه بعضهم على ما ذكره الشيخ خالد ولعله أراد الشارح اليمني حيث قال هو المراد بمصحف الامام في البيت ما كتبه أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه لنفسه على الخصوص اه وهو وهم اه اذ هو أمر زيد بن ثابت كاتب الوحي وغيره بأن يكتبوا المصاحف المتعددة وأرسلها الى مواضع مختلفة واختار واحدا منها لنفسه ولاهل المدينة وما بقي منها أتى والاظهر أن المراد بمصحف الامام جنسه الشامل لما اتخذه لنفسه في المدينة ولما أرسله الى مكة والشام والكوفة والبصرة وغيرها ولام المقطوع زيدت لتأكيد التعدية والتقوية وقصر تاء كوقف حمزة وهو مجرور للعطف على مثله فيما قبله وقد أبعد الشيخ زكريا حيث قطعه عما قبله وقال واعرف تاء التأنيث الخ وكذا قول المصري انه يحتمل أن يكون بمعنى على والتقدير اعرف الوقف على

أي في الحج ولقمان (وخلف) بما في (الانفال) بدرج الهمزة (ونحل) أي وفي الانفال والنحل من قوله تعالى في الاولى واعلموا أنما غنمتم من شئ وقوله في الثانية انما عند الله هو خير لكم (وقعا) بالف الاطلاق وما عداهما نحو فاعلموا أنما على رسولنا البلاغ المبين موصول (و) اقطعوا لام وآتاكم من (كل ما سألتموه) بابراهيم (واختلف) في قطع كلما (ردوا) الى الفتنة بالنساء وكلما دخلت أمة بالاعراف وكلما جاء أمة رسولها كذبوه بالمؤمنين وكلما ألقي فيها فوج بالملك وما عدا ذلك نحو أفكلما جاءكم رسول وكلما نضجت جلودهم وكلما أوقدوا نارا للحرب موصولة وقد نبه الزجاجي على أن كلما ان كانت ظرفا كتبت موصولة أو شرطا فقاطعة

المقطوع والموصول ليس في محله لأن المراد ههنا معرفة المقطوع والموصول رسما وانما يترتب عليه علم الوقف والوصل فرعا وأما قول ابن المصنف ومن تابعه الرومي انها يعني في كقوله تعالى ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فليس في محله ولذا قال المصري ولا معنى لقول القائل وامرف في مقطوع لكني أقول يمكن أن يقال التقدير واعرف المرسوم في مقطوع وموصول وتاء كائنة في مصحف الامام فيما قد وصل رسمه الينا من طريق علمائنا الاعلام والحاصل أنه لا عبرة بكتابة مصاحف العوام ثم اعلم أن الناظم من جملة المرسوم وهو كثير صنف فيه كتاب المقنع لأبي عمرو الداني ونظمه الشاطبي في الرائية وهي مشروحة مبسوطة وانما اختار هذه المواضع المذكورة لما يترتب عليها من المنافع المسطورة أما المقطوع فانه يجوز الوقف على الكلمة الاولى وكذا الابتداء بالثانية بخلاف الموصول فانه لا يجوز فيه كلاهما وأما تاء التأنيث فلما تقدم والله أعلم ومما يجب التنبيه عليه أنه سئل مالك رحمه الله هل تكتب المصاحف على ما أحدثه الناس من الهجاء فقال لا الا على الكتابة الاولى وقال أبو عمرو الداني ولا مخالف في ذلك من علماء الامة وهذا معنى قول الشاطبي في الرائية   وقال مالك القرآن يكتب بالكتاب الاول لا مستحدثا سطرا

(فاقطع بعشر كلمات أن لا) ضبط بتنوين كلمات واضافتها والثاني يحتاج الى تقدير أي اقطع أن في عشر كلمات أن لا والاول أسلس في المبنى وأحسن في المعنى وان لا مفعول اقطع أو خبر مبتدأ محذوف تقديره هي أن لا حال كونها مقارنة (مع ملجأ ولا اله الا) فالاول قوله تعالى في التوبة أن لا ملجأ من الله والثاني قوله في هود أن لا اله الا هو وفتح ملجأ على الحكاية ويجوز جره منونا على الاعراب أو للضرورة وفي نسخة ملجأ أو لا اله الا وهي أولى كما لا يخفى قال ابن المصنف اتفقت المصاحف العثمانية على قطع نون أن الناصبة للفعل وان الناصبة للاسم عن لا النافية في عشرة مواضع اهـ وتبعه الشيخ زكريا والرومي أيضا والظاهر أن يقال نون المفتوحة المخففة عن لا النافية الداخلة على الاسم كما تقدم والناصبة الداخلة على الفعل كما في قوله (وتعبدوا يس ثاني هود لا) أي وأن لا تعبدوا الشيطان الواقعة في سورة يس فنصب يس على الظرفية وكان حقه أن يقول وثاني هود بالنصب فحذف العاطف وسكن الياء ضرورة والمراد به قوله تعالى أن لا تعبدوا الا الله واحترز بثانيها عن أولها فانه موصول بلا خلاف ثم قوله لا متعلقة بقوله (يشركن تشرك يدخلن تعلوا على) أي على لا يشركن بالله شيأ في الممتحنة وأن لا تشرك بي شيأ في الحج وأن لا يدخلنها اليوم في ن وخفف نون يدخلن وقطعت عما بعدها من ضميرها المتصل بها رسما لضرورة الوزن وأن لا تعلوا على الله في الدخان وبقيد على بالالف احترز عما في سورة النمل ألا تعلوا علي بتشديد الياء (أن لا يقولوا لا أقول) أي أن لا يقولوا على الله الا الحق في الاعراف وأن لا أقول على الله الا الحق فيها أيضا في أول السورة وأخر للضرورة ولا أقول عطف على لا يقولوا بحذف العاطف لا أن أن حذف ضرورة كما توهم المصري وقال الرومي قوله أن لا يقولوا عطف على ما سبق وكرر أن لا لأجل طول العهد وقوله لا أقول عطف على أن لا يقولوا بحسب المعنى فتقديره أن لا أقول وانما ذكر لا وحذف ان للوزن لكن جعل لا أقول منصوبا بالبدل على تقدير أن اهـ ولا يخفى أن لا معنى لطول العهد أصلا في ذكر ان لا فانه على أصله وصلا وفصلا والصواب ما قدمناه من أن لا أقول عطف على لا يقولوا كما هو صحيح المبنى فلا يحتاج عطفه على أن لا يقولوا بحسب المعنى وبهذا تمت العشرة والمفهوم من افادة الحصر أن كل ما جاء أن لا من غيرها تكون موصولة اتفاقا نحو ألا يرجع اليهم قولا وألا تزر وازرة وزر أخرى الا في سورة الانبياء من قوله أن لا اله الا أنت فانهم اختلفوا في قطعها ووصلها ويمكن ادراجها تحت عموم قوله سابقا ولا اله الا أو يقال لعل مختار الشيخ أنه موصول وقد ذهب الشيخ زكريا الى ظاهر كلام المصنف رحمه الله حيث قال وما عدا العشرة موصول نعم قال الطيب والوصل أشهر والقطع هو الاولى فانه الاصل من انفصال احدى الكلمتين عن الاخرى ووجه الوصل هو التقوية وقصد الامتزاج وتنزيله منزلة المحذوف لان النون لما أدغمت بلا غنة فكأنها ذهبت بالكلية لفظا فسقطت رسما فيجري عليها حكم

فهي ان لم تحتمل الظرفية كقوله تعالى وآتاكم من كل ما سألتموه مقطوعة وان احتملتها وعدمها كالمواضع المذكورة آنفا ففيها خلاف وان تعينت الظرفية فموصولة (كذا) اختلف في قطع بئس من قوله تعالى (قل بئسما) يأمركم به ايمانكم بالبقرة (والوصل صف) في بئسما (خلفتموني) بالاعراف (و) بئسما (اشتروا) به أنفسهم بالبقرة وما عداهما مقطوع وذلك في قوله تعالى ولبئس ما كانوا يعملون ولبئس ما شروا به أنفسهم بالبقرة وفي قوله ولبئس ما كانوا يصنعون ولبئس ما كانوا يفعلون ولبئس ما قدمت لهم أنفسهم بالمائدة (في ما اقطعا) أي واقطع في عن ما الموصولة في قوله تعالى قل لا أجد فيما

نون جنة الملعنة من انهم لم ترسم فانهم الكمال باتصالهما عدّت كلمة واحدة واعتبرت تلك الحالة ثم المراد بالوصل وصل اعتباري وهو أن يوجد هناك حذف حرف لا وصل صوري لاستحالة اتصال الهمزة بالنون في الكتابة ثم قال (ان ما بالرعد والمفتوح صل وعن ما) أي وكذا اتفقوا أيضا على قطع ان الشرطية عن ما المؤكدة في قوله تعالى وإما نرينك بعض الذي نعدهم بالرعد واتفقوا على وصل ميم أم بما الاسمية حيث جاءت نحو أما اشتملت عليه بالانعام وأما يشركون وأماذا كنتم كلاهما بالنمل لكن عبارة الناظم قاصرة عن ذلك لعدم تقدم أم هنالك وأما قول ابن المصنف في هذه الأمثلة انهم اتفقوا على وصل أن المفتوحة بما الاسمية فوهم لذكرهم هذه الأمثلة في مقابلة ان المكسورة مع ما جاء في سائر السور من قوله تعالى فإما يأتينكم مني هدى في البقرة وإما تخافن بالانفال فإما ترين بمريم وإما نرينك بيونس وغافر فقوله والمفتوح صل أراد به أما المفتوح الهمز ولو كان أصله أم لا انما وانما ذكره بعده استطرادا ولما بينهما من نسبة اللفظ اشتباها ذكر المصري أنه قال في المقنع وقوله أما اشتملت هي في المصحف حرف واحد ومعناها أم الذي قلت وأطلق الناظم الحكم فيه ولم يقيده بموضع وهو الصواب لاتفاق المصاحف عليه وأفهم كلام المقنع تقييده بما اشتملت وليس كذلك أقول التخطئة خطأ فاحش على امام الكل في هذا الفن وانما نشأ هذا من قصور فهم القائل لان قوله أما اشتملت أول ما وقع في القرآن وقد بينه بتعليل الشامل له أو لغيره حيث قال معناه أم شئ فكل الصيد في جوف الفرا فافهم بلا امترا واتفقت المصاحف أيضا على قطع عن عن ما الموصولة في قوله تعالى فلما عتوا عن ما نهوا عنه في الاعراف واليه أشار بقوله (نهوا اقطعوا من ما ملكت روم النسا) ففي غير الاعراف تكون موصولة كما في قوله تعالى عما تعملون ولئن لم ينتهوا عما يقولون وسبحانه وتعالى عما يشركون وعم يتساءلون وعما قليل هذا وقد ضبط روم بالرفع وبالنصب وهو الأولى ليكون نصبه على نزع الخافض ويؤيده ما في نسخة صحيحة وهي أصل الشيخ زكريا نهوا اقطعوا بما روم والنسا والمعنى ان المصاحف اتفقت على قطع من الجارة عن ما الموصولة نحو من ما ملكت أيمانكم من شركاء بالروم فمن ما ملكت أيمانكم من فتياتكم بالنساء وقدم الروم لأجل الوزن والخطاب في اقطعوا للقراء ولكتبة المصاحف ومفعوله عن ما نهوا وما بعده معطوف على ما قبله بحذف العاطف (خلف المنافقين أم من أسسا) بألف الاطلاق معروفا ومجهولا كما قرئ بهما في السبعة والاكثر على الاول أقول خلف ضبط بالرفع أي خلف ما في المنافقين ثبت كما ذكره الشيخ زكريا وبالنصب على أنه ظرف لاقطعوا بتقدير مضاف أي مع خلاف المنافقين والمعنى اختلف المصاحف في قطع وأنفقوا مما رزقناكم في المنافقين بخلاف ما عدا هذه الثلاثة فانه موصول اتفاقا نحو مما رزقناهم ينفقون ومما نزلنا على عبدنا وأما قوله من مال الله ومن ماء مهين وشبهه فمقطوع ولعله قيده بقوله ملك لهذا وكذا الاختلاف في نحو ممن منع وممن افترى ونحو ذلك في ان من موصولة بمن الموصولة ثم قوله أم من أسسا معطوف على مفعول اقطعوا بحذف العاطف والجملة ما بينهما معترضة والمعنى أنهم اتفقوا على قطع أم عن من الاستفهامية في أم من أسس بنيانه في التوبة وأم من يأتي آمنا في فصلت وأم من يكون عليهم وكيلا بالنساء وأم من خلقنا في الذبح بكسر الذال وهو الصافات لقوله تعالى فيها وفديناه بذبح عظيم كما قال (فصلت النسا وذبح حيث ما) وقصر النساء ضرورة وكذا حذف العاطف فيهما وقد أغرب المصري حيث قال أبعد المصنف في الدلالة بقوله وذبح ولو قال * فصلت النساء خلقنا حيث ما * لكان أقرب كما لا دلالة وعدم نظيره اه وغرابة تعبيره لا تخفى وأما قول الرومي ان النساء عطف على فصلت بحسب المعنى فلا معنى له اذ يصح من حيث المبنى واتفقوا على وصل ما عدا الاربعة نحو أمن لا يهدي وأمن خلق السموات وأمن يجيب المضطر اذا دعاه فوجه الفصل كونه الاصل ووجه الوصل التقوية ووجه الخلاف الجمع ثم قوله حيث ما معطوف المحل على مفعول اقطعوا والمعنى أنهم اتفقوا على قطع حيث عن ما في موضعي البقرة ولم يأت غيرهما وهما قوله تعالى وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره وقوله وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره

(أوحي) الي محرما في الانعام وفي قوله ليمسكم في ما (أفضتم) فيه في النور وفي قوله فيما (اشتهت أنفسهم) في الانبياء وفي (يبلو) من قوله تعالى ليبلوكم في ما آتاكم (معا) أي بالمائدة والانعام وفي (ثاني فعلن) من قوله تعالى ما فعلن في أنفسهن من معروف بالبقرة وفي قوله ننشئكم فيما لا تعلمون في اذا (وقعت) وفي قوله تعالى في ما رزقناكم في (روم) أي في الروم وفي قوله في ما هم فيه يختلفون وفي ما كانوا فيه يختلفون بالزمر والى ذلك أشار بقوله (كلا تنزيل) وفي قوله أتتركون فيما هاهنا آمنين في (الشعرا) وهذه الاحدى عشر متفق على قطعها وأما الاخير فمختلف فيه فذكره مع المتفق على قطعه سهو (وغيرذي) أي المواضع

لئلا وقد دل اطلاق النظم على ارادة شمولها وفاقا للشاطبي فى الرائية وقد نص المقنع على موضعي البقرة و (أن لم المفتوح كسران ما) بنصب المفتوح على أنه مفعول تقديره واقطعوا أن لم المفتوح همزته وهو ان المصدرية عن لم الجازمة أينما وقعت لاطلاق حكمه نحو ذلك أن لم يكن ربك فى الانعام أيحسب أن لم يره أحد فى البلد وقيد بالمفتوح احترازا عن المكسور فان بعضه مقطوع وبعضه موصول كما سيأتى وكسران ما منصوب أيضا على المفعولية أى اقطعوا ان المكسورة عن ما الموصولة بالانعام فقط نحو ان ما توعدون لآت ولهذا قال (لانعام والمفتوح يدعون معا) اعلال الانعام سبق فى الاضراس وهو منصوب على نزع الخافض والمفتوح منصوب أى اقطعوا أن ما المفتوح همزته من قوله تعالى وان ما يدعون من دونه هو الباطل فى الحج وأن ما يدعون من دونه الباطل فى لقمان على خلاف فى خطابهما وغيبتهما وهذا معنى قوله معا أى فى الموضعين جميعا وحذف تنوينه وقفا (وخلف الانفال) بالنقل (ونحل وقعا) بألف الاطلاق نظرا الى افراد لفظ الخلف أو بألف التثنية نظرا الى وقوع الخلف فى السورتين والتقدير وخلف مافيهما وقع فى رسوم المصاحف وهو بمنزلة الاستثناء من مفهوم كلامه السابق لفا ونشرا مشوشا من أن المكسور والمفتوح مع ما * والحاصل انهم اختلفوا فى وصل ان ما المكسورة وقطعه فى قوله تعالى ان ما عند الله هو خير لكم فى النحل والوصل أثبت كما فى الرائية والباقى موصول اتفاقا نحو انما صنعوا كيد ساحر انما توعدون لصادق انما توعدون لواقع انما الله اله واحد انما أنت منذر انما أنا بشر مثلكم وكذا اختلفوا فى وصل أنما المفتوح وقطعه فى قوله واعلموا أنما غنمتم من شئ بالانفال والوصل أثبت كما فى الرائية واتفقوا على وصل ما عداه نحو يوحى الى أنما الهكم اله واحد ان يوحى الى الا أنما أنا نذير مبين واعلموا أنما على رسولنا البلاغ المبين * ثم اعلم أن فى كلامه مالا يخفى من الايهام والابهام فانه أوهم أن كلا منهما مفتوحة وأبهم المكسورة مع أن فى النحل ثمانية مواضع غيرها مكسورة قال بحرق وانما تعينت لكونها اسمية وما عداها فعلية انما يبلوكم انما سلطانه انما قولنا لشئ اه وخطؤه مما لا يخفى لان كلا من المثالين الآخرين اسمية ولا يفيده وقوع الجمل الفعلية بعدهامن قوله اذا أردناه ومن قوله يتولونه الابتكاف لا يخلو من تعسف فى الجملة ثم لو قال وما عداها عرفية لكان تفرقة منه خفية (وكل ما سألتموه واختلف) بكسر كل على الحكاية والا فهو منصوب على المفعولية أى اقطعوا لفظ كل عن ما فى سألتموه فى سورة ابراهيم واختلف أرباب الرسوم فى غيره فوقع الاختلاف فى كل ما (ردوا كذا قل بئسما والوصل صف) فكل ما ردوا الى الفتنة بالنساء مختلف فى فصله وقطعه وكذا وقع الاختلاف فى كل ما دخلت أمة فى الاعراف وكل ما جاء أمة بالمؤمنين وكل ما ألقى بالملك كما نص أبو عمرو الدانى فى المقنع على الخلاف فى هذه الثلاثة ففى هذا قصور من الناظم للكلام عن مقام المرام حتى قال ابن المصنف وعبارة الناظم لا تفهم الخلاف الى هذه الثلاثة وأما قول الرومى ولعله سكت عنها اكتفاء بذكر واحد منها ولاشتهار ما عداه عندهم فعذر بارد وعن خطور الفهم شارد فنظمت فقات شعرا

وجاأمة وألقى دخلت * فى وصلها وقطعها اختلفت

فما عدا الخمسة اتفقوا على وصله نحو أفكلما جاءكم رسول كلما نضجت كلما أوقدوا نارا للحرب هذا ومن المعلوم أن خطين لا يقاسان خط العروض وخط المصحف وانما يتبع الرسم تعبدا وتبركا واقتداء بالصحابة الكرام كتابة أو قراءة وقد نبه الزجاج على أن كلما ان كانت ظرفا كتبت موصولة أو شرطا فمقطوعة فهى ان لم تحتمل الظرفية كقوله تعالى وآتاكم من كل ما سألتموه فمقطوعة أى قطعا وان احتملها وعدمها كالمواضع المذكورة آنفا ففيها خلاف وان تعينت الظرفية فموصولة قلت فكأنه أخذ هذه القاعدة المذكورة من ضمن رسوم كلما المسطورة وأما ما عداها نحو كلما أضاء لهم فموصول ثم قال (كذا قل بئسما) أى بئس ما يأمركم به ايمانكم بالبقرة مختلف أيضا فى وصله وقطعه ثم جزم بقوله والوصل صف

الاحد عشر نحو فيما فعلن فى أنفسهن بالمعروف فى البقرة وفيما كنتم وفيما أنتم (صلا) أى صله (فأينما كالنحل صل) أى صل أينما فى قوله تعالى أينما تولوا فثم وجه الله فى البقرة كالنحل أى كما تصله بها فى قوله تعالى أينما يوجهه لا يأت بخير فى النحل (ومختلف) أى والاختلاف فى أينما كنتم تعبدون (فى الشعرا و) أينما ثقفوا فى (الاحزاب و) أينما تكونوا يدرككم الموت (فى النسا وصف) أى ذكره أهل الرسم وما عدا الثلاثة نحو فاستبقوا الخيرات أين ما تكونوا يأت بكم الله جميعا وأين ما كنتم تدعون وأين ما كنتم تشركون وأين ما كانوا مقطوع (وصل فالم) يستجيبوا لكم فى (هود) وما عداه نحو فان لم تفعلوا وان لم ينته وامان

(خلفتموني واشتروا في ما اقطعا) أي صف الوصل في بئسما خلفتموني من بعدي بالاعراف و بئسما اشتروا به أنفسهم بالبقرة اتفاقا ومفهوم كلامه ان ما عدا هذه الثلاثة مقطوع بلا خلاف وهو حيث ما وقع بئسما مقرونا باللام وهي خمسة ولبئس ما شروا به أنفسهم بالبقرة لبئس ما كانوا يعملون لبئس ما كانوا يصنعون لبئس ما كانوا يفعلون لبئس ما قدمت لهم أنفسهم بالمائدة أو مقرونا بالفاء وهي موضعان فبئس ما يشترون في موضعي آل عمران فالمجموع سبعة لا ستة كما توهم المصري ثم قوله في ما اقطعا ابتداء كلام وأصله اقطعن فأبدلت النون المخففة ألفا حال الوقف لا للضرورة الوزن كما ذكره الجعبري وفيما مفعول مقدم والمعنى اقطع في عن ما الموصولة في أحد عشر موضعا كما بينها بقوله (أوحي أفضتم واشتهت يبلو معا)

*(ثاني فعلن وقعت روم كلا * تنزيل شعراء وغيرها صلا)*

أي صلن أمر بالوصل مؤكدا بالنون الخفيفة المبدلة ألفا حال الوقف أراد قوله تعالى قل لا أجد فيما أوحي الي محرما بالانعام وفيما أفضتم فيه بالنور وفي ما اشتهت أنفسهم بالانبياء ولكن ليبلوكم فيما آتاكم بالمائدة ليبلوكم فيما آتاكم آخر الانعام واليهما أشار بقوله معا ثاني فعلن احترازا من أوله وهو قوله فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف وننشئكم في ما لا تعلمون بالواقعة وهل لكم مما ملكت أيمانكم من شركاء في ما رزقناكم بالروم ويحكم بينهم في ما هم فيه يختلفون أنت تحكم بين عبادك في ما كانوا فيه يختلفون كلاهما بالزمر وأشار بقوله كلا تنزيل الى قوله تعالى أتتركون في ما ههنا آمنين بالشعراء ثم الضمير في قوله وغيرها صلا راجع الى سورة الشعراء لكونها أقرب مذكور ولانه المطابق لكتب الرسم والموافق لما صرح الشاطبي في قوله * وفي سوى الشعراء بالوصل بعضهم * وفي نسخة وغير ذي صلا وفي أخرى وغيره صلا بالتذكير فهو راجع الى لفظ الشعراء فانه لا خلاف في قطعه وبخلاف ما عدا المذكورات فانه لا خلاف في وصله سواء كان ما خبرية أو استفهامية نحو فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف في أول البقرة كما فهم من قيد ثاني البقرة ونحو فيم كنتم وفيم أنت وقوله تعالى ليحكم بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون فحصل أن ما في سورة الشعراء هو الحرف المتفق على قطعه كما صرح به المصنف وسائر المذكورات قد اختلفوا في وصلها وقطعها وانما حكم عليها بالقطع أولا ثم جوز وصلها آخرا اشعارا بأن القطع هو الاولى لانه هو الاصل في رسم المبني فقول خالد الازهري وأما آية أتتركون فيما ههنا آمنين في الشعراء فهو من المختلف فيه فذكره مع المتفق عليه سهو منه خطأ فاحش صدر عنه حيث عكس القضية وأما قول ابن المصنف أي وغير هذه الاحد عشر موضعا صله بلا خلاف فيفهم منه أن المواضع الاحد عشر كلها ليس فيها خلاف وليس كذلك لما تقدم ولما صرح أيضا من أن قطع في عن ما الموصولة في عشرة مواضع بخلاف وفي موضع بلا خلاف ولا يفهم الخلاف من عبارة الناظم لانه لم يذكره صريحا ولا اشارة اهـ فتبين لك أن ضمير غيرها الى جميع المذكورات خطأ ظاهر يترتب عليه فساد باهر وقد غفل عنه المصنف أيضا وأما قول الرومي وقد جزم الناظم في جميعها بالقطع والمشهور الاختلاف في العشرة الاول منها والجزم في الحادي عشر فقط اللهم الا أن يترجح عنده جانب القطع فيها أيضا فغلط منه وكأنه تبع خالدا في نقله وقلد ابن المصنف في مرجع ضمير غيرها وأما الشيخ زكريا فقد استراح في هذا المقام واكتفى بتحصيل المرام حيث قال وهذه الاحد عشر فيها الخلاف الا الاخير فمتفق على قطعه لكن غفل عن موضع حله اذ قال وغيرها ذي أي المواضع الاحد عشر فقد برز ثم قوله صلا أي صلها غير صحيح لان مفعول صل غيرها وقد تبين لك اضطراب كلام الشيخ زكريا في هذا المحل وقد وقع في الوهل من جهة الحل ولهذا اعترض المصري عليه بقوله انه أجرى الخلاف في التي في الشعراء وجزم بالقطع في العشرة وهو مخالف لما في المقنع اهـ ولا يخفى أنه ليس مخالفا للمقنع لا باعتبار أول كلامه ولا بالنسبة الى آخر مرامه فتأمل فانه موضع زلل والله سبحانه هو الملهم بالصواب واليه المرجع والمآب

*(فأينما كالنحل صل ومختلف * في الشعرا الاحزاب والنساء وصف)*

لم يستجيبوا لك مقطوع وصل نحو (ألن نجمعلا) أي ألن نجعل لكم موعدا بالكهف وألن (نجمع) عظامه في القيامة وما عداهما نحو أن لن ينقلب الرسول وأن لن تقول الانس والجن وأن لن يقدر عليه أحد مقطوع وصل (كيلا) من قوله لكيلا (تحزنوا) على ما فاتكم بآل عمران ولكيلا (تأسوا على) ما فاتكم بالحديد في لكيلا يعلم من بعد علم شيأ في (ح) أي في الحج ولكيلا يكون (عليك حرج) بالاحزاب وما عدا ذلك وهو لكي لا يكون على المؤمنين حرج بالاحزاب وكيلا يكون دولة مقطوع (و) ثبت (قطعهم) عن في قوله تعالى ويصرفه (عن من يشاء) بالنور وعن (من تولى) عن ذكرنا في النجم وما عداهما موصول و يوم في

بصيغة المجهول أي صف الاختلاف في السور الثلاثة قال اليمني وفي بعض النسخ تصف والمعنى واحد أقول وفيه أن المبني مختلف لان الفعل اللازم لا يبنى مجهولا ثم قوله مختلف اسم فاعل والتقدير مختلف رسمه والرسم مختلف وقوله وصف الجملة استئنافية وأغرب بحرق حيث قال ومختلف حال أي صف لنا مختلفا وقصر الشعراء والنساء ضرورة وفي نسخة بدل الشعراء الظلة وهي أصل الشيخ زكريا المباءة في السورة عذاب يوم الظلة أي اتفقت المصاحف على وصل قوله تعالى فأينما تولوا فثم وجه الله بالبقرة وكذلك أينما يوجهه لا يأت بخير بالنحل فالفاء في الآية الاولى من نفسها وقوله كالنحل بالعطف على المعنى أو على أصل المبني لئلا يلزم التشبيه من جميع الوجوه كما لا يخفى ثم تصرف الاولى للبقرة لانها في الاطلاق أول سورة وهي أول ما وقع فيها وقال اليمني وعلم كونه في سورة البقرة من الفاء في أينما بالفاء لان أينما بالفاء لم يقع في غيرها والمعنى صل بالبقرة كوصلك بالنحل وأما قول أينما كنتم تعبدون في الشعراء وقوله أينما ثقفوا بالاحزاب وأينما تكونوا يدرككم الموت في النساء فأكثر المصاحف على قطع أين عن ما كذا ذكره الشراح والمفهوم من الرائية أن وصل النساء قليل ويستوي الامران في الاحزاب والشعراء وأما ما بقي فتتفق على قطعه نحو قوله فاستبقوا الخيرات أينما تكونوا وقوله أينما كنتم تدعون وفي بعض نسخ ابن المصنف أينما كنتم تعبدون وهو وهم وسهو قلم وأينما كنتم تشركون وأينما كانوا فوجه القطع الاصل ووجه الوصل شبهة التركيب المجزم وهو معنى قول ابن قتيبة لانها أحدثت باتصالها معنى لم يكن مع مناسبة النون الميم بخلاف حيث كما قال الجعبري

(وصل فالم هود ا ان نجعلا) بألف الاطلاق وهو معطوف بالعاطف المقدر على فالم هود وهو منصوب على الاضافة لكونها علم السورة أو على نزع الخافض واعتبار الظرفية والمعنى أن المصاحف اتفقت على وصل ان الشرطية بلم في قوله تعالى فالم يستجيبوا لكم بهود وعلى قطع ما عداه نحو فان لم تفعلوا لئن لم ينتهوا فان لم يستجيبوا لك فوجه القطع هو الاصل ووجه الوصل اتحاد عمل ان ولم وكذلك اتفقوا على وصل أن المصدرية بلن الناصبة في موضعين قوله تعالى ألن نجعل لكم موعدا بالكهف وألن نجمع عظامه بالقيامة وعلى قطع ما سواهما نحو أن لن ينقلب الرسول وأن لن تقول الانس والجن وأن لن يقدر عليه أحد وأما قوله ألن تحصوه فقال بعضهم موصول وقال آخرون مفصول على ما في المقنع ولعل الشيخ اختار الفصل الذي هو الاصل ولهذا لم يتعرض لبيان الخلاف فيه فوجه القطع الاصل مع التنبيه على أن العمل للثاني ووجه الوصل التقوية مع مجانسة الادغام وهذا معنى قوله (نجمع كيلا تحزنوا تأسوا على) نجمع عطف على نجعل وكيلا عطف على فالم وتأسوا على تحزنوا وعلى يتعلق بتأسوا والمعنى أن المصاحف اتفقت على وصل كي بلا في أربع مواضع لكيلا تحزنوا على ما فاتكم بآل عمران كيلا تأسوا على ما فاتكم بالحديد لكيلا يعلم من بعد علم شيأ بالحج لكيلا يكون عليك حرج وهو الثاني من الاحزاب ولهذا احترز بقوله عليك من أوله لانه متعلق على المؤمنين واتفقت على قطع ما عداها وهو الاول من الاحزاب لكي لا يكون على المؤمنين حرج وكي لا يكون دولة بالحشر ولكي لا يعلم بعد علم شيأ بالنحل فوجه القطع الاصل ووجه الوصل التقوية مع تحقق عدم الجر وهذا معنى قوله *(ج عليك حرج وقطعهم * عن من يشاء من تولى يوم هم)*

أي ثالثها موضع ج أي ما وقع في سورة الحج ورابعها الذي بعده عليك حرج كما سبق ثم قوله وقطعهم مبتدأ أي مقطوع أرباب الرسوم واتفاقهم على قطع عن من الموصولة في موضعين وهما قوله ويصرفه عن من يشاء بالنور وعن من تولى عن ذكرنا بالنجم وليس ثم غيرهما كما نبه عليه ابن المصنف وتبعه الازهري وقد قال في المقنع وليس في القرآن غيرهما قال الجعبري أي لا مفصولا ولا موصولا وأما قول الشيخ زكريا وتبعه الرومي بأن ما عداهما موصول فوهم منهما وكذا اتفقت المصاحف على قطع يوم عن هم المرفوع المحل وحده في موضعين يوم هم بارزون بغافر ويوم هم على النار يفتنون في الذاريات واتفقت على وصل يومهم المجرورة المحل نحو من يومهم الذي يوعدون حتى يلاقوا يومهم الذي فيه يصعقون فوجه القطع أنهم مرفوع

قوله (يوم هم) بارزون بغافر ويوم هم على النار يفتنون بالذاريات لانهم مرفوع بالابتداء فيهما فالمناسب القطع وما عداهما نحو يومهم الذي يوعدون وحتى يلاقوا يومهم الذي فيه يصعقون موصول لان هم مجرور فالمناسب الوصل (و) ثبت قطعهم لام الجر عن مجرورها في قوله تعالى (مال هذا) الكتاب بالكهف ومال هذا الرسول بالفرقان (و) فال (الذين) كفروا بالمعارج وفمال (هؤلاء) القوم بالنساء وما عداهما نحو فما لكم كيف تحكمون ومالك لا تأمنا وما لاحد عنده من نعمة تجزى موصول وأبو عمرو يقف في الاربعة التي في النظم على ما والكسائي عليها وعلى اللام ونافع وابن كثير وابن عامر وعاصم وحمزة على اللام اتباعا

بالابتداء

بالابتداء منفصل فيناسبه الفصل مع كونه هو الاصل ووجه الوصل أن المجرور متصل حكما فيلائمه الوصل وقد أغرب بالجيني حيث قال وقطع لفظا هم السا كن الميم وقطعا ووصلا ثابت أيضا في السورتين قال وانما قيدنا بالسا كن الميم احترازا من يومهم الذي فانه موصول اه ووجه غرابته أن هذا فرق عام لفظي لا حكم خاص حقيقي مع أن ميم الاولين ليس سا كنا في الوصل عند الكل بل فيه خلاف لبعضهم وأما الوقف فلا فرق أصلا (ومال هذا والذين هؤلاء) أي ويجب قطعهم أو وكذا قطعهم لام الجر عن مجرورها في أربعة مواضع مال هذا الكتاب في الكهف ومال هذا الرسول في الفرقان فالمراد بهذا جنس هذا الواقع بعد مال فمال الذين كفروا بالمعارج فمال هؤلاء القوم بالنساء وعلى وصل لام الجر بمجرورها فيما عداها نحو فمالكم ومالك لا تأمنا ومالاحد عنده فوجه قطع لام الجر هو التنبيه على أنها كلمة برأسها ووجه وصلها بما بعدها تقويتها لانها على حرف واحد ولانها غير مستقلة ولانها تكتب موصولة بما دخلت عليه غالبا كما هو قاعدة كتابة العربية ثم في هذه الاربعة للاستفهام فالجمهور يقفون اختيارا واضطرارا لا اختيارا على اللام اتباعا للرسم وأبو عمرو يقف في هذه الاربعة على ما والكسائي يقف على ما في رواية وعلى اللام في الاخرى وفي نسخة بعدها ولانها من تتمة المسئلة السابقة ولا متعلقة بالقضية اللاحقة وهي قوله (تحين في الامام صل ووهلا) بالف الاطلاق و بضم الواو وتشديد الهاء مكسورا أي ضعف وغلط قائله وانسب الى الوهل والوهم ناقله وفي أكثر النسخ وقيل لا كما نص عليه الرومي واختاره الازهري أي وقيل لا وصل أو المعنى لا تصل بل اقطع التاء عن حين لكن تعبيره بقيل مشعر بتضعيفه وهو خلاف ما عليه الجمهور فالصواب الاول وهو مختار الشيخ زكريا وعليه المعول فتكتب التاء مفصولة من الحاء على هذه الصورة ولات حين مناص لا على هذه الكيفية لا تحين (واعلم) أن أبا عبيد قال رسم في الامام يعني مصحف عثمان رضي الله عنه الخاص به لا تحين نص على أن التاء متصلة بحين وفي رسم المصاحف الحجازية والشامية والعراقية التاء منفصلة عن حين خطا ومتصلة بلا حكما وذلك لان لات في قول الاكثرين هي لا النافية دخلت عليها التاء علامة لتأنيث الكلمة كما دخلت على رب وثم لذلك فقيل ربة وثمة فهي زائدة متعلقة بما قبلها لا بما بعدها والمعنى ليست تلك المدة حين الفرار واختلف القراء فالكسائي يقف بالهاء لاصالتها والباقون يقفون بالتاء تبعا لرسمها فأجمعوا على أنه لا يجوز الوقف على لا ولا الابتداء بتحين وبهذا يظهر صحة نسخة وهلا وانما خالفهم أبو عبيد حيث قال الوقف عندي على لا والابتداء بقوله تحين فيكون قراءة شاذة لانها مخالفة لقواعد العربية في المبنى والمعنى وان وجه قراءته بقوله لاني نظرتها في الامام فوجدتها تحين قال وهذه التاء تزاد في حين فيقال هذا تحين كان كذا وأنشد شعرا

العاطفون تحين ما من عاطف * والمطعمون زمان أين المطعم

قال الناظم في النشر الخير رأيتها مكتوبة في المصحف الذي يقال له الامام مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه لا مقطوعة والتاء موصولة ورأيت به أثر الدم وتتبعت فيه ما ذكره أبو عبيد فرأيته كذلك وهذا المصحف هو اليوم بالمدرسة الفاضلية بالقاهرة المحروسة اه وقال القسطلاني الاكثرون على خلاف ذلك وحملوا ما حكاه أبو عبيد على أنه مما خرج في خط المصاحف عن القياس وأما قول المصري فحيث صح النقل عن أبي عبيد أنه وجد ذلك كذلك في مصحف الامام فيكون كافيا في حكم المرسوم فيكون حكمه كحكم غيره اذ لا فرق فمدفوع لان الفرق هو مخالفته للجمهور ومع مخالفته لسائر المصاحف غايته أن وصله شاذ حيث لم يثبت التواتر في نقله (ووزنوهم) بالاشباع (وكالوهم صل) بالاشباع أي كتب أرباب الرسوم اذا كالوهم أو وزنوهم موصولين أي حكما لانهم لم يكتبوا بعد الواو الفا فعدم الالف يدل على أن الواو غير منفصلة فتكون موصولة بخلاف قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون في سورة الشورى فان الالف تكتب بعد الواو فيجوز الوقف على غضبوا وكذا الابتداء بقوله هم قال ابن الانباري قال أبو عمرو وعاصم وعلى يعني الكسائي والاعمش أي من الاربعة عشر كالوهم حرف واحد أي حكما والاصل كالوا لهم فحذف اللام على حد كانك طعاما فحذفت

الرسم وما في الاربعة للاستفهام (تحين في الامام صل) أي وصل التاء من تحين من قوله تعالى ولات حين مناص في ص كما هو في مصحف الامام (ووهلا) أي غلط قائله وفي نسخة وقيل لا أي لا تصلها بها ولات هي لا النافية دخلت عليها التاء علامة لتأنيث الكلمة كما دخلت على رب وثم كذلك واختلف القراء في الوقف عليها فالكسائي يقف بالهاء لاصالتها والباقون بالتاء وقال أبو عبيدة الوقف عندي على لا والابتداء بتحين لاني نظرتها في مصحف الامام تحين وقال وهذه التاء تزاد في حين يقال هذا تحين (ووزنوهم وكالوهم) بالمطففين (صل) أي صلهما حكما لانهم لم يكتبوا بعد الواو ألفا (كذا من أل) ولو معرفة (وها) ء التنبيه (وياء) النداء أي كذا (لا تفصل) ما بعد الثلاثة منها بل صله بها قراءة ورسما وان كانت كلمات مستقلة لشدة الامتزاج نحو الكتاب والرجل والمتقين ونحوها أنتم وهؤلاء وهذا ونحو ياأيها ويا آدم فلا تقف على أل وها ويا وتبتدئ بكتاب ورجل ومتقين وأنتم وأولاء ولا وذا وأيها وآدم (تنبيه) نعما بالبقرة والنساء ومهما بالاعراف وربما في الحجر موصول وكذا على كل كلمة على حرف واحد نحو بالله

اللام وأوقع الفعل على هم فصار احرفا واحدا لان الضمير المتصل مع ناصبه كلمة واحدة وكان عيسى بن عمرو
يقول كالوهم أو وزنوهم كلمتان أي كل منهما وكان يقف على كالوا ووزنوا و يبتدئ بهم والمعنى أنه كان
يجوز الوقف على الواو والابتداء بقوله هم لا أنه كان يفعل اختيارا واختلاف القراء أجمع فانهم لا يجوزون
الوقف على الواو أصلا ولذا قال أبو عبيد والاختيار الاول أي قال مختار الجمهور هو المعول * ثم اعلم أن في معنى
وزنوهم نحو رزقناهم وأعطيناك وأنزلناه وأنلزمكموها وأورثتموها وأمثال ذلك (كذا من آل وها
و يا لا تفصل) بالاشباع أي لا تفصل مدخول لام التعريف من آل ولو فريه لا كتابة ولا قراءة وكذا مدخول
هاء التنبيه و ياء النداء وان كانت كلمات مستقلة لشدة الامتزاج بينهما في الصورة نحو الحمد والحق والارض
والآخرة ونحو يا أيها و يا آدم و يابني ونحوها أنتم وهؤلاء وهذا وأمثال ذلك فلا يوقف على آل و يا و ها
ولا يبتدأ بحمد وحق وأرض وآخرة وآدم و بني وأنتم وأولاء وذا في الامثلة المذكورة وأمثالها كما يفعله كثير
من جهلة القراء وقفا عليها و بدأ بما بعدها وقد أخطأ الرومي حيث قال في اعراب البيت واضافة الياء الى الضمير
العائد الى آل المناسبة بينهما في التعريف فان الصواب أن ها عطف على يا ولو ليس تلك الواو علامة ضمة
الهمزة وفي نسخة بالعكس وهو الاولى كما اشرنا لما فيها من دفع التوهم كما لا يخفى وأيضا من في البيت ليست
زائدة كما قررناه خلافا للرومي ثم قول الناظم كذا محمول على التشبيه المعنوي بين قوله صل ولا تفصل لان
مؤداهما واحد وان كان بين الامر والنهي خلاف صوري ومما يجب التنبيه عليه أن نعما ومهما وربما
موصولة في جميع المصاحف قال ابن الانباري حدثنا خلف قال قال الكسائي نعما حرفان أي كلمتان لان
معناه نعم الشيء وكتب بالوصل أي كلمة واحدة ثم قال ابن الانباري عن الكسائي ومن قطع لم يخطىء أي في
اللفظ بناء على الاصل وان أخطأ من حيث انه خالف الرسم ثم كل كلمة على حرف واحد متصلة اما أولا واما
آخرا كالف واو العاطفة نحو بالله ولرسوله وكلمة ربه وحينئذ و يومئذ موصولات وممن كله موصول
وأنلزمكموها كذلك وان عل هو مفصول وكتبوا ابن أم في سورة الاعراف مفصولا وصورة يبنؤم بطه حرف
النداء موصول بالباء وكتبوا صورة الهمزة واوا متصلة بالنون ومن المعلوم أن في المنفصلين يجوز الوقف على
آخر كل منهما بخلاف المتصلين فانه لا وقف الا في آخر الثانية وو يكأن الله وو يكأنه في موضعي القصص يوصل
فيهما الياء بالكاف كما قال الداني في مقنعه والشاطبي في عقيلته لكن وقف أبو عمرو على الكاف والكسائي
على الياء والجمهور على آخرهما على وفق رسمهما ومعناه تندم وتنبه على الخطأ فاما ياعبادي الذين آمنوا ان
أرضي واسعة و ياعبادي الذين أسرفوا على أنفسهم فياء الاضافة ثابتة فيهما اتفاقا كما اتفقوا على حذفها
في ياعباد الذين آمنوا اتقوا ربكم في الزمر واختلفوا في قوله سبحانه وتعالى ياعباد لا خوف عليكم في
الزخرف وحذف ياء الاضافة أيضا بعد نون الوقاية كثيرا نحو قوله تعالى فارهبون ولا تكفرون وان يردن
الرحمن وكذا من غير نون الوقاية كقوله متاب ومآب ومحل بسطها كتب الرسم ومنها واخشون فهي
محذوفة بالمائدة في الاولى وهي التي بعدها اليوم وثابتة في البقرة وهي قوله واخشوني ولاتم اجماعا فهما
كتابة وقراءة وأما الثانية في المائدة وهي التي بعدها ولا تشتروا فمحذوفة رسما و يثبتها أبو عمرو وصلا
ومن المحذوفات ما يكون من أصل الكلمة نحو قوله وسوف يؤت الله المؤمنين و يقض الحق على قراءة الضاد
المعجمة وننج المؤمنين بيونس و بالواد المقدس وواد النمل الا أن الكسائي يقف فيه بالياء و بهاد العمي بالروم
الا أن حمزة والكسائي يقفان بالياء وصال الجحيم فما تغن النذر الجوار المنشآت الجوار الكنس وأما قوله ومن
آياته الجوار فمحذوفة الياء أيضا لكن أثبتها نافع وأبو عمرو وصلا وابن كثير في الحالين ثم قوله ذا الايد وكذا
والسماء بنيناها بأيد فيصح الاحتمالان وزنه فعل فعنى الايد القوة بخلاف أولي الايد لانه جمع يد أصلها يدي
وأما هاد ووال وباق وواق فمحذوف الياء الا أن ابن كثير يثبتها وقفا والمهتدي بالاعراف ثابتة وفي غيره
محذوفة لكن فيه اخلال كما سبق في ومن آياته الجوار وأمثال ذلك كثير محله الشاطبية الصغرى وهي الرائية

من

وربه الاماس فيما تقدم
وكذا حينئذ و يومئذ ونحو
منسككم وأنلزمكموها
وكذا يبنؤم بطه وأما قال ابن
أم بالاعراف فمفصول ثم في
المنفصلين وقفان على آخر
كل منهما وقف وفي المتصلين
وقف واحد آخر الثانية
وو يكأن الله وو يكأنه
موضعان في القصص يوصل
فيهما الياء بالكاف قاله
الداني في مقنعه والشاطبي
في عقيلته ووقف أبو عمرو
على الكاف والكسائي
على الياء وويك كلمة تندم
وتنبيه على الخطأ (واعلم)
أن كل اسم منادى أضافه
المتكلم لنفسه فالياء منه
ساقطة نحو ياقوم اعبدوا
الله و ياقوم اذكروا الله
ورب ارجعون و ياعباد
الذين آمنوا اتقوا ربكم
الا ياء ياعبادي الذين آمنوا
ان أرضي واسعة و ياعبادي
الذين أسرفوا على أنفسهم
فالياء فيهما ثابتة بالاتفاق
واختلفت المصاحف في
قوله تعالى ياعباد لا خوف
عليكم وسقطت الياء أيضا
باتفاق في نحو فارهبون
وفاتقون ولا تكفرون
وأطيعون و بالواد المقدس
وثبتت باتفاق في نحو اخشوني
ولاتم نعمتي و يأتي بالشمس
وفاتبعوني يحببكم الله
وثبتت قراءة لا رسما
بخلاف وادي النمل
فالكسائي يقف بالياء
والباقون يحذفونها والوادي
الايمن بالقصص و بهادي

من جهة الرسم والكبرى من جهة اختلاف القراء حذفت الواو من لام الفعل من غير جازم في أربعة مواضع يدع الانسان بالشر ويمح الله الباطل ويوم يدع الداع وسندع الزبانية وليس منه وقل لعبادي يقولوا التي كما في بعض مصاحف العوام فانه خطأ عظيم في هـذا المقام وصالح المؤمنين فالحذف اتفاقا على خلاف في كونه جمعا أو مفردا أريد به الجنس ثم اعلم أنه كان مكي يقول في نحو يقض الحق بانه لا ينبغي للقارئ أن يقف عليه لانه ان وقف على الرسم خالف الاصل وان وقف على الاصل خالف الرسم قال الحافظ أبو عمرو الداني وكان أبو حاتم سهل بن محمد وغيره من النحويين لا يجيزون الوقف على ذلك الا برد ما حذف وهو القياس في العربية قال على أن الائمة على خلاف ذلك والقراءة سنة متبعة اهـ وفيه بحث لا يخفى اذ لم يثبت القراءة بالوقف عن الصحابة في مثل تلك الكلمة لا مقطوعة ولا موصولة وانما ثبت على خـلاف القياس رسم الكتابة فالتحقيق ما قاله المكي حيث لا ضرورة في العـدول عن الدراية من غير ثبوت الرواية قال المصري فان قلت كيف يوقف على نحو يحي الارض قلت يوقف على ذلك برد الياء لانها حـذفت من الكتابة لكراهة الجمع بين صورتين متفقتين واكتفاء بالكسرة التي قبلها وما حـذف لذلك لم يحذف في الوقف بل يرد ما حذف والله أعلم قلت يرد عليه أن هذا خـلاف ما أجمع عليه القراء وكان اختيار بعض النحاة في هذا الاكتفاء على أن عروض السكون في الوقف لا يوقع حكم كسر ما قبلها ولذا اجوز النحاة أيضا اجتماع الساكنين حينئذ حيث لم يعتبروا بالعارض (ورحمت الزخرف بالتا زبره) برفع رحمت ونصبها أي رسم عثمان رضي الله عنـه أو كتب أهل الرسم بالتاء المجرورة لفظ رحمت في سورة الزخرف وكذا (في الاعراف روم هود كاف البقرة) بحذف العاطف في الكل للوزن وبالنقل والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل في الاعراف وضبط هود وكاف بالفتح لانهما اسما سورتين وأما قول الرومي واضافة الاعراف الى الروم والكاف الى البقرة لفظا لادنى الملابسـة فمحمول على عـدم الملاحظة لما قدمناه من حسن المقابلة * ثم اعلم أن هاء التأنيث في المصحف الكريم ينقسم الى ما رسم بالهاء وهو المسمى بالتاء المربوطة والى ما رسم بالتاء وهو المسمى بالتاء المجرورة فأما ما رسم بالهاء فان الوقف عليها بالهاء مما اتفق عليه القراء وهو الموافق لقاعدة الكتابة العربية وأما ما رسم بالتاء فانه مما اختلف في الوقف عليه فابن كثير وأبو عمرو والكسائي يقفون بالهاء كسائر الهاآت الداخلة على الاسماء من نحو فاطمة وقائمة اجراء لهاء التأنيث على سنن واحد وهي لغة قريش يترتب عليه أيضا امالة الكسائي وكذا جواز الروم والاشمام وعدمهما للكل والباقون يقفون بالتاء تغليبا لجانب الرسم وهي لغة طيء فلابد للقارئ من معرفة ما رسم بالتاء والهاء ليتحرى في جميعهما الصواب في الاداء وقـد خص الناظم ما رسم من ذلك بالتاء لقلته ويعرف ما عـداها بكثرته ومجموع ما ذكره من رحمت سـبعة لانها في الزخرف موضعان أهم يقسمون رحمت ربك ورحمت ربك خـير مما يجمعون والعموم يفهم من اطلاق الناظم ومن الاضافة الجنسية وفي الاعراف ان رحمت الله قريب من المحسنين وفي الروم فانظر الى آثار رحمت الله وفي هود رحمت الله وبركاته وفي مريم ذكر رحمت ربك عبده زكريا وفي البقرة يرجون رحمت الله وما عداها هذه السـبعة بالهاء نحو قوله تعالى لا تقنطوا من رحمة الله (نعمتها ثلاث نحل ابرهم) بفتح الراء والهاء بلا ألف لغة في ابراهيم كما صرح به صاحب القاموس فـلا يحتاج الى قول برهان الدين الحلبي في شرحه للمقدمة حـذف منـه الالف والياء لانه اسم أعجمي والعرب اذا عربته تخالف بين ألفاظه المختلفة وينضم الى ذلك ضرورة الوزن اهـ وفي جعله معربا بالنظر لا يخفى والمراد به سورته وثلاث بالرفع عطف على نعمتها بحـذف العاطف والمفهوم من كلام الشيخ زكريا أنهما منصوبان حيث قال وزبر بالتاء أيضا نعـمتها ولا يصح قول الرومي انه نصب على الظرفية اذ ليس في الكلام ما يصلح أن يكون ظرفا له وجعله ظرفا لقول نعمتها مخل بالمعـنى لان ضمير نعمتها راجع الى البقرة * والحاصـل أن لفظ نعمت رسم بالتاء في احد عشر موضعا في البقرة واذكروا نعمت الله عليكم وما انزل عليكم وفي النحـل ثلاث مواضع وبنعمت الله هم يكفرون ويعرفون نعمت الله واشكروا

العنسي بالروم حمزة والكسائي يقفان بالياء والباقون بحذفها وقد عد ابن الناظم وغيره المواضع المتفق على حذف الياء اليها والمواضع المتفق على اثباتها فيها وكل واو في الواحـد والجمع ثابتـة نحو ويرجو رحمته ويعفو عن كثير وبنو اسرائيل ويمحو الله ما يشاء وصالو النار وصالو الجحيم الا أربعـة مواضع حـذفت فيها الواو الواحد وهي ويدع الانسان بالشر ويمح الله الباطل ويوم يدع الداعي وسندع الزبانية (ورحمت) ربك في موضعي (الزخرف بالتا) ء لا بالهـاء (زبره) أي كتبه عثمان رضي الله عنـه وزبر أيضـا بالتـاء ورحمـت الله في (الاعـراف) بالنقـل والاكتفاء بحـركة اللام عن هـمزة الوصـل وفي (روم) أي في الروم وانظر الى آثار رحمت الله و(هود) من قوله رحمت الله وبركاته ورحمت ربك في (كاف) أي كهيعص ذكر رحمت ربك ورحمت الله في (البقره) من قـوله تعالى أولئك يرجون رحمت الله وما عدا هذه السـبعة ترسم بالهاء وأبو عمرو وابن كثـير والكسائي يقـفون بالهاء كسائر الهاآت الداخلة عـلى الاسماء كفاطـمة وقائـمة وهي لغة قريش والباقون يقـفون بالتـاء تغليبا لجانب الرسم وهي

نعمت الله وفى ابراهيم موضعان بدلوا نعمت الله كفرا وان تعدوا نعمت الله لا تحصوها واليهما أشار بقوله
(معا أخيرات عقود الثان هم) ضبط أخيرات بالنصب على الحال من مجموع ثلاث نحل وموضعى ابراهيم
احترازا من أوائل النحل وأول ابراهيم وبالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أى وهن أخيرات وقال ابن المصنف
أخيرات صفة لثلاث النحل وموضعى ابراهيم الاخيرين اه ولا يخفى أن الاخيرين فى قوله ليس فى محله
واحترز به عما فى أول النحل وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها وعما فى أول ابراهيم اذكروا نعمة الله عليكم ثم
ضبط قوله عقود الثان بضم الدال وفتحها والضم هو الاتم على أنه عطف على ثلاث والمراد بالعقود سورة
المائدة ووقع نعمت فيها فى موضعين والمراد هنا الثانى المقرون بهم بتشديد الميم الساكن وقفا أى بقوله هم
يعنى فى قوله اذكروا نعمت الله عليكم اذ هم قوم وأما ما فى نسخة بدل هم ثم بفتح المثلثة أى هنالك كما نقله
الشيخ زكريا فهو تصحيف المبنى وتحريف المعنى وأغرب من هذا ما ذكره اليمنى من أن فى بعض النسخ
ثم بضم الثاء أى ثم لقمان (لقمان ثم فاطر كالطور) برفع لقمان وفاطر وفى نسخة بنصبهما على منوال ما سبق
فى عقود ولعل وجه النصب على نزع الخافض أو على أنه مفعول زبر كما تقدم وكذا قوله (عمران لعنت بها
والنور) الا أن قوله لعنت مبتدأ منقطع عما قبله والنور مجرور عطفا على ضمير المجرور فى بها الراجع الى
عمران المراد به سورته من غير تأكيد بالمنفصل على مذهب البعض من الكوفيين وجمع من البصريين
وهو مختار المتأخرين من القراء والمفسرين كما حققناه فى الحاشية المسماة بالجمالين للجلالين عند قوله تعالى
تساءلون به والارحام حيث قرأ حمزة بالجر * والحاصل أن فى لقمان عند قوله تعالى فى البحر بنعمت الله وفى
فاطر نعمت الله عليكم هل من خالق غير الله وفى الطور فما أنت بنعمت ربك وفى آل عمران واذكروا نعمت
الله عليكم اذ كنتم أعداء مكتوب بالتاء المجرورة ولم يرتب بين السور للضرورة وما عدا هذه المواضع
المذكورة فكل نعمة بالهاء مسطورة نحو قوله وأما بنعمة ربك فحدث ثم أخبر أن لفظ لعنت مرسوم
بالتاء فى موضعين فى آل عمران فنجعل لعنت الله على الكاذبين وفى النور والخامسة أن لعنت الله عليه هذا
وعبارة الناظم قاصرة عن المراد بما فى سورة آل عمران حيث أطلقها ولم يقيد بما يفهم المقصود منها اذ جاء
فيها أيضا أولئك جزاؤهم أن عليهم لعنة الله وهو بالتاء المربوطة فليس المراد عموم ما فيها كما سبق فى رحمت
الزخرف مع أن المتبادر من اطلاقها العموم فرحم الله الشاطبى حيث تفطن لها وقيد فى الرائية بقوله
* فنجعل لعنت الله ابتدرا * مع الاشعار بانه هو الواقع فى أولها ثم ما عدا هذين فبالهاء كقوله تعالى أولئك
عليهم لعنة الله * (وامرأت يوسف عمران القصص) * بتنوين امرأت على أنه مبتدأ أو بنصب يوسف وعمران
على الظرفية أى الكائنة فيهما وكذا القصص وسكن بالوقف والمفهوم من شرح الشيخ زكريا ان امرأت
منصوبة مضافة حيث قدر وزبر فتدبر وقال اليمنى مرفوع بالابتداء وخبره محذوف تقديره ومنها امرأت أى
ومن الكلمات المرسومة بالتاء كلمة امرأت وقوله يوسف مبتدأ خبره محذوف أى محلها سورة يوسف وقوله
عمران القصص معطوفان على يوسف وحرف العطف محذوف للوزن وأغرب الرومى حيث جعل امرأت
مضافة الى يوسف وهو مضاف الى عمران وهو الى القصص بناء على أن الاضافة لادنى الملابسة ووجه الغرابة
لا يخفى على ذوى النهى ويستفاد عموم موضعى يوسف مما قدمناه فى رحمت الزخرف فتدبر
(تحريم معصيت بقد سمع يخص) فتحريم منصوب أيضا على الظرفية أو على المفعولية والمراد به سورة التحريم
ومعصيت منون لكونه مبتدأ أو جوز جره حكاية لانها وردت فى القرآن مجرورة ويخص بصيغة المجهول
ويجوز تذكيره باعتبار لفظ قد سمع وتأنيثه باعتبار سورته والمعنى أن امرأت مرسومة بالتاء فى سبع
مواضع امرأت العزيز تراود وامرأت العزيز الآن كلاهما بيوسف واذ قالت امرأت عمران فى آل
عمران وقالت امرأت فرعون فى القصص وامرأت نوح وامرأت لوط وامرأت فرعون فى التحريم وما
سواها بالهاء والقاعدة الكلية ان المرأة المذكورة مع زوجها مرسومة بالتاء وغيرها بخلافها كما فى قوله

لفظى وتغيير واختلفوا
فى التاء الموجودة فى الوصل
والهاء الموجودة فى الوقف
أيتهما الاصل للاخرى
فذهب سيبويه وجماعة
الى أن التاء هى الاصل
مستدلين بجريان الاعراب
عليها دون الهاء وبأن
الوصل هو الاصل والوقف
عارض قالوا وانما أبدلت
هاء فى الوقف فرقا بينها
وبين التاء فى عفريت
وملكوت وقال ابن كيسان
بل للفرق بينها وبين تاء
التأنيث اللاحقة للفعل
نحو خرجت وضربت وذهب
آخرون الى أن الهاء هى
الاصل فلذا سميت هاء
التأنيث لان تاء التأنيث
انما جعلوها تاء فى الوصل
لانها حينئذ تتعاقبها
الحركات والهاء ضعيفة
تشبه حروف العلة لخفائها
فقلبوها الى حرف يناسبها
مع كونه أقوى منها وهو
التاء وزبر بالتاء أيضا
(نعمتها) أى البقرة من
قوله تعالى واذكروا نعمت
الله عليكم ونعمت الله
(ثلاث) أخيرات فى (نحل)
فى قوله تعالى وبنعمت الله
هم يكفرون ويعرفون
نعمت الله واشكروا نعمت
الله وفى (ابرهم) أى ابراهيم
(معا) أى فى موضعين منها
آخرين وهما بدلوا نعمت
الله كفرا وان تعدوا نعمت
الله لا تحصوها فقوله
(أخيرات) صفة لثلاث
النحل وموضعى ابراهيم

تعالى وان امرأة خافت ثم أخبر أن لفظ معصيت مخصوص بموضعى قد سمع ويتناجون بالاثم والعدوان ومعصيت الرسول فلا تتناجوا بالاثم والعدوان ومعصيت الرسول ولا ثالث لهما ويستفاد العموم من اطلاقها (شجرت الدخان سنت فاطر) بجر الدخان على الاضافة بمعنى في ويجوز نصبه على الظرفية بنزع الخافض وأسكن تاء سنت ضرورة وهى مضافة الى سورة فاطر (كلا والانفال وأخرى غافر) فقوله كلا حال من سنت الواقعة في فاطر والانفال بالنقل عطف على فاطر وأخرى أى وسنت أخرى هى في غافر فأخرى في محل جر وغافر بدله وفي بعض الاصول وحرف غافر بالجر مضافا والمعنى وكذلك قوله ان شجرت الزقوم في سورة الدخان مرسومة بالتاء بخلاف غيرها كقوله تعالى الزقوم انها شجرة وكذلك سنت في خمسة مواضع مرسومة بالتاء ثلاثة في فاطر الا سنت الاولين فلن تجد لسنت الله تبديلا ولن تجد لسنت الله تحويلا والى هذه الثلاثة أشار بقوله كلا وفي الانفال مضت سنت الاولين وفي غافر سنت الله التى قد خلت في عباده وخسر هنالك الكافرون وهى آخر السورة لكن قول ابن المصنف أخرى غافر أى آخرها غير مستقيم للفرق بين الآخر والاخرى كما لا يخفى على ذوى النهى ومع هذا هو بيان لمحله لا احتراز عن أوله أو آخره لعدم تحقق تعدده ثم ما عدا هذه الخمسة بالهاء كقوله تعالى سنة من قد أرسلنا ثم كان حقه أن يذكر سنة أولا لكونها من الالفاظ المكررة ثم يذكر شجرت الدخان فانها من الكلمات المفردة والاعتذار عنه ارتكاب الضرورة (قرت عين جنت في وقعت) أى وكذلك رسم بالتاء قوله تعالى حكاية عن امرأة فرعون قرت عين لى ولك في القصص وبالاضافة الى لفظ عين احترز عن المضاف الى أعين في قوله تعالى قرة أعين في الفرقان ومن قرة أعين في السجدة وريحان وجنت نعيم في سورة الواقعة التى أولها اذا وقعت بخلاف غيرها نحو جنة الخلد (فطرت بقيت) بسكون التاء فيهما (وابنت) بالتنوين (وكلت) ولو قال كلة كان أكثر سلاسة أى وكذا رسم بالتاء فطرت الله بالروم وبقيت الله خير لكم في هود ولعله اكتفى باللفظ عن القيد بعدم التنوين أولوجودها كذلك في هود فخرج ببقيت البقية المنونة في قوله تعالى وبقية مما ترك آل موسى وألو بقية ومريم ابنت عمران في التحريم ولم يقع غيرها وتمت كلمت ربك الحسنى في الاعراف بقوله (أوسط الاعراف) بالنصب على الظرفية وغيرها بالهاء نحو قوله تعالى وجعل كلمة الذين كفروا السفلى وكلمة الله هى العليا لكن كلمت التى في الانعام بالتاء أيضا الا أنه مندرج في ضمن قوله (وكل ما اختلف * جمعا وفردا فيه بالتا عرف) بصيغة المجهول فيهما فهذه قاعدة كلية تحتها أفراد جزئية وهى كل ما اختلف القراء في افراده وجمعه قراءة فانه يكون في رسم القرآن بالتاء كتابة والمراد أن مفرده أيضا بالتاء اذ لا خلاف في أن الجمع المؤنث السالم يكون بالتاء سواء فيه الرسوم القرآنية وقواعد كتابة العربية ولذا أجمع القراء في الوقف عليها بالتاء واختلفوا في مفردها ومجموعها اثنا عشر موضعا وذلك قوله تعالى وتمت كلمت ربك صدقا وعدلا في الانعام قرأها بالتوحيد عاصم وحمزة والكسائى وكذلك حقت كلمت ربك على الذين فسقوا أول يونس قرأهما بالافراد غير نافع وابن عامر واختلف المصاحف في ثانى يونس ان الذين حقت عليهم كلمت ربك لا يؤمنون وكذلك حقت كلمت ربك على الذين كفروا في الطول والقياس فيهما التاء اذ قرأهما غير نافع وابن عامر بالتوحيد وآيات للسائلين في سورة يوسف قرأها ابن كثير بالافراد وألقوه في غيابت الجب وان يجعلوه في غيابت كلاهما في يوسف أيضا قرأهما غير نافع بالتوحيد ولولا أنزل عليه آيت من ربه في العنكبوت قرأها بالافراد ابن كثير وأبو بكر وحمزة والكسائى وهم في الغرفات آمنون في سبأ قرأها بالتوحيد حمزة فهم على بينت منه في فاطر قرأها بالافراد ابن كثير وأبو عمرو وحفص وحمزة وما تخرج من ثمرات من أكمامها في فصلت قرأها بالتوحيد ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر وحمزة والكسائى وجمالت صفر قرأها بالافراد أى صورة والا فهى جمع حقيقة حفص وحمزة والكسائى * ثم اعلم انهم اختلفوا في التاء الموجودة في الوصل والهاء الموجودة في الوقف أيتهما الاصل للاخرى مذهب سيبويه وجماعة الى أن التاء هى الاصل مستدلين بجريان الاعراب عليها دون الهاء

احترازا عما في أولهما وزبر بالتاء نعمت الله في (عقود اثنان) أى في ثانى العقود الذى فيه (هم) من قوله اذكروا نعمت الله عليكم اذ هم قوم وفي نسخة بدل هم ثم أى هنالك وزبر بالتاء نعمت في لقمان (ثم) في (فاطر كالطور وعمران) أى كما في الطور وآل عمران من قوله تعالى في الاولى ألم تر أن الفلك تجرى في البحر بنعمت الله وفي الثانية والرابعة نعمت الله وفي الثالثة فما أنت بنعمت ربك وما عدا هذه الاحدى عشرة مرسوم بالهاء وزبر بالتاء (لعنت بها) أى بآل عمران (والنور) من قوله تعالى في الاولى فنجعل لعنت الله على الكاذبين ومن قوله تعالى في الثانية والخامسة أن لعنت الله عليه وما عداهما مرسوم بالهاء (و) زبر بالتاء (امرت) اذا أضيفت لزوجها وذلك في قوله تعالى امرأت العزيز في موضعى (يوسف) وفي قوله امرأت (عمران) في آل عمران وفي قوله امرأت فرعون في (القصص) وفي قوله امرأت نوح وامرأت لوط وامرأت فرعون في (تحريم) أى التحريم وما عدا هذه السبعة مرسوم بالهاء وزبر بالتاء (معصيت) من قوله تعالى معصيت الرسول في موضعين (بقد سمع يخص) ذلك وزبر بالتاء (شجرت) من قوله

وبان الوصل هو الاصل والوقف عارض قالوا وانما أبدلت هاء فى الوقف فرقا بينهما وبين التاء التى فى عفريت وملكوت وقال ابن كيسان بل فرقا بينهما وبين تاء التأنيث اللاحقة للفعل نحو خرجت وضربت وذهب آخرون الى الهاء والهاء هى الاصل ولهذا سميت هاء التانيث لا تاء التانيث وانما جعلوها تاء فى الوصل لانها حينئذ يتعاقبها الحركات والهاء ضعيفة لشبهها حروف العلة لخفائها فقلبوها الى حرف يناسبها مع كونه أقوى منها وهو التاء ومما يجب التنبيه عليه أن قوله ياأبت مرسوم بالتاء والمشايخ يفتحها ويقف عليها بالهاء وافقه ابن كثير وكذلك هيهات مرسوم بالتاء ووقف عليها البزى والكسائى بالهاء وكذا مرضات ولات واللات وذات وقف عليها الكسائى بالهاء وقد نظمتها فى بيت وقلت شعر

واللات مع لات كذب مرضاة * و ياأبت وذات مع هيهات

(وابدأ بهمز الوصل من فعل بضم) مع ضم الهمزة لكن لا مطلقا فى جميع الاحوال بل كما قال *(ان كان ثالث من الفعل يضم)* بصيغة المجهول لخبر كان أى مضموما (اعلم) أن الهمزة فى أول الكلمة اما همزة قطع وهى التى تثبت وصلا وبدأ واما همزة وصل وهى التى تثبت فى الابتداء وتسقط فى الدرج قال ابن المصنف ووقوع همزة القطع فى الكلام أكثر من وقوع همزة الوصل فلذلك حصر الناظم مواضع همزة الوصل ليعلم بذلك ان ما عداها همزة قطع اه وفيه بحث لا يخفى والظاهر ان همزة الوصل أكثر وجودا من همزة القطع فى الكلام الا أن الضابط فى همزة الوصل أقرب وأظهر فلذا اختار بيانها ومن المعلوم أن الابتداء لا يمكن الا بمتحرك فأول الكلمة ان كان متحركا فظاهر وان كان ساكنا فيحتاج الى همزة الوصل وسميت همزة وصل لانها يتوصل بها الى النطق بالساكن ولذا سماها الخليل سلم اللسان ثم همزة الوصل توجد فى الاسماء والافعال والحروف ومن شأنها أنها لا تكون فى مضارع مطلقا ولا فى ماض ثلاثى كأمر أو رباعى كأكرم بل فى الخماسى كانطلق والسداسى كاستخرج وحكمها فى الماضى المعروف الكسر لا غير وأما فى المجهول فلا يكون الا مضموما وأما الامر الحاضر ففيه تفصيل كما ذكره الناظم وقدم حكم الافعال لان همزة الوصل فى الافعال بالاصالة وأمر بالابتداء بهمزة الوصل مضمومة من فعل الامر اذا كان ثالثه مضموما ضما لازما لا عارضا كما سيأتى نحو انظر واعبد وانما عدل عن الكسرة الى الضمة مع أن الاولى هى الاولى لكونها الاكثر فى همزات الوصل لئلا يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة والحال أن لا عبرة بالساكن بينهما حيث انه ليس بحاجز ولمناسبة عين الفعل وأما ان كان ثالثه مكسورا كسرا لازما أصليا أو مفتوحا فابتدئ بها مكسورة على أصلها نحو اضرب واذهب وأشار الى ذلك بقوله (واكسره حال الكسر والفتح وفى) أى واكسر الهمزة حال كسر ثالث الفعل أو فتحه أما وجه كسره فى مكسوره فهو لمناسبة بينهما كما فى ضمه مع مضمومه وأما وجه كسره فى مفتوحه فالحمل له على مكسوره كنظيره فى اعراب المثنى والجمع كذا ذكره الشيخ زكريا والاظهر لدفع الاشتباه فى بعض الصور رباعيا ببعض الصيغ ولأن همزة القطع غالبا تكون مفتوحة فلا بد من ظهور المغايرة وأما اذا كان ثالث الفعل مضموما ضما غير لازم بان يكون عارضا للاعلال كسرته أيضا نحو امشوا فان أصله امشيوا نقلت ضمة الياء الى الشين بعد سلب حركتها فالتقى ساكنان فحذفت الياء فصار امشوا وكذا قوله ائتونى وقد ذهب ابن المصنف وتبعه الشراح الى حصر تصوير الامثلة مختصا بالاوامر من الثانى المجرد ولعلهم غفلوا عن أنه كذلك حكم الامر مطلقا والماضى من الثلاثى المزيد ما عدا باب الافعال فان همزته مطلقا قطعية سواء كان ذلك الفعل الماضى معلوما أو مجهولا نحو اجتمعت واجتثت واستكبروا وأوتمن واشترى واتخذناهم سخريا لمن قرأ بالاخبار ونحو انطلقوا واستغفروا وبعد ذلك التعميم أشار الناظم حيث قال ثالث من الفعل ولم يقل عين الفعل فافهم وقال الشيخ زكريا وابدأ أوجه باولعله أشار الى الخلاف الواقع فى نحو قل ادعوا حال الوصل كما بينه الشاطبى رحمه الله بقوله وضمك أولى الساكنين لثالث * يضم لزوما كسره فى ندحلا ثم قول الناظم وفى حرف جر مدخولها قوله (لاسماء غير اللام كسره وفى) بتشديد الياء سكن وقفا أو خفف فهو

تعالى ان شجرت الزقوم فى (الدخان) و (سنت) باسكان التاء من قوله تعالى سنت الاولين ولسنت الله تبديلا ولسنت الله تحويلا فى (فاطر كلا) أى فى حالة كون كل منهما فى فاطر (و) من قوله سنت الاولين فى (الانفال و) من قوله تعالى سنت الله التى قد خلت من (حرف غافر) أى آخرها أى فى آخر غافر وزبر بالتاء (قرت عين) لى ولك فى القصص و (جنت) من قوله وجنت نعيم (فى) اذا (وقعت) و (فطرت) من قوله فطرت الله فى الروم و (بقيت) من قوله بقيت الله خير لكم بهود (وابنت) من قوله تعالى ومريم ابنت عمران فى التحريم (وكلمت) من قوله تعالى وتمت كلمت ربك الحسنى فى (أوسط الاعراف وكلما اختلف * جمعا وفردا فيه بالتاء عرف) أى رسم بها وذلك فى قوله تعالى آيات للسائلين بيوسف قرأها ابن كثير بالتوحيد والباقون بالجمع وفى قوله فيها أيضا وألقوه فى غيابت الجب وأن يجعلوه فى غيابات الجب قرأهما نافع بالجمع والباقون بالتوحيد وفى قوله تعالى لولا أنزل عليه آيات من ربه بالعنكبوت قرأها ابن كثير وشعبة وحمزة والكسائى بالتوحيد والباقون بالجمع وفى قوله وهم فى الغرفات آمنون بسبأ قرأها حمزة بالتوحيد

فعيل بمعنى واف أي تام والمعنى كسر الهمزة فيها تام بخلافها في لام التعريف فإنها تفتح طلبا للخفة فيما يكثر دوره وغيرها مجرور على أنه نعت للاسماء أو منصوب على الاستثناء والمراد باللام لام التعريف وكسرها مرفوع على أنه مبتدأ وضميرها راجع الى الهمزة في أول الاسماء وخبره وفي ورد في الاسماء متعلق بكسرها واللام في الاسماء متحركة منقولة اليها من الهمزة بعدها حيث أدرجت الهمزة واكتفى بحركة اللام عن همزة الوصل فالمعنى ان همزة الاسماء كلها مكسورة غير همزة لام التعريف فإنها تكون مفتوحة دائما طلبا للخفة فيما يكثر دوره واستثناء لام التعريف من الاسماء استثناء منقطع لانها حرف لا اسم ومن ثمة قال ابن المصنف ليس مستثنى منها بل من قوله واكسره يعنى من ضميره أي واكسر الهمز فيما ذكر غير همز لام التعريف وفيه بعد من حيث اللفظ كما قال زكريا

*(ابن مع ابنة امرئ واثنين * وامرأة واسم مع اثنتين)*

فقوله ابن بالجر بدل من الاسماء كما ذكره الشيخ زكريا أو عطف بيان وهو الاظهر فالمراد بالاسماء الآتية وأما قول الرومي وفي الاسماء خبر مقدم لقوله كسره وفي ابن عطف على قوله وفي الاسماء فليس في محله بل خطأ من جهة المبنى وكذا من طريقة المعنى أما المبنى فلانه يلزم منه عيب في كلام الناظم وهو الايطاء بخلاف ما قدمناه في تحقيق المبنى وأما المعنى فلان الاسماء المكسورة الهمزة محصورة عند المصنف في الاسماء المذكورة فلا يصح التعاطف بينهما على الطريقة المسطورة وأيضا لا يصح حمل الاسماء على العموم ويكون العطف من قبيل التخصيص لان جميع همزات الاسماء ليست موصولة ولا كلها مكسورة وكأن الشيخ أراد بالاسماء ما فيه الهمزة المكسورة السماعي فلا يرد عليه القياسي وهو كل مصدر بعد ألف فعله أربعة أحرف فصاعدا كالافتعال والانفعال والاستفعال مما ورد في القرآن أولم يرد أولانه اكتفى بما يطلعهم من كسر همزه في الفعل كسر همزه في مصدره بالقياس وأما تفسير اليمنى الاسماء بالمصادر من نحو ابتغاء الفتنة واختلاف الليل والنهار وانتقام فليس في محله لما سبق من تحقيق المرام وأما سائر الاسماء فمختلفة الاوائل فمنها مفتوحة كآدم أو مكسورة كابراهيم أو مضمومة كأجاج وقد يقال ان هذا كله يندفع بان الضمير في اكسره الى همز الوصل لا الى الهمز مطلقا ثم ما اختاره الناظم من أن التعريف باللام وحده والهمزة زائدة اذ لو كانت مقصودة لم تحذف كما لا تحذف همزة أم وأن هو مذهب سيبويه وأكثر النحاة خلافا لما ذهب اليه الخليل من أن أل حرف ثنائي تفيد التعريف لانها من خصائص الاسماء وتفيد معنى فيها وهي بمنزلة قد وهل في الافعال وذلك ثنائي فكذلك هذه أقول ولعل وجه حذف همزة كسرة الاستعمال *والحاصل أن الناظم يريد همزة الوصل في السماعي وهو عشرة أسماء وقد ذكر سبعة منها لورودها في القرآن الا أنه ترك باقيها لضرورة النظم كما قاله المصري وسبقه الرومي منها ابن وأصله بنو بفتحتين لقولهم في تكسيره أبناء وأفعال في الاصل جمع فعل نحو بناء وأبناء وخبر وأخبار فأعل بان استثقل الضمة على الواو وحذف اللام لالتقاء الساكنين وأسكن الاول وأدخلت عليه همزة الوصل ومنها ابنة وأصله بنوة كشجرة وهي مؤنثة ابن فحكمها حكمه ومنها امرؤ للمذكر وامرأة للمؤنث وفيهما لغة أخرى مرء ومرأة وانما أدخلوا الهمزة عليهما وان كانا تامين من حيث ان لامهما همزة ويلحقهما التخفيف فيقال مرأة ومرة فجريا مجرى ابن وابنة ومنها اثنان للمذكر واثنتان للمؤنث وأصلهما ثنيان وثنيتان كجملان وشجرتان بدليل قولهم في النسبة ثنوي فحذفت اللام وأسكنت الثاء وجيء بهمزة الوصل ومنها اسم وأصله سمو بوزن قنو وصنو فحذفت الواو لاستثقالهم تعاقب الحركات الاعرابية عليها ونقل سكون الميم الى السين لتعاقب تلك الحركات عليها وأتى بهمزة الوصل وهذا مذهب البصريين وفيه أن العلة المذكورة منقوضة في دلو اللهم الا أن يقال بان استعمال الاسم أكثر من الدلو واطراد العلة غير لازم وأما مذهب الكوفيين ان أصله وسم أي علامة لان الاسم علامة للمسمى ويعرف هو به والمختار مذهب البصريين لقولهم في تكسيره أسماء لا أوسام وفي تصغيره سمي لا وسيم وعند اسناد الضمير المرفوع المتحرك

والباقون بالجمع وفي قوله فهم على بينات منه بفاطر قرأها نافع وابن عامر وشعبة والكسائي بالجمع والباقون بالتوحيد وفي قوله جمالات صفر بالمرسلات قرأها حفص وحمزة والكسائي بالتوحيد والباقون بالجمع وفي قوله وتمت كلمات ربك صدقا وعدلا بالانعام قرأها عاصم وحمزة والكسائي بالتوحيد والباقون بالجمع وفي قوله وكذلك حقت كلمات ربك بأول يونس قرأها نافع وابن عامر بالجمع والباقون بالتوحيد واختلفت المصاحف في ثاني يونس ان الذين حقت عليهم كلمات ربك وفي قوله في الطول وكذلك حقت عليهم كلمات ربك وفي القياس فيهما التاء قرأهما نافع وابن عامر بالجمع والباقون بالتوحيد (وابدأ) وجوبا (بهمز الوصل من فعل بضم) أي مع ضم الهمزة (ان كان ثالث من الفعل بضم) ضما لازما ولو تقديرا نحو انظر واخرج وادع ونحو اغزي يا هند اذ أصله اغزوي نقلت كسرة الواو الى الزاي قبلها بعد سلب حركتها فالتقى ساكنان فحذفت الواو بخلاف نحو امشوا فانه يجب كسر همزته كما يعلم مما يأتي لان ضم ثالثه عارض اذ أصله امشيوا بكسر الشين نقلت ضمة الياء الى الشين بعد سلب حركتها فالتقى ساكنان

سميت لاوسمت كوعـدت قال ابن الناظم ومنها استو أصله سنه بحمل لتكسيره على أستاه وأهمله الناظم
لان البيت لم يسعه قلت الصواب فى الاعتذار أن يقال لعدم وروده فى الكتاب لا سيما وذكره مستهجن عند
أولى الالباب وأما قول خالد وينبغى أن يزيد أل الموصولة وأيم لغة فى أيمن فان قالوا هى أيمن حذفت اللام قلنا
وابنم هو ابن فزيدت الميم وحكمهما مع ماذكرنا الكسر ومع لام التعريف الفتح فالجواب أن لام التعريف
يشمل نوعيه وأيم لم يجئ فى القرآن العظيم وكذا ابنم مع أنه علم حكمه من ابن فان الميم زائدة للتوكيد والمبالغة
كما فى زرقم بمعنى الازرق ومراد المصنف بيان ما فى الكتاب والله أعلم بالصواب وأما قول ابن المصنف وقد تبعه
الرومى لو قال الناظم مكان كسرها أيمن وفى لوفى فمدفوع كما لا يخفى على أرباب الوفا لعدم وجود الاستيفاء وقال
الشيخ زكريا ذكر ابن الناظم ههنا فوائد لا يفتقر اليها المشروح قلت وهو كذلك ولذلك أعرضت عما فيه من
المغلوق والمفتوح (وحاذر الوقف بكل الحركه) الجار متعلق بالوقف وهو مفعول وحاذر أمر بمعنى احذر على
المبالغة فان المفاعلة اذا لم يصح منها المبالغة فهى للمبالغة والمعنى احذر الوقف بتمام الحركة كما يفعله جهال
القراء فى نحو تب * ثم اعلم أن الوقف لغة مصدر وقفت الدابة وقفا حبستها فوقفت هى وقفا فهو لازم ومتعد
والفرق بينهما بالمصدر كرجع رجعا ورجوعا وصد صدا وصدودا واصطلاحا قطع الكلمة عما بعدها ان كان
بعدها شئ والا فيسمى قطعا كذا ذكروه ولا يدعى أو يسمى وقفا أيضا لان بعض القرآن يتعلق ببعض
ويستصحب الحال والمرتحل فيصدق الوقف على أول السور وعلى آخر القرآن غايته أن بسملة الفاتحة مبتدأة
حكما كما عرف فى محله ثم أنواع الوقف ثلاثة أولها الاسكان المحض وهو الاصل لان الغرض من الوقف هو
الاستراحة وسلب الحركة أبلغ فى تحصيل الراحة * وثانيها الروم وهو اتيان بعض الحركة بصوت خفى وكانه
يضعف صوتها القصر زمانها فيسمعها القريب المصغى دون البعيد لانها غير تامة والمراد بالبعيد أعم من أن
يكون حقيقة أو حكما فيشمل الاصم والقريب اذا لم يكن مصغيا * وثالثها بالاشمام وهو أن تضم شفتيك بعد
الاسكان اشارة الى الضم وتدع بينهما بعض انفراج ليخرج النفس ويراهما المخاطب مضمومتين فيعلم أنك
أردت بضمهما الاشارة الى حركة آخر الكلمة الموقوف عليها فهو شئ يختص بادراكه العين دون الاذن لانه
ليس بصوت يسمع وانما هو تحرك عضو فلا يدركه الاعمى والروم يدركه الاعمى والبصير لان فيه مع بعض
الحركة صوتا ما يكاد الحرف أن يكون به متحركا واشتقاقه من الشم كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة بان
هيأت العضو للنطق بها والمراد بالاشمام هو الفرق بين ما هو متحرك فى الاصل فأسكن للوقف وبين ما هو
ساكن فى كل حال فاذا عرفت ذلك عرفت أن قول الناظم (الا اذا رمت فبعض الحركه) استثناء مفرغ من
أعم الاحوال والبعض مضاف الى الحركة وهو مفعول لفعل مقدر أى واحذر الوقف بتمام الحركة فى جميع
أحوال الوقف وأنواع حركات الكلمات الموقوف عليها من الرفع والنصب والجر والضم والفتح والكسر
نحو نستعين وقيل والعالمين والصراط والرحيم وسير الا اذا رمت وقف الروم فات ببعض الحركة لكن محله اذا
كانت الكلمة الموقوف عليها مرفوعة أو مضمومة أو مخفوضة أو مكسورة بخلاف ما اذا كانت مفتوحة
أو منصوبة ولهذا قال (الا بفتح أو بنصب) وبنسخة وبنصب (وأشم) أى قف به بالاشمام (اشارة بالضم فى
رفع وضم) أى للاشارة الى ضمة الحركة من الكلمة الموقوف عليها فى رفع وضم أى اذا كانت تلك الكلمة
مرفوعة أو مضمومة بخلاف ما اذا كانت منصوبة أو مفتوحة او مخفوضة أو مكسورة والمغايرة بين أنواع
الاعراب لافادة عموم الحكم بين الحركات الاعرابية وبين الحركات البنائية فان الرفع والنصب والجر من
ألقاب الاعراب والضم والفتح والكسر من ألقاب البناء فيستوى فى الاحكام المذكورة المنون وغير المنون
والمعرب والمبنى من الاسم ونحوه * ثم اعلم أن الروم والاختلاس يشتركان فى التبعيض الا أن الروم أخص
من حيث انه لا يكون فى الفتح والنصب ويكون فى الوقف دون الوصل والثابت من الحركة أقل من الذاهب
والاختلاس أعم لكونه يتناول الحركات الثلاث كما فى لا يهدى ونعما ويأمركم عند بعض القراء فى الامثلة

فحذفت الباء ونحو وقف بضم همزة نحو اقرؤا اشمامه بالكسر بان ينحو بالضمة نحو الكسرة (وا كسره) أى الهمز (حال الكسر والفتح) لثالث الفعل نحو اضرب وارجع وامش واذهب واعلم وانطلق واستخرج وابتدئ بهمزة الوصل فيما ذكر مكسورة ليتوصل بها الى النطق بالساكن ومن هنا سميت همزة وصل ولذلك سماها الخليل سلم اللسان ووجه الضم فى مضموم ثالث الفعل وكسره فى مكسوره المناسبة فيهما وطلب الخفة ووجه كسره فى مفتوحه الحمل له على مكسوره كنظيره فى اعراب المثنى والجمع وذكر ابن الناظم هنا فوائد لا يفتقر اليها المشروح (وفى الاسماء) الآتية بدرج الهمزة والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل (غير اللام) أى لام التعريف (كسرها) أى كسر الهمزة قبلها (وفى) أى تام بخلافها فى لام التعريف فانها تفتح طلبا للخفة فيما يكثر دوره واستثناء لام التعريف من الاسماء استثناء منقطع لانها حرف لا اسم ومن ثم قال ابن الناظم ليس مستثنى منها بل من قوله وا كسره يعنى من ضميره أى وا كسر الهمزة فيها فيما ذكر غير همز أل المعرفة وفيه بعد من حيث اللفظ وقد بين الناظم

الثلاثة ولايختص بالآخر وهو يحل الوقف والثابت من الحركة أكثر من الذاهب وذلك أن يأتي ببعضها وهذا لايضبط الا بالمشافهة بالسماع من أفواه أرباب أداء القراءة * ثم اعلم أن الروم والاشمام لايدخلان في هاء التأنيث ولا في ميم الجمع ولا في الحركة العارضة كما بينه الشاطبي رحمه الله في قوله

وفي هاء تأنيث وميم الجمع قل * وعارض شكل لم يكونا ليدخلا

أما هاء التأنيث فانها تنقسم الى مارسم بالهاء نحو وهدى ورحمة وتلك نعمة والى مارسم بالتاء نحو يرجون رحمت الله واذكروا نعمت الله فما رسم بالهاء لايوقف عليه الا بالهاء الساكنة اذ المراد بالروم والاشمام بيان حركة الحرف الموقوف عليه حالة الوصل ولم يكن على الهاء حركة في الاصل اذ هي مبدلة من التاء والتاء معدومة في الوقف وأما مارسم بالتاء فان الروم والاشمام يدخلان فيه على مذهب من وقف بالتاء لانها تاء محضة وهي التي كانت في الوصل ولذا قال الشاطبي وفي هاء تانيث ولم يقل في تاء تانيث وأما ميم الجمع نحو عليهم واليكم فهي تنقسم الى ماتحرك في الوصل للجمع نحو وأنتم الاعلون ونحوه مما يقع قبل السكون والى ماتحرك بالضم أو الكسر موصولا لبعض القراء ويسكن لبعضهم فاما النوع الاول فلا يدخله روم ولا اشمام لان حركته عارضة كحركة وأنذر الذين وأنذر الناس ولم يكن الذين كفروا والغرض من الروم والاشمام انما هو بيان حركة الموقوف عليه حالة الوصل باعتبار الاصل وأما النوع الثاني فعند من يقرأ بالاسكان فلا يدخلان فيه على قراءته لانهما انما يدخلان في المتحرك ومن قرأ بالضم والصلة لم يدخل أيضا على قراءته روم ولا اشمام عند الحافظ أبي عمرو الداني وأبي القاسم الشاطبي رحمهما الله لان ميم الجمع لاحركة لها في الاصل وانما حركتها عارضة لاجل واو الصلة والتقاء الساكنين وقال مكي يدخلان عليه لان حركتهما بنائية كهاء الكناية وفرق الداني بين ميم الجمع وهاء الكناية بان الهاء محركة قبل الصلة بخلاف الميم يعني بدليل قراءة الجماعة فعوملت حركة الهاء في الوقف معاملة سائر الحركات ولم يكن للميم حركة فعوملت بالسكون فهو كالذي تحرك لالتقاء الساكنين وهنا قول ثالث فيه تفصيل ذكره الشاطبي في قوله * وفي الهاء للاضمار قوم أبوهما * البيتين وحاصله أنه ان وقع قبلها ضمة أو كسرة أو واو أو ياء نحو لاتخلفه ويزحزحه وعقلوه ولا ريب فيه فبعض يجوز الروم والاشمام وبعض يمنعهما فوجه الجواز اجراؤه على القاعدة ووجه المنع استثقال الخروج من ثقيل الى مثله والاشارة اليه في موضع الاستراحة وأما ان انضمت الهاء بعد فتحة أو ألف نحو له أو ناداه دخله الروم والاشمام بلا خلاف لعدم العلة المانعة منهما وأما الحركة العارضة وهو ماحرك لساكن بعده متصل أو منفصل نحو ولاتنسوا الفضل وأنذر الناس ويومئذ وحينئذ وقل أوحي وقد أفلح ومن استبرق فلا يجوز في هذا روم ولا اشمام لان الحركة انما عارضت لساكن لقيه حال الوصل وزالت عند الوقف لذهاب المقتضي فلا يعتد بها فلا وجه للروم والاشمام بخلاف نحو ملء ودفء اذا نقلت حركة الهمزة على ماقبلها في قراءة حمزة وهشام حيث قرأ بالروم والاشمام فيهما لانها حركة الهمزة وهي تدل عليها فكأن الهمزة ملفوظ بها كما صرح به مكي فنظمت هذه الاحكام التي في حكم المستثنى من المرام فقلت

وهاء تأنيث وعارض الكلام ٢ * ممتنع الروم مع الاشمام

ولايخفى أن العارض من الحركة يشمل حركة ميم الجمع فلا يحتاج الى الفرق هذا وفي النظم أيضا تكرر الحركة وهو عيب فلو قال بعض بركة برفع بعض على ان تنوينه بدل من المضاف اليه أي وبعض من الحركة بركة وكفاية وقد ختم المصنف مباحث علم التجويد بمباحث الوقف ايماء الى حسن المقطع ولقد أحسن في ذلك وأجاد فيما أفاد والله الهادي الى الرشاد والملهم الى السداد (وقد تقضي تقضي المقدمه) بفتح ياء الاضافة على استعمال لغة لا كما قال المصري انه للضرورة والنظم مصدر ويحتمل أن يراد به المعنى المفعول واللام في المقدمة للعهد الذي تقدم وبينها وبين مايجيء من لفظه صنعة الجناس نحو قوله تعالى فأقم وجهك للدين القيم على ماهو مقرر ومحرر في صنع البديع (مني لقارئ القران تقدمه) تقضي أصله تقضض فأبدلوا من الضاد الاخير

الاسماء بقوله (ابن) بالجر بدل من الاسماء (مع ابنة امرئ واثنين وامرأة واسم) أصله سمو وقيل وسم (مع اثنتين) وبقي من الاسماء المشهورة التي تكسر همزة الوصل فيها قياسا اثنان واست وأصله سته جمعه على استاه وابنم بمعنى ابن زيدت فيه الميم تاكيدا ومبالغة ويقال في امرأة مرأة ومرة (وحاذر) أي احذر (الوقف بكل الحركه) بل قف بالاسكان المحض أو مع الاشمام الآتي بيانه لان الغرض من الوقف الاستراحة وسلب الحركة أبلغ في تحصيلها (الا اذا رمت فبعض حركه) أي اشبه فالروم هو الاتيان ببعض الحركة ومن ثم ضعف صوتها لقصر زمنها ويسمعها القريب المصغي دون البعيد (الا بفتح) وهو حركة البناء (أو بنصب) وهو حركة الاعراب فلا ترم فيهما لخفتهما وسرعتهما في النطق ولاتكاد تخرج الا على حالها في الوصل والروم يشارك الاختلاس في تبعيض الحركة ويخالفه في أنه لايكون في فتح ولا نصب كما عرف ويكون في الوقف دون الوصل والثابت من الحركة فيه أقل من الذاهب والاختلاس يكون في الحركات كلها كما في أمن لايهدي ونعما هي ويامركم عند بعض القراء ولايختص

باء لاستثقالهم ثلاث ضادات متواليات مشتق من انقض الحائط سقط والمراد انقضى نظمي المقدمة وفي بعض النسخ وقد انقضى والاول أصح كذا ذكره الرومي لكن كون تقضى مضاعفا غير صحيح بل هو ناقص ففي الصحاح تقضى وانقضى بمعنى واحد وان كان بابهما مختلفا لم باب التفعل أصله التكلف فمعناه الانقضاء شيأ فشيأ والظاهر ان المراد هنا مجرد الانتهاء أي وقد انتهى نظمي لهذه المقدمة في علم تجويد القراءة وهي مني لقاري القرآن تحفة متقدمة وهدية متصلة فجزاه الله عنا خير الجزاء والمثوبة فتقدمة مبتدأ مؤخر وقال اليمني حال كونها تقدمة قلت في بها متعلقة ويجوز أن يكون قارئ القرآن مفردا مرادا به الجنس أو جمعا حذف نونه للاضافة (والحمد لله لها ختام) بكسر الخاء وجملة الحمد لله مما يختم به للمقدمة ليكون الشكر أولا وآخرا على جزيل النعمة وجميل المنة وليكون ختامه مسكا كما قال الله تعالى في حق رحيق الجنة يسقون من رحيق مختوم ختامه مسك أي آخره يجدون رائحة المسك بعد تمام الشربة في مقام اللذة واصل الختام الطين الذي يختم به الاناء للعصمة أو الحرمة ففيه تلويح الى تأكيد ختم المقدمة وتلميح الى ذكر صاحب ختم النبوة ولذا قال (ثم الصلاة بعد والسلام) أي ثم الصلاة على خاتم الانبياء بعد حمد الله تعالى ختام وكذا السلام ويحتمل أن يكون السلام معطوفا على الصلاة وخبرهما محذوف لانه معلوم بقرينة المقام ولتعينه عليه السلام بهذا المرام ولذا جاء في نسخة بعد قوله (على النبي أحمد وآله) بتنوين أحمد للضرورة وفي نسخة بدل لفظ أحمد المصطفى وهو أولى كما لا يخفى (وصحبه وتابعي منواله) بكسر الميم أي طريقه وحاله في أفعاله وأقواله وفي بعض النسخ

على النبي المصطفى المختار * وآله وصحبه الاطهار

وحاصله ان الصلاة والسلام لها ختام كما ان الحمد لله سبحانه لها ختام ولا يبعد أن يقال الصلاة والسلام والحمد ختام ففيه ايماء الى معنى كلمتي التوحيد المطلوب وجودهما عند الخاتمة لارباب التأييد ويحتمل أن يكون قوله والسلام كلاما مبتدأ أماله تمام اكتفاء بالمرام كما هو عادة بعض الكرام من ختم كلامهم بلفظ والسلام كما قيل

وكنت ذخرت أفكاري لوقت * فكان الوقت وقتك والسلام

وكنت كطالب الدنيا الحر * فأنت الحر وانقطع الكلام

وسلام على خاتم الانبياء والمرسلين وعلى ملائكتك المقربين وعلى أهل طاعتك أجمعين والحمد لله رب العالمين

(هذه مقامات الامام أبي القاسم الشاطبي رحمه الله تعالى)

وحيث وفق الله اللطيف لاتمام شرح هذا المتن الشريف فلنختمه بترجمة المصنف المنيف فنقول هو الامام الولي بالاتفاق أحد الائمة في الآفاق أبو القاسم بن فيرة بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي كان اماما في القراءة والتفسير وحافظا في الحديث يصحح نسخ البخاري ومسلم من حفظه وعلى النكت على المواضع المحتاج اليها من لفظه أستاذا في العربية عارفا بعلم الرؤيا له كرامات كثيرة شهيرة ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة وأخذ القراءة عن أبي هذيل عن أبي داود عن أبي عمرو الداني عن شيوخه المذكورة في أسانيد قراءتهم في التيسير وغيره وسمع الحديث من السلفي ونحوه وكان ضريرا ومع ذلك لا يظهر منه لذكائه وفطانته ما يظهر من الاعمى في حركاته وكان لا يتكلم الا بما تدعو الضرورة اليه ويسمع الاذان من غير المؤذن كرامة لديه ويعدل أصحابه عن أشياء أخفوها عليه ولا يجلس للاقراء الا على طهارة في هيئة حسنة وخضوع واستكانة ويمنع جلساءه من الخوض الا في العلم والقرآن وكان يعتل العلة الشديدة ولا يشتكي ولا يتأوه واذا سئل عن حاله قال العافية لا يزيد على ذلك وله غير هذه القصيدة اللامية كالقصيدة الرائية في مرسوم الخط العثماني وقصيدة دالية خمسمائة بيت لخص فيها التمهيد لابن عبد البر وهو اثنا عشر مجلدا وقد تطفلت بهذا الشرح على جنابه رجاء الدخول في زمرة أصحابه وتوفي الشيخ رحمه الله تعالى يوم الاحد بعد صلاة العصر وهو اليوم الثامن من بعد العشرين من جمادى الآخرة سنة تسعين وخمسمائة ودفن يوم الاثنين في مقبرة البيساني وتعرف تلك الناحية بسارية وقبره بها مزار ويتبرك به وأما طريقي الى المصنف في رواية القصيدة

اجازة

بالوقف والثابت من الحركة فهذا أكثر من الذاهب كأن يأتي بثلثيها فيكون الذاهب أقل (والاشمام اشارة بالضم في رفع وضم) خاصة نحو من قبل ونستعين لانك لو ضممت الشفتين في غيرهما لاوهمت خلافه وحقيقة الاشمام أن تضم الشفتين بعد الاسكان اشارة الى الضم وتدع بينهما بعض انفراج ليخرج منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم أنك أردت بضمهما الحركة فهو شيء يختص بادراك العين دون الاذن فلا يدركه الاعمى بخلاف الروم واشتقاقه من الشم كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة بان هيأت العضو للنطق بها والغرض منه الفرق بين ما هو متحرك في الوصل وسكن للوقف وبين ما هو ساكن في كل حال (واعلم) أن الروم والاشمام لا يدخلان في هاء التأنيث التي لم ترسم تاء تشبيها لها بالف التأنيث أي أما التي ترسم بالتاء م ولا في ميم الجمع نحو قال لهم الناس وأنتم الاعلون قطعا لان الغرض من الروم والاشمام بيان حركة الموقوف عليه حالة الوصل وحركة الميم فيما ذكر عارضة كحركة وأنذر الناس ونحو لكم واليكم ولو على قراءة ابن كثير وفاقا للداني والشاطبي وخلافا لمكي

اجازة فيما ذكر شيخ مشايخي خاتمة المجتهدين والحافظ العلامة فى علوم الدين جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى أخبرني شيخنا شيخ الاسلام علم الدين البلقيني اجازة أخبرنا أبو اسحق ابراهيم بن أحمد المقرى اجازة أخبرنا العلامة بدر الدين بن جماعة قال أخبرنا أبو الفضل هبة الله بن محمد الازرقي قال أخبرنا الامام أبو القاسم الشاطبي رحمه الله تعالى وقد نقل القرطبي أن الشاطبي رحمه الله لما فرغ من تصنيفها طاف بها حول الكعبة الشريفة اثني عشر ألف أسبوع كلما جاء في أماكن الدعاء قال اللهم فاطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة رب هذا البيت العظيم انفع بها كل من قرأها وروى عنه أيضا أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقام بين يديه وسلم عليه وقدم القصيدة اليه وقال يا سيدي يا رسول الله انظر هذه القصيدة فتناولها النبي صلى الله عليه وسلم بيده المباركة وقال هي مباركة من حفظها دخل الجنة زاد القرطبي بل من مات وهي في بيته دخل الجنة وأما سندي في تحقيق القراآت وتدقيق الروايات فعلى المشايخ العظام والقراء الكرام من أجلهم في هذا الفن الشريف وأكملهم شيخ القراء بمكة الغراء وحيد عصره وفريد دهره العالم العامل والصالح الكامل الشيخ سراج الدين عمر اليمني الشواف بلغه الله سبحانه المقام العالي الوافي وجزاه عني وعن سائر المسلمين الجزاء الكافي وقد قرأ على جماعة قرأوا على الامام العلامة محمد بن القطان خطيب المدينة المنورة وامامها وهو قرأ على الشيخ زين الدين عبد الغني الهيثمي المصري وهو على خاتمة القراء والمحدثين الشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن محمد الجزري قدس سره السري وهو أخذ عن شمس الدين بن الكتاني عن اللبان عن التقي الصائغ كمال الدين العباسي عن الامام ولي الله أبي القاسم الشاطبي عن ابن نجاح عن ابن هذيل عن أبي عمرو الداني وسنده مذكور في كتابه التيسير منتهيا الى البشير النذير صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه وأحبابه وعلى الائمة المجتهدين في أنواع علوم الدين وعلى اخوانه من النبيين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

الحمد لله الذي أنزل القرآن وجعله هدى للناس وسهل تلاوته للالسنة وأزاح عن القلوب الغواية والالتباس والصلاة والسلام على سيدنا محمد الآتي من المعجزات بأعظم آية المخصوص باستمرار شريعته لا الى غاية وعلى آله الطاهرين وصحابته المتحلين بحق اليقين أما بعد فقد تم بحمده تعالى طبع كتاب المنح الفكريه على متن المقدمه الجزريه وهو كتاب حوى من فن التجويد كل غره ومن الفوائد العوائد للاقراء ما هو في سماء التحقيق زهره وكيف لا وناسج برود تحقيقاته ومجتلي عرائس مبتكراته العلامة الفاضل والفهامة الكامل ذو الفضل الساري الملا علي بن سلطان القاري منحه الله الرضوان وأثابه الخلد في الجنان وقد حليت غرره ووشيت طرره بشرح شيخ الاسلام زكريا الانصاري رحمه الله على هذه المقدمة أيضا فجاء حاويا لكل نفع ضامنا القارئه كل رفع وذلك بالمطبعة الميمنيه بمصر المحروسة المحميه بجوار سيدي أحمد الدردير قريبا من الجامع الازهر المنير ادارة المفتقر لعفو ربه القدير أحمد البابي الحلبي ذى العجز والتقصير وذلك في شهر ربيع الاول سنة ١٣٠٨ هجريه على صاحبها أزكى الصلاة وأتم التحيه

آمين آمين

آمين

لعروض حركتها أيضا لانها انما حركت لاجل واو الصلة بخلاف هاء الكناية فيما يأتي لانها متحركة قبل الصلة بخلاف الميم بدليل قراءة الجماعة فعوملت حركة الهاء في الوقف معاملة سائر الحركات وعوملت الميم بالسكون كالمحرك لالتقاء الساكنين وأما هاء الكناية فان وقع قبلها ضمة أو كسرة أو واو أو ياء نحو لا نخلفه وبزحزحه وعقلوه ولا يأتيه فبعضهم أجاز فيها الروم والاشمام اجراء لها على القاعدة وبعضهم منعها لاستثقال الخروج من ثقيل الى مثله فان انضمت الهاء بعد فتحة أو ألف نحو له وناداه دخلا فيها بلا خلاف لانتفاء العلة السابقة (وقد تقضى) أي انتهى (نظمي) لهذه (المقدمه) وهي (مني لقارئ القران تقدمه) أي تحفة وهدية

(والحمد لله لها ختام
ثم الصلاة بعد والسلام)

أي ثم بعد حمد الله الصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه الاطهار ختام لها كما كان ذلك ابتداء لها كما مر وفي نسخة بعد والسلام (على النبي المصطفى وآله
وصحبه وتابعي منواله
أبياتها قاف وزاي في العدد
من يحسن التجويد يظفر بالرشد)

(فهرست المنح الفكرية على متن الجزرية)

صحيفة

(تمت)